جامعة يحي فارس –المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# دور القروض البنكية في تمويل المشاريع السياحية - حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2000/2011-

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: مالية وبنوك**

**اعداد الطلبتان:**

- **بن قوية زينب**
- **طوبال كريمة**

**إشراف الأستاذة:**

**–ولد شرشالي سمية**

**لجنة المناقشة:**

| | |
|---|---|
| **الأستاذة بن زرقة ليلى** | رئيساً |
| **الاستاذة ولد شرشالي سمية** | مقرراً |
| **الأستاذة طهراوي حياة** | ممتحناً |

**السنة الجامعية: 2017/2016**

جامعة يحي فارس –المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# دور القروض البنكية في تمويل المشاريع السياحية - حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2000/2011-

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: مالية وبنوك**

**اعداد الطلبتان:** **إشراف الأستاذة:**

- **بن قوية زينب** **–ولد شرشالي سمية**
- **طوبال كريمة**

**لجنة المناقشة:**

| | |
|---|---|
| **الأستاذة بن زرقة ليلى** | رئيساً |
| **الاستاذة ولد شرشالي سمية** | مقرراً |
| **الأستاذة طهراوي حياة** | ممتحناً |

**السنة الجامعية: 2017/2016**


بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، على عطائه و فضله و نعمه وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من أجل إتمام هذه الرسالة داعيتا المولى عز وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم

أخص بالشكر و التقدير الأستاذة الفاضلة " ولد شرشالي سمية" لقبولها على الإشراف على رسالتنا بالإضافة إلى نصائحها المقدمة لنا، كما لا أنسى أن أشكر الأستاذة " طمراوي حياة" على ملاحظاتها القيمة

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على سعتهم وصبرهم لتقييم هذه الرسالة

كما لا يفوتني أن أشكر الأخ" ميموني حبيب" على جهوده المقدمة

وأشكر كل من قدم لي يد العون و المساعدة داخل و خارج الجامعة سواء بمعلومة أو توجيه أو نصيحة أو حتى بالدعاء.

# إهداء

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل و الذي اهديه إلى:

التي يعجز لساني بذكرها و تقر عيني لرؤيتها و يفيض قلبي لحضنها و الى مثال الحب و التضحية و الى الوجه الطافح حبا و حنانا و جمالا "أمي الغالية"

إلى أبي الحبيب الغالي أطال الله في عمره و جعله لي فخرا و معزة

إلى أعز صديقاتي في الدراسة شولي زينب، الواليش سارة، علاوي نزيهة، بوجعبوبت خديجة، دومة خيرة، طير فايزة، طهراوي نسيمة، اسكندري خديجة، اسكندر ليلى، طوبال ماجر، طوبال رزيقة.....

إلى كل افراد عائلتي من قريب و من بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

كريـــمة

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

# إهداء

إلى الوالدين الكريمين إجلالاً لقدر الأبوة، و قياما بجزء من واجب الوفاء، وإعترافا بجميل لا حد له أسدياه إلي.

إلى من تعب لأرتاح وضحى لأعلو، إلى سندي في الحياة وهويتي ،

اليوم أهدي ثمرة هذا النجاح، أهدي حبي وقلمي وجهدي إليك أهديك أجمل الكلمات، ألبك أبـــي...

إلى من تحملُ أخف كلمة نطق بها اللسان، وتميز لذكرها عرش الرحمن، ووضعت تحت قدميها الجنان، سر الوجود، لك أمي...

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني في دروب الحياة، إلى ونيسي في هذه الحياة، إليكم إخوتي: سمية، حسن، حسين، أسامة، نفيسة، عبدالله، الجميلة أمـــاني والصغيـــر جـــواد.

إلى من تاقت إليه النفس، وأستسلم له الفؤاد، وتعلقت به الروح إلى بلال، إليك زوجي...

إلى كل عائلتي الكبيرة، إلى كل من إلتقيت بهم وسرت معهم على درب العلم والتعلم، إليكم أيها الأصدقاء...

إلى كل من علمني حرفاً أو أسدى إليَ معروفا، إلى كل من أراد لي فشلاً أهدي له نجـــاحـــاً

زينـــب

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

# مستخلص

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور القروض البنكية في تمويل المشاريع السياحية، بغرض معرفة مدى مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تطوير قطاع السياحة وتنميته في الجزائر، ومن أجل ذلك تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن القروض البنكية المقدمة من طرف هذا البنك لها دور فعال في تمويل المشاريع السياحية، لكن لابد من وجود جهود مشتركة بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى من أجل رفع مستوى السياحة وجعلها ركيزة يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بدلا من الاعتماد الكلي على المحروقات.

# مستخلص

Extract

This study aims to clarify the role of bank loans in financing tourism projects , To know the contribution of the Algerian foreign bank to the development and development of the tourism sector in Algeria, For this reason, the descriptive analytical approach was followed.

The study concluded that the bank loans provided by this bank have an effective role in financing tourism projects, But there must be joint efforts between the tourism sector and other sectors in order to raise the level of tourism and make it a pillar of the Algerian economy rather than the total dependence on fuel.

# الفهرس

فهرس الأشكال


| البيان | رقم الصفحة |
|---|---|
| الشكر | |
| الإهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول | |
| فهرس الأشكال | |
| مستخلص باللغة العربية | |
| مستخلص باللغة الإنجليزية | |
| مقدمة عامة | |
| **الفصل الأول:الإطار النظري للقروض البنكية** | |
| مقدمة الفصل | |
| **المبحث الاول:ماهية القروض البنكية** | |
| المطلب الأول: طبيعة البنوك | |
| المطلب الثاني: طبيعة القروض البنكية | |
| المطلب الثالث: وظائف، أهمية ومصادر القروض البنكية | |
| **المبحث الثاني: ماهية السياسة الاقراضية** | |
| المطلب الأول: طبيعة السياسة الاقراضية ومكوناتها | |
| المطلب الثاني: أسس السياية الاقراضية والعوامل المؤثرة فيها | |
| **المبحث الثالث: تقنيات منح القروض البنكية، ضماناتها ومخاطرها مع أساليب التحكم فيها** | |
| المطلب الأول: الإعتبارات، الإجراءات ومعايير منح القروض البنكية | |
| المطلب الثاني: الضمانات البنكية، مخاطر القروض وأساليب التحكم فيها | |

فهرس الأشكال


| | |
|---|---|
| خاتمة الفصل | |
| **الفصل الثاني:الإطار النظري للسياحة** | |
| مقدمة الفصل | |
| **المبحث الأول: ماهية السياحة** | |
| المطلب الأول: طبيعة السياحة | |
| المطلب الثاني: دوافع السياحة وعوامل تطورها | |
| المطلب الثالث: اقتصاد السياحة وصناعتها | |
| **المبحث الثاني: أساسيات السياحة والتنمية السياحية** | |
| المطلب الأول: أركان وأسس السياحة | |
| المطلب الثاني: آثار و أهمية السياحة | |
| المطلب الثالث: السوق،الخدمة والتنمية السياحية | |
| **المبحث الثالث: ماهية الاستثمارات السياحية** | |
| المطلب الأول: طبيعة الاستثمار السياحي | |
| المطلب الثاني: محددات نمو الاستثمار السياحي، أهدافه و العوامل المؤثرة فيه | |
| المطلب الثالث: آثار الاستثمار السياحي وطرق تمويل البنوك للقطاع السياحي | |
| خاتمة الفصل | |
| خاتمة عامة | |
| **المراجع** | |
| **الملاحق** | |

فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | تقسيمات القروض البنكية | |
| (2-1) | مكونات السياسة الاقراضية | |
| (1-2) | أنواع السياحة | |
| (2-2) | دوافع السياحة | |
| (1-3) | الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري | |
| (2-3) | حجم الملفات المودعة في البنك الخارجي الجزائري للفترة 2000-2011 | |
| (3-3) | حجم الملفات المقبولة في البنك الخارجي الجزائري للفترة 2000-2011 | |
| (4-3) | حجم الملفات الرفوضة في البنك الخارجي الجزائري للفترة 2000-2011 | |
| (5-3) | تطور حجم المشاريع الممولة من طرف البنك الخارجي الجزائري للفترة 2006-2011 | |
| (6-3) | نصيب قطاع السياحة من تمويلات البنك الخارجي الجزائري مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2006-2011 | |

فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (3-1) | تطور عدد الملفات المودعة والمطلوبة، المرفوضة للفترة 2000-2011 | |
| (3-2) | أنواع المشاريع السياحية مقبولة ومرفوضة التمويل للفترة 2000-2005 | |
| (3-3) | أنواع المشاريع السياحية مقبولة ومرفوضة التمويل للفترة 2006-2011 | |
| (3-4) | حجم تمويل البنك الخارجي الجزائري لبعض المشاريع السياحية للفترة2000-2005 | |
| (3-5) | حجم القروض المسددة للفترة 2000-2005 | |
| (3-6) | نسبة تمويل المشاريع السياحية من قبل البنك الخارجي الجزائري للفترة 2006-2011 | |
| (3-7) | تطور عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الخارجي الجزائري حسب القطاعات للفترة 2006-2011 | |
| (3-8) | تطور حجم التمويل الممنوح من طرف البنك الخارجي الجزائري حسب القطاعات للفترة 2006-2011 | |

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

أصبحت السياحة اليوم مطلبا ملحا من مطالب الإنسان الحديث للتعبير عن التغيير، إذ أنها تعتبر ظاهرة دولية ضخمة كما أنها صناعة كبيرة وجب الاهتمام بها لأنها أحد السبل لحل المشكلات الاقتصادية لعديد من الدول، و بالتالي نعتبرها عاملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية، خصوصا في مجال البنية التحتية للاقتصاد، هذا ما جعل الدول المتقدمة تسعى لتطوير و تحسين مستوى الخدمات الأساسية و التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، كما قامت بتوفير أسباب الجذب السياحي لتلبية حاجات السياح، الأمر الذي أدى غلى زيادة عدد السياح الوافدين عليها وتشجيع الحركة السياحية و دخول العملة الصعبة، أما بالنسبة للدول النامية فقد استطاعت في السنوات الأخيرة الاستفادة من النمو السياحي العالمي خصوصا بعد ما حققته السياحة الدولية من نمو متسارع خلال هذه السنوات.

ويعتبر هذا القطاع مهما ولا يمكن أن يكون غلا من بين أولويات السياسة الاقتصادية لتنمية أي بلد يتمتع بمقومات سياحية و طبيعية، فالجزائر بالرغم من تميزها بميزة جذب السياح خاصة فيما يتعلق بالمواقع الطبيعية و الأثرية، غلا أنه نصيبها من السياحة الدولية لا يزال بعيدا جدا عن إمكانياتها بالرغم من محاولتها لتحرير هذا القطاع و السعي لتطويره إلا أنه بقي محتشما لبعض الاستثمارات السياحية التي تتأثر بحجم الخدمات المقدمة و البنية التحتية المتوفرة و البيئة الاستثمارية الملائمة المشجعة، إلا أن كل هذا غير متوفر رغم القوانين و التشريعات التي وضعتها الدولة في خدمة السياحة فهي لم تستطع إلغاء المشاكل التي يتخبط فيها القطاع السياحي خصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي من خلال القطاع المصرفي وعلى رأسه البنوك التجارية التي تبقى الملاذ الأخير لتمويل الاستثمارات السياحية في ظل انتفاء قنوات التمويل الأخرى، رغم قيام الدولة بإنشاء أجهزة ووكالات الدعم إلا أن دورها بقي مرهونا بالدور الذي تلعبه البنوك وهذا ما دفعنا لطرح التساؤل التالي:

- **كيف تساهم القروض البنكية في تمويل المشاريع السياحية في الجزائر؟**

**التساؤلات الفرعية**

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي الآليات التي تستند إليها البنوك التجارية في دعم قطاع السياحة؟

ما مفهوم السياحة وما هي أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية؟

هل يساهم البنك الخارجي الجزائري في تمويل المشاريع السياحية في الجزائر؟

**الفرضيات**

بناء على ما تقدم نجد أنفسنا أمام اختبار الفرضيات التالية:

1- إن البنوك تأثر تأثيرا إيجابيا في تنشيط الاستثمارات السياحية و الرفع من مردودها الاقتصادي و التنموي وذلك عن طريق قيامها بتطوير اليات عملها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة.

2- حظيت السياحة بأولوية في إنجاز عدة برامج وذلك من خلال مخططات التنمية الشاملة مثله مثل القطاعات الإستراتيجية.

3- يساهم البنك الخارجي الجزائري في تمويل المشاريع السياحية في الجزائر.

**أهداف الدراسة**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1- مساهمة الدراسة في إثراء المكتبات الجامعية بالمراجع الخاصة باللغة العربية؛

2- معرفة مدى مساهمة القطاع السياحي في النهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛

3- إبراز مكانة القطاع السياحي كقطاع مساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية؛

4- إبراز جهود الدولة من خلال إتباع مجموعة من البرامج و السياسات التي أدت إلى نتائج ايجابية منها وسلبية.

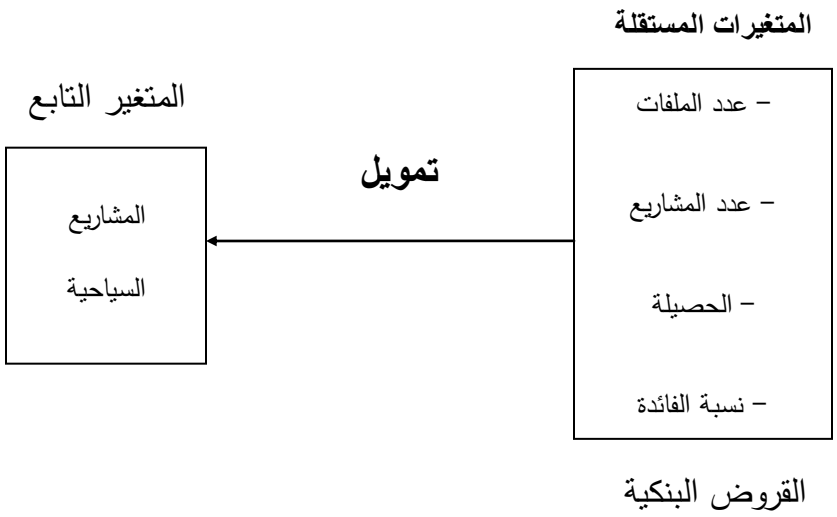
**أهمية الدراسة**

أصبحت السياحة في وقتنا الحاضر من أهم الصناعات و أسرعها نموا في العالم، مما زادت أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية، لما تدره من عملة صعبة لأنها مثلت أهم بند من بنود الصادرات على المستوى العالمي،كما أنها تميزت كونها قطاع كثيف العمالة و ذو تشابكات قوية مع كثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومنها تتجلى أهمية دراستنا في الدور الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد، إذ نجد وظيفة التمويل البنكي عاملا مؤثرا في نمو القطاع السياحي.

**المنهج المتبع**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهجين الوصفي و التحليلي، حيث يتجلى المنهج الوصفي في الإطار النظري للسياحة و القروض البنكية، أما المنهج التحليلي يتجلى في توضيح دور القروض البنكية في تمويل السياحة في الجزائر.

**نموذج الدراسة**




**الدراسات السابقة**

- **دراسة( قويدر لويزة)، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2009، من خلال هذه الدراسة تمكنت الباحثة من التوصل إلى النتائج التالية:

- مهما اختلفت وتنوعت وتعددت الموارد الطبيعية في دولة ما هذا ليس سببا كافيا في جعلها وجهة سياحية هامة إلا إذا تم تدعيمها ببنية تحتية وفوقية قوية بالإضافة إلا التطور التكنولوجي الكبير الخاص بقطاع السياحة وبكل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- إن كفاءة القطاع السياحي مرتبطة بدرجة كبيرة بكفاءة التأهيل والتكوين للعنصر البشري.

- **دراسة(عيساني عامر)، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة– حالة الجزائر** – أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009، من خلال هذه الدراسة تمكنت الباحثة من التوصل إلى النتائج التالية:

- لم يحظ قطاع السياحة في الجزائر بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عكس ذلك سجلت الأهمية البالغة للقطاع وإدراجه ضمن أولويات إستراتجية التنمية الاقتصادية لكل من تونس والجزائر ومصر.

- تدهور الصناعات التقليدية والحرفية بسبب غياب التأطير ودعم القطاع السياحي بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة لخطط الترويج والتسويق السياحي.

- **دراسة( صديقي سعاد)، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006/2005، من خلال هذه الدراسة تمكنت الباحثة من التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تمويل المشاريع السياحية من خلال هيئات داعمة و البنوك الربوية لا يجعلها تتماشى مع الصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية مما يجعلها بعيدة عن هذه الصيغة في التمويل.

- نقص الاحترافية والحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي وعدم تهيئته.

- **دراسة( مسكين عبد الحفيظ)، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، من خلال هذه الدراسة تمكنت الباحثة من التوصل إلى النتائج التالية:

- تلعب السياحة دورا متزايدا في الاقتصاد العالمي .

- إسهام السياحة في الناتج الداخلي للجزائر مازال دون المستوى المطلوب.

- يلعب التسويق السياحي دورا مهما في تنمية القطاع السياحي.

- **دراسة ( مسدودي دليلة)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، من خلال هذه الدراسة تمكنت الباحثة من التوصل إلى النتائج التالية:

- يمارس النشاط السياحي من طرف المؤسسات الاقتصادية منها الصغيرة والمتوسطة التي تشرف على تقديم المنتوج السياحي للسائح من خلال وكالات السياحة والأسفار، دواوين وجمعيات، مطاعم وفنادق.

- لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفندقية بنسبة محددة في تنمية القطاع السياحي من خلال جذب الطلب السياحي والرفع من الإيرادات السياحية.

**صعوبات الدراسة**

1- عدم منحنا المعلومات الكافية لدراستنا عن البنك محل الدراسة.

2- وجود صعوبات كثيرة لقبولنا من طرف البنك محل الدراسة.

3- واجهنا مشكل سرية المعلومات لدى البنك.

4- عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات الجديدة المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة.

**هيكل الدراسة**

من أجل معالجة هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول أساسية:

حيث سنتناول في الفصل الأول **الإطار النظري للقروض البنكية** وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، أين سنتطرق في المبحث الأول إلى: **ماهية القروض البنكية**، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى: **ماهية السياسة الإقراضية**، أما في المبحث الثالث فسنتطرق إلى: **تقنيات منح القروض البنكية، ضماناتها، مخاطرها و أساليب التحكم فيها**.

أما فيما يخص الفصل الثاني فسنتطرق إلى **الإطار النظري للسياحة،** وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، أين سنتطرق في المبحث الأول إلى: **ماهية السياحة،** بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى: **أساسيات السياحة والتنمية السياحية،** أما في المبحث الثالث فسنتطرق إلى: **ماهية الاستثمارات السياحية.**

وستختم هذه الدراسة **بخاتمة عامة،** نتعرض فيها إلى أهم النتائج المتوصل إليها النظرية والميدانية، بالإضافة إلى جملة من التوصيات والاقتراحات.

# الفصل الأول

## مقدمة الفصل

تعتبر البنوك شكل من أشكال العلاقات التجارية والمالية بين الدول، فهي تعد من المؤسسات المالية الحيوية ضمن الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الآليات والأدوات التي أخذت البنوك تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهامها والتي ساعدت على سهولة تبادل الأموال والمنافع، ورغم تطور طرق التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا، وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض.

ولهذا تسهر هذه البنوك على وضع سياسة ائتمانية تحدد فيها الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنوك.

وسنتناول في هذا الفصل مفاهيم القروض البنكية وفق ثلاث مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول ماهية القروض البنكية،المبحث الثاني ماهية السياسة الاقراضية، بينما تطرقنا في المبحث الثالث تقنيات منح القروض البنكية، ضماناتها، ومخاطرها و أساليب التحكم فيها.

## المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

إن قيم الأشياء يعبر عنها دائما تعبيرا نقديا، ومعظم ما يدور داخل المجتمع من معاملات تتم تسويتها بالنقود، و يستلزم كل من عمليات الإنتاج و التوزيع استخدام النقود، وإذا ما زاد دخل الفرد في المجتمع فإنه يخصص جزءا من دخله للادخار في البنوك، إذ لا يستطيع النظام الاقتصادي الحديث المتشابك الأطراف أن يؤدي وظائفه كاملة دون استخدام البنوك.

### المطلب الأول: طبيعة البنوك

لقد عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ و لقد مس هذا التطور كل الجوانب فأثرت وتأثرت بمحيطها السياسي، الاقتصادي، المالي والنقدي، وحتى الاجتماعي والثقافي، كل ذلك أدى إلى بروز وظائف جديدة بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات ومواكبة لمتطلبات العصر. وفيما يلي سنطرق إلى

مفهوم البنوك.

#### الفرع الأول: مفهوم البنوك

إن كلمة بنك (BANK,BANQUE) مشتقة من كلمة (BANCO) ذات الأصل الإيطالي، وتعني المصطبة، ويقصد بها المكان الذي يجلس فيه الصرافون لتحويل العملات، ثم بدأت هذه الفكرة في التطور ليقصد بها المنضدة(COMPTOIR)التي تجرى فيها المتاجرة بالنقود.[1]

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص24.

لقد اتفقت التشريعات والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية والمالية في الدول المختلفة على أن:

" البنك هو مؤسسة أو وحدة اقتصادية تتعامل بالنقود، من خلال قبولها للودائع والمدخرات من مصادر مختلفة وإعادة استثمارها في شتى نواحي الاستثمار المختلفة، بما فيها منح التسهيلات المصرفية لعملائها أو للغير، والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط".[1]

كما يعرف البنك أو المصرف بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها".[2]

كما نصت المادة 110 من قانون النقد والقرض على ما يلي "تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف زبائن البنك وإدارة هذه الوسائل.[3]

وينصرف معنى البنوك بالمعنى الضيق إلى البنك المركزي والبنوك التجارية، وبالمعنى الواسع فإنها تتكون من البنك المركزي و البنوك التجارية و البنوك المتخصصة، كما يمكن أن يضاف إلى ذلك بقية المؤسسات المالية و المصرفية الأخرى.[4]

---

[1] عبد اله جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص17.

[2] حميدات محمود، النظريات في المؤسسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 17.

[3] القانون 10_90، 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الملحق رقم1.

[4] نكوري أسماء، عصرنة النظام المصرفي الجزائري والاستفادة من خبرات البنوك الأجنبية كآلية لزيادة القدرة التنافسية دراسة حالة بنك بي ان بي باريبا الجزائر، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماستر في العلوم التجارية، الجزائر، 2013/2012، ص 41.

**الفرع الثاني: أنواع ووظائف البنوك**

يتكون الجهاز البنكي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقًا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، من الرغم من تداخل الوظائف بينها، فإن هناك بعض المميزات الخاصة بكل صنف من البنوك، وسوف يتضح الفرق بينهما من خلال التطرق لكل نوع.

**أولا: البنوك المركزية**

هناك تعاريف عدة للبنوك المركزية لكن جميعها ينصب في نفس المحتوى، التعريف الأشمل هو:

البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو الهيئة التي تتولى إصدار النقود وتضمن بشتى الوسائل سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، ويستند البنك في عمله على نظم اقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسية واجتماعية معينة، لها الأثر البالغ على طبيعة وظائفه وماهية أهدافه ونوع وسائله.[1]

يتميز البنك المركزي بالمميزات الثلاثة الرئيسية وهي التي تمثل في الوقت نفسه وظائفه:[2]

**1- البنك المركزي بنك إصدار**

يختص البنك المركزي بإصدار النقد القانوني، حيث يتولى إصدار العملة الورقية وذلك بعد أن يقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول، ثم الإشراف على تحقيق هذه الخطة وتنفيذها.

**2- البنك المركزي بنك البنوك**

فهو المصرف الذي تتعامل معه المصارف بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة، كما أنه يقوم بدور الوساطة بين المصارف.

---

[1] سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 1996، ص ص 92-93.

[2] عبد الغفار حنفي، البورصات والمؤسسات المالية، مصر، الدار الجامعية، 2002، ص 12.

**3- البنك المركزي بنك الدولة**

لقد تعرضت طبيعة العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات لمنافسة شديدة حول مدى التدخل في شؤون البنك المركزي، فالبعض نادى بإخضاعه إخضاعا تاما للحكومة والبعض الآخر نادى باستقلاله تماما عن الحكومة،حيث تأثرت العلاقة في كل بلد بالظروف الاقتصادية والسياسية ولكن يبقى الأهم هو الفلسفة الاقتصادية التي تحبذ التدخل الحكومي في توجيه الاقتصاد الوطني.

**4- البنك المركزي والسياسة النقدية**

إن ميزة إصدار النقود القانونية منحته صلاحية التحكم في حجم وسائل الدفع مما يؤثر على تأدية النقود لوظائفها، فأي خلل في الأهداف الاقتصادية يستعان في ذلك بإجراءات وتوجيهات البنك المركزي للسيطرة على هذه الاختلالات بما يسمى بالسياسة النقدية.

**ثانيا: البنوك التجارية**[1]

هو البنك الذي يقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يلزمها من عمليات مصرفية و تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها المصرف المركزي.

من التعريف يتضح أن دور المصرف التجاري ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، ثم توظيف هذه الودائع في الإقراض والاستثمار كما يسعى إلى رفع أعماله وترشيد مصروفاته وأعبائه ومحاولة الرفع من رقم أعماله.

[1] جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 1999، ص 129-130.

**ثالثا: البنوك المتخصصة**

تعرف على أنها المصارف التي تتخصص في نشاط معين أو قطاع محدد أو تمويل جهة معينة، ويمكن الإشارة إلى أن هذه المصارف لها الحق بإجراء عمليات تسليف وإقراض وتوظيف لآجال متوسطة وطويلة وتوفير التمويل اللازم من خلال سوق المال أو الإقراض .[1]

تكمل هذه البنوك عمل البنوك التجارية، فتخدم القطاعات التي تحجم عن تلبية احتياجاتها طويلة المدى من طرف هذه البنوك بسبب طبيعة عملها، ويطلق على هذه المصارف إسم مصارف التنمية، وذلك لأنها أنشأت لأغراض تنمية قطاعات معينة.

**الفرع الثالث: مهام البنوك وأهدافها**

تكون البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نمى واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها، وفيما يلي سنتطرق إلى مهام البنوك وأهدافها:

**أولا: مهام البنوك**

لقد اختلفت وتعددت مهام البنوك وسوف نذكر أهمها:[2]

**1- قبول الودائع و تنمية الادخار:** تقوم البنوك بقبول ودائع الأفراد التي تدفع عند الطلب أو بعد انتهاء الآجال المحددة، كما تقوم البنوك بحث الأفراد والهيئات على الادخار.

**2- مزاولة عملية التمويل الداخلي و الخارجي:**تعمل البنوك على قبول الودائع وتنمية الادخار، حيث تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي.

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصرفي، مصر،2000، ص 163.
[2] رضوان وليد العمار، النقود والمصارف، القاهرة، كلية الاقتصاد، بدون سنة، ص 200.

**3- تقديم الخدمات المصرفية:** تتنافس البنوك على تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها وكذا تبسيط إجراءات العملاء على هذه الخدمة.

**4- إصدار وتنظيم النقد:** يختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد، وهذه الوظيفة تعني أن البنك المركزي هو بنك البنوك.

**5- إدارة الاحتياطي القانوني:** الاحتياطي القانوني يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لكل البنوك التجارية والبنك المركزي، فبالنسبة للبنوك التجارية تعمل على حماية أموال المودعين مما يزيد من ثقتهم، أما بالنسبة للبنك المركزي فان دقة الالتزامات بمتطلبات الاحتياطي القانوني تعني عدم حدوث زيادة غير محسوبة في عرض النقود يكون شأنها الإخلال بالسياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تنفيذها.

**6- مراقبة الصرف:** يشارك البنك المركزي في المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات دولية متعلقة بالصرف وكيفية تطبيقها.

**7- منح الائتمان للبنوك التجارية:** يمكن الحصول على قروض من البنك المركزي إما في صورة خصم الأوراق التجارية، كالكمبيالات، أو في صورة قروض مباشرة، و هناك صورة أخرى للاقتراض تتمثل في استعداد البنك المركزي لشراء أوراق مالية حكومية من البنوك التجارية.

**8- تسيير عمليات الإقراض:** إن تدخل البنك المركزي يصبح ضروري، إذ يرسل الشيك من بنك الساحب إلى البنك المركزي ليضيفه إلى رصيد حسابه ويخصمه من رصيد البنك المسحوب عليه، وعند إتمام العملية يقوم البنك المركزي بإخبار البنكين بالتطور الذي حصل في أرصدتهما لديه.[1]

[1] رضوان وليد العمار، مرجع سابق، ص 200.

**ثانيا:أهداف البنوك**

البنك كغيره من المنظمات يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:[1]

1- القيام بجميع العمليات الحسابية و المصرفية لحسابه أو لحساب الغير؛

2- القيام بأعمال الاستثمار مباشرة أو بتمويل المشروعات؛

3- قبول الودائع النقدية على اختلاف صورها للحفظ و الاستثمار؛

4- تعظيم معدل العائد على الاستثمار؛

5- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الخارجية؛

6- المحافظة على بنية معقولة من السيولة؛

7- التمويل لآجال قصيرة بضمان أوراق تجارية؛

8- فتح الاعتمادات وتقديم سائر التسهيلات المصرفية؛

9- إصدار الكفالات لمنفعة شخص ثالث بضمانة أو بدونها؛

10- تحصيل الكمبيالات وكذا الصكوك؛

11- تلقي الاكتتابات بالنسبة لعمليات تأسيس شركات المساهمة؛

12- تنويع و تطوير الخدمات المصرفية؛

13- الاستمرارية في تحقيق الربح.

[1] نوال بدر الدين، القروض البنكية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2004/2003، ص 10.

## المطلب الثاني: طبيعة القروض البنكية

تمثل القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتوليد الدخل، فهي تحتل الجانب الأكبر من استخداماته، يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الذاتية للقيام بمختلف الأنشطة، ويترتب عن عملية الاقتراض أعباء من خلال تسديد القروض وفوائده.

### الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية و أنواعها

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال،وعمليات الإقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم، وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها.

#### أولا: تعريف القروض البنكية

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة:

القرض هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيأت مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.[1]

أو هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن

[1] Michelle de Mourgues, la monnaie systeme financier et théorie monétaire, 3ème édition, economica , Paris, 1993, p178.

السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية.[1]

القرض هو مبلغ من المال يضعه المقرض ويسمى بالمدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين أو غير معين على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه، كما قد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون، ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق.[2]

ويمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في:

1- الثقة: وهي الثقة التي يمنحها الدائن للمدين؛[3]

2- الزمن: هناك فاصل زمني لمنح القرض ووقت استرجاعه وقد تكون هذه المدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل حسب نوعية القرض؛

3-المبلغ: ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد؛

4-المقابل: العائد الذي يحصل عليه المصرف ويتمثل في سعر الفائدة والعمولات؛

5- الضمانات: وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها،الدار الجامعية، مصر،2000، ص ص103-104.

[2] حسين يحيوش، تسيير مخاطر القروض حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العالمي الدولي السابع إدارو المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى، قسنطينة، الجزائر، 17-2007/4/19، ص 1.

[3] Jean montier, banque et marchés financiers economicas, France, 1998, p140.

[4] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2002، ص 26.

**ثانيا: أنواع القروض البنكية**

تختلف القروض على حسب آجالها وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها و الضمانات المقدمة، وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه وبمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره، ومقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى ، وفيما يلي نتناول القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب.

**1- القروض المصرفية بحسب آجالها**

و تنقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى:

**-قروض قصيرة الأجل:** هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز السيولة، أو الرغبة في اقتناء أو استبدال تجهيزات أو معدات.[1] ومدته الزمنية سنة أو أقل ويتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها.[2]

-**القروض متوسطة الأجل:** توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.[3]

- **قروض طويلة الأجل:** في الغالب تفوق سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات(أراضي، مباني).

---

[1] PierrePissect, economie monétaire et bancaire, éditionrevue banque, Paris, 1985, p17

[2] A.Boudinot- J farbot, Technique et Pratique Bancaire, 4eme édition, Sirey, p13.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة02، الجزائر،2003، ص 74.

ونظرا لطبيعة هذه القروض ( المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصةلاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.[1]

**2- القروض المصرفية بحسب الضمان**

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:[2]

- **قروض مضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

- **قروض بضمان شخصي:** وتمنح دون ضمان عيني،بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

- **قروض بضمان عيني:** وقد تكون قروض بضمان بضائع أو قروض بضمان أوراق مالية أو أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التامين، تودع لدى البنك لضمان القرض.

- **قروض غير مضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع،إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقيق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

[1] الطاهر لطرش، مرجع السابق، ص 75.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 116-117.

**3- القروض المصرفية بحسب الأغراض أو النشاط الاقتصادي**

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- **قروض استهلاكية:** تمنح هذه القروض للأفراد الذين يكونون بحاجة إلى أموال أو تدعيم من أجل سد حاجاتهم المعيشية المختلفة، أو في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها على أن يتم سدادها من دخله في المستقبل أو بتصفية بعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل: أوراق مالية، رهن عقاري..الخ.

- **قروض إنتاجية:** هي عبارة عن مبالغ مالية توجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في قطاع الصناعة الذي يحتاج إلى مواد أولية و آلات وغيرها من الوسائل الضرورية وكذلك القطاع الزراعي الذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد عن طريق زيادة الإنتاج،إذ تلجأ المؤسسة إلى طلب المساعدة من البنك بطلب قرض لتمويل محصولها الزراعي وزيادة عوائده، أو لتمويل قطاع التجارة الذي يقتصر مجال تعاملاته على التصدير و الاستيراد.

- **قروض استثمارية:** يقصد به القرض الممنوح لتحويل المشاريع الاستثمارية وهذا قصد تكوين رأس مال ثابت،والذي يبقى في المؤسسة لفترة زمنية طويلة مثل العقارات، الأراضي، المباني...الخ،وتمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويلاكتتابها في سندات وأسهم جديدة، تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل سماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

- **قروض الاستغلال:** قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تسمح بمواجهة ظرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة الواحدة،

تلجأ المؤسسة لهذا النوع إذ أرادت التغطية النسبية لاحتياجات خزينتها وإذا أرادت مواجهة عملية تجارية من زمن محدود.[1]

**4- القروض المصرفية بحسب المقترضين**

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى؛
- قروض للقطاع الخاص و قروض للحكومة والقطاع العام؛
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.؛
- قروض للعملاء وقروض للآخرين.

ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية، وتقوم التقسيمات أساسا على نوعية و مهنة المقترضين، ويفيد في وضع سياسات الإقراض الملائمة التي تحبذ نوعية دون الأخرى بناءً على البينات التي تتجمع بهذا الخصوص.

**5-القروض المصرفية بحسب المصدر**

و تنقسم القروض المصرفية بحسب المصدر إلى:

- **قروض داخلية:**هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القاطنين بإقليمها باختلاف جنسياتهم،وتكون للدولة الأولوية أو السلطة التامة في تحديد شروط هذه القروض ومدتها وكيفية تسديدها،لأنها صاحبة السلطة داخليا وتستعمل لغرض زيادة الإنتاج القومي والادخار الوطني، إذ تقوم به عن طريق دعوة الأفراد إلى الاكتتاب العام.[2]

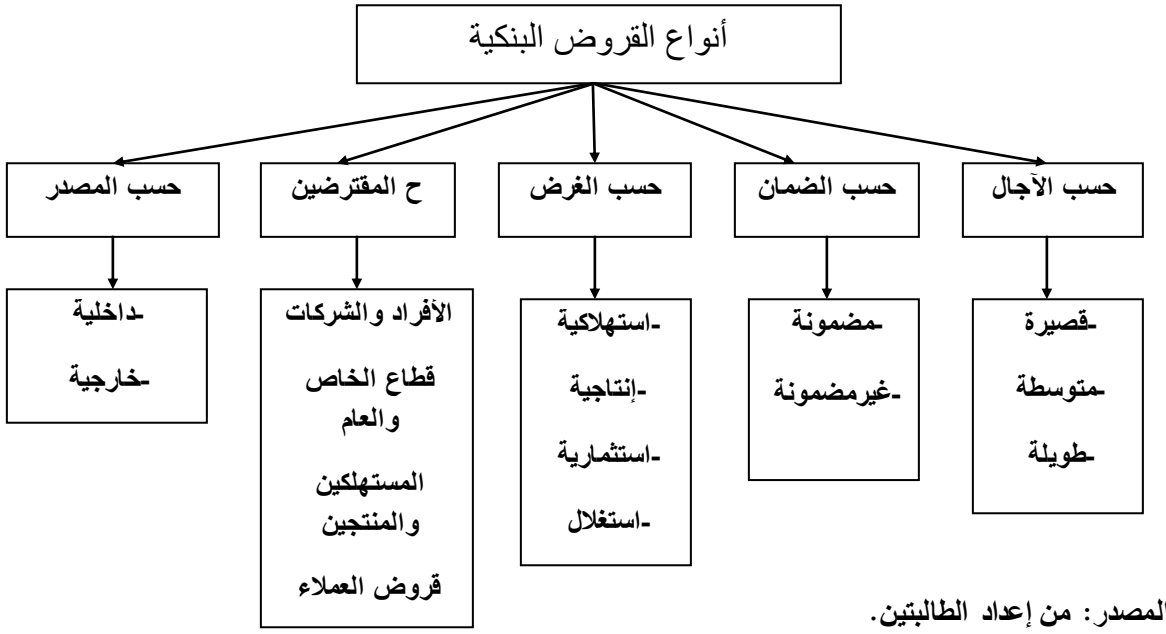
[1]صادي خديجة، محاولة تقنية للشبكات العصبية الاصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القرض، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998 – 1999، ص 64.

[2]حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة 02، الجزائر، 1987، ص ص63-64.

- **القروض الخارجية:** هو القرض الذي تتحصل عليه الدولة من خارج إقليمها سواء من حكومة أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج، فحاجة الدولة إلى أموال إضافية وعدم كفاية مدخراتها الوطنية وكذلك حاجتها الماسة إلى العملات الأجنبية بالنظر إلى الزيادة المستمرة في الطلب على السلع الاستهلاكية، فعملية القرض وكيفية منحه تختلف باختلاف الجهات المقرضة.[1]

ولتوضيح أكثر لأنواع القروض البنكية تم تلخيصها في الشكل التالي:

**الشكل رقم (1-1): تقسيمات القروض البنكية**




**المصدر: من إعداد الطالبتين.**

[1]Fatiha Talahite, la réforme bancaire et financière en algérie, les cahiers du cread n°52, 2000, p104 – 105.

## المطلب الثالث: وظائف،أهمية ومصادر القروض البنكية

إن للقروض المصرفية وظائف متعددة ومتنوعة، منها ما هو مخصص لتمويل المشاريع الإنتاجية والاستهلاك بالإضافة إلى تسوية المبادلات، كما لها أهمية كبيرة بالنسبة للبنك لأنه يعتمد عليها في الحصول على إيراداته بالرغم من تعدد مصادرها.

### الفرع الأول: وظائف القروض البنكية

تتمثل أهم وظائف القروض البنكية في:

#### أولا: وظيفة تمويل الإنتاج

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث، تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، لذا فإن اللجوء إلى المصارف و المؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمر طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على الائتمان المصرفي عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات و الأفراد، لذلك فإن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.

#### 1- وظيفة تمويل الاستهلاك

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك، حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع آجل لأثمانها،إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآنية بواسطة دخلهم الجاري، ويكون دفع أثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع

إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، ويساعد أيضا على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية من ثم يساهم في زيادة حجم الإنتاج والاستثمار.[1]

**2- وظيفة تسوية المبادلات**

تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة، ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

كما أن قيام المصارف التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات تساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.[2]

**الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية**

أصبحت القروض تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج و العمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة، فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية:[3]

1- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء؛

2- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد؛

3- المحافظة على قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك؛

4- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك؛

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، العراق، مديرية دار الكتب لطباعة والنشر،1995، ص 112.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 113.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع السابق، ص ص104-105.

5- يمثل إيرادا للبنك إثر تحويل السيولة للزبائن مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده؛

6- منع الاكتناز، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى إدخارات تساهم في عرض رأس المال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية؛

7- يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية، وذلك بزيادة العرض من جانب الأوراق التجارية والمالية والسندات، وبالتالي تشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق وتقديم ادخارهم وبهذه الوسيلة تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج؛

8- مقدرة الجهاز المصرفي (البنك) على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود.

إن مساهمة القروض في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية لهو دليل على أنه سياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوظيف، الشيء الذي تعجز ميزانية الدولة عن القيام به، إذن فالقروض تعتبر أهم وأكبر مصدر لتمويل المشروعات، وفعاليته وأهميته تعد طاقه لمواجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

**الفرع الثالث: مصادر القروض البنكية**

يمكن تقديم أهم مصادر القروض كالتالي:

**1-الودائع:** هي مختلف الأموال التي يحصل عليها المصرف من الأفراد والهيئات والمشروعات المختلفة والإيداعات.[1]

أو هي: عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصاريف التجارية.[2]

[1]إسماعيل أحمد منشاوي،عبد النعيم مبارك،اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002، ص254.

[2]عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصاريف، الجامعة المفتوحة، 1994، ص24.

وتعتبر الودائع بأشكالها المختلفة المصدر الرئيسي لمكونات المصارف التجارية، فهي تفتح آفاق واسعة أمام كل الأطراف وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية، وتمثل الودائع آفاق التوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال.[1]

2- **القروض المصرفية:** تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع حيث يمكن للمصادر التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها وذلك ضمن شروط معينة توضح من طرف هذا الأخير. وكذلك يمكن للمصرف التجاري أن يلجأ إلى المصارف الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزا في السيولة. كما يمكن للمصرف أن يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية و المالية.

## المبحث الثاني: ماهية السياسة الاقراضية

إن ضخامة الحجم الاستثماري للقرض و صعوبة التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق، والاتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل تظل أموالا لبنك مغرقة فيها حتى يحل فيها أجلها يقتضي ضرورة وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المستثمرة ، كما تضمن تحقيق عائد يتلائم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض.

### المطلب الأول: طبيعة السياسة الاقراضية ومكوناتها

لكل بنك من البنوك سياسة معينة يعتمد عليها أثناء منحه قرضا بنكيا يتم إقرارها واعتمادها من قبل إدارة العليا للبنك تسمى بمجلس إدارة البنك، ولها مكونات عديدة.

[1] الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص ص28-29.

**أولا: مفهوم السياسة الاقراضية**

يمكن تعريف السياسة الاقراضية بأنها مجموعة القواعد و الإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن السياسة الاقراضية في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[1]

أو هي مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذو مختلف القرارات عند البدء في طلبات الاقتراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.[2]

**ثانيا :مكونات السياسة الاقراضية**

هناك عدة بنود هامة التي يجب أن تتضمنها سياسة الاقتراض والتي يمكن توضيح بعضها نظرا لأهميتها وهي كالآتي:

1- **حجم الأموال المتاحة للإقراض:** عادة ما تنص سياسات الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال، ونظرا لإعتبار الإقراض الوظيفة الأساسية للبنوك التجاري، يجب على إدارة البنك أن تخصص جزء من هذه الأصول لمقابلة متطلبات الاحتياطي النقدي، وأيضا لإشباع متطلبات السيولة التي تنتج من الودائع، ففي فترة الرواج ينبغي عليهم تحقيق تلك النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شأنه أن يضعف مركز البنك من حيث السيولة، وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة

[1] رضا رشيد المعطي، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن،1999، ص 209.

[2] محمد عبد الفتاح البصير، إدارة البنوك، دار المناهج للتوزيع، طبعة 1، الأردن، 2006، ص 111.

الفعلية للإقتراض عن النسبة المقررة وذلك في حدود ما هو سائد بين البنوك المنافسة المماثلة من حيث الحجم[1]

2- **الالتزام بالقيود القانونية:** ينبغي أن تتفق السياسة الإقراضية التي ينتهجها المصرف مع قواعد وتشريعات المنظمة للعمل المصرفي سواءً المتعلقة بالحد الأقصى للإقراض وأسعار فوائدها وعملاتها والضمانات وطريقة تسديد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه ونوعية النشاطات الجائز تمويلها.[2]

3- **تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:** يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان لأن البنك غالبا ما يحدد شروط معنية بالنسبة للضمان.[3]

4- **الحد الأقصى لكل من القروض وتاريخ الاستحقاق:** تحدد بعض السياسات الاقراضية الحدود القصوى لحجم القروض التي تمنح للزبون الواحد، كذلك المدة الزمنية القصوى لتاريخ استحقاق القرض للزبون الواحد سواء كان هذا الزبون فرد أو مؤسسة خاصة أو شركة مساهمة وذلك بهدف تقليل المخاطر[4].

5- **تحديد تشكيلة القروض:** لابد أن تحتوي سياسة القروض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يمكن أن يقدمها المصرف وحجم كل نوع من هذه التشكيلة التي يتم تحديدها على ضوء حجم الطلب على الائتمان في المجتمع وكذلك حجم المصرف وخبرة إدارته.

---

[1] رضا رشيد عبد المعطي، إدارة الإئتمان، مرجع سابق، ص 210.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص 185.

[3] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، طبعة 1، الإردن، 2008، ص 65.

[4] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، طبعة 2، الإسكندرية، 2000، ص 237.

6- **مستويات إتخاذ القرار:** توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا ، إن نظام التفويض هذا يتماشى مع مبادئ التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار وتخفيف عبء العمل عن كاهل الإدارة العليا من خلال التفويض اللازم للسلطات إلى المسؤولين.[1]

7- **مجال الإقراض الغير المسموح بتمويله:** قد تتضمن السياسة الاقراضية تحديد المجالات الغير مسموح بتمويلها بغض النظر على ماهية هذه المجالات؛ والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو الحد من المخاطر التي ترافق تمويل هذه المجالات أو تعود إلى أسباب دينية، أخلاقية، اقتصادية واجتماعية.

8- **تحديد تكاليف القروض:** يجب أن تتضمن سياسة الإقراض معلومات عن التكاليف التي سيتحملها العميل سواء بالنسبة لمعدلات الفائدة والرسوم وتقدير مخاطر الائتمان أو عدم السداد وتأثيرها على معدل الفائدة. كما يجب على المصرف أن يحدد في سياسة الإقراض معدل الفائدة على القروض الذي سيستخدمه.[2]

9- **تحديد مستندات القرض:** قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلا بين بنك وآخر وفي نفس البنك من وقت لآخر فهي محددة.

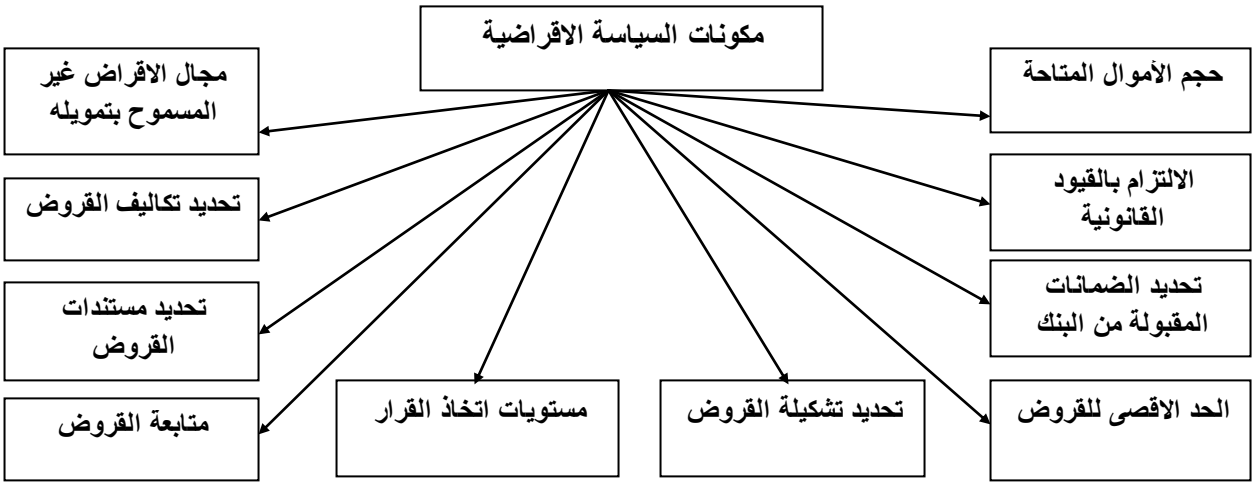
10- **متابعة القروض:** ينبغي أن تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، والهدف هو إكتشاف مشكل تحصيل

[1] إبراهيم مختار، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، المكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة،1993، ص 62.
[2] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000،ص 49.

القروض ضمن العملاء، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة أوعلى الإطلاق.[1]

ولتوضيح المكونات اعتمدنا على الشكل التالي:

**الشكل رقم (1-2): مكونات السياسة الاقراضية**




**المصدر: من إعداد الطالبتان.**

## المطلب الثاني:أسس السياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة فيها

لكل بنك من البنوك سياسة اقراضية معينة يعتمد عليها عند قيامه بمنح القروض البنكية، والتي ترتكز على أسس معينة، كما لها عوامل تؤثر فيها.

### الفرع الأول: أسس السياسة الإقراضية

تسعى المصارف أساسا إلى تحقيق عنصريين أساسيين هما :الربحية ومتطلبات السيولة، حيث لا تستطيع إدارة المصارف إستثمار كل أموالها في منح وتقديم التسهيلات والمساعدات الائتمانية لأنها

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 127.

بذلك تحقق الربحية دون متطلبات السيولة، بالمقابل لا يمكنها الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية، لذلك فان إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية،[1] وسنتطرق فيما يلي إلى أسس السياسة الاقراضية:

**أولا:مبدأ الربحية**

تقوم المصارف على هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بحيث:

1-**الإيرادات** :تشمل مايلي:

- الفوائد الدائنة: هي مجموع التسهيلات الائتمانية؛
- العمولات الدائنة:هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين؛
- فروقات العملة الأجنبية: هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى: مثل عوائد الاستثمار،الفوائد المالية، الفوائد المتأتية من خصم الكمبيالات....الخ.

2-**التكاليف:** تشمل مايلي:

- الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها؛
- العمولات المدينة: هي التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه؛
- مصاريف إدارية وعمومية.[2]

[1] عادل هبال، إشكالية القروض المتعثرة، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/ 2012 ، ص 22.

[2] بن الصم أحمد، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2002، ص 76.

**ثانيا: مبدأ السنوية**

نقصد به مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود بأقصى سرعة وبأقل تكلفة على مستوى البنك، فهي قدرته على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين، والاستجابة لطلبات الإقراض.[1]

**ثالثا: مبدأ الأمان**

يقصد به ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد.[2]

**الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة النقدية**

إن متخذ القرار في البنك لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض أن يصل إلى تقدير احتمالات موضعية محددةً القرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به، وهناك مجموعة من العوامل المرتبطة ومتكاملة تأثر في السياسة الاقراضية هي:

**أولا: العوامل الخاصة بالزبون**

هي عوامل شخصية لتقييم صدى صلاحية الزبون للحصول على القرض المطلوب وتحديد مقدار الأخطار الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح القرض فعملية تحليل

[1] محسن احمد الخضيري، الإئتمان المصرفي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1987، ص 112.
[2] عادل هبال، مرجع سابق، ص 23.

المعلومات والبيانات عن حالة الزبون المحتمل من شأنها مساعدة إدارة القروض على اتخاذ قرار سليم.[1]

**ثانيا: العوامل الخاصة بالبنك**

تشتمل هذه العوامل مايلي:

1-درجة السيولة التي يتمتع بها البنك ماليا وقدرته على توظيفها واحتياجاته لها لأجل قصير وطويل، حيث يلاحظ بصفة عامة أنه كلما زادت الأصول السائلة لدى البنك كلما انخفضت قدرته على منح القروض؛

2-القدرات التي يملكها البنك وخاصة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظائفا لقرض البنكي وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات إلكترونية حديثة؛

3-موقع البنك فكلما كان البنك قريبا من زبائنه كلما كانت فرصه في منح القروض اكبر وذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى في منح القرض؛

4-نوع الإستراتيجية التي ينتمي لها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية.

**ثالثا: العوامل الخاصة لتسهيل الإئتمان (القرض):**

يمكن حصر هذه العوامل في:[2]

1- الغرض من التسهيل؛

[1] عبد الغفار الدغيم، ماهر الإمين، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد كليات الاقراض المصرفي، سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية، 2003، ص197.

[2] محمد عبد الفتاح البصير، مرجع سابق الذكر، ص62 -64.

2- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل أي المدة التي يرغب الزبون في الحصول على تسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات الزبون؛

3- مصدر السداد الذي سيقوم الزبون المقترض بسداد مبلغ منه؛

4- طريقة السداد المتبعة أي هل سيتم سداد القرض أو التسديد دفعة واحدة في نهاية الشهر أو سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بمايتناسب مع طبيعة نشاط الزبون ومع إراداته وموارده الذاتية؛

5- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع طبيعة نشاط الزبون أو أن يتعارض مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

## المبحث الثالث: تقنيات منح القروض البنكية، ضماناتها ومخاطرها مع أساليب التحكم فيها

عند قيام البنك بتقديم القروض يجب عليه الاعتماد على عدة تقنيات، وذلك بعد حصوله على ضمانات كافية المقدمة من طرف العميل، وذلك حتى يتمكن البنك من قياس البنك للمخاطر المحتمل مواجهتها.

### المطلب الأول:الاعتبارات،الإجراءات ومعايير منح القروض

إن إجراءات منح التسهيلات الائتمانية هي بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الائتمان إلى خطوات موحدة لتنفيذ العملية الائتمانية.

## الفرع الأول: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

عندما يفحص المختصون طلبات القروض يدخلون في اعتباراتهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث، وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للاقتراض يصدر بعد أخذها في الحسبان قرار بالموافقة أو بالرفض للطلبات المقدمة.

وعليه يمكن تناول أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض على النحو التالي:

### أولا: سلامة القروض

لا يمنح البنك أي قرض مصرفي إلا عندما يتيقن من سلامته ومقدرة العميل على السداد، فهذا لايمنع من وجود المخاطرة في كل قرض، حيث قد تنشأ بعض الظروف التي قد تقلل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر المؤدية إلى تقليل أرباحه.

### ثانيا: سيولة القروض

نعني بها سرعة دوران القروض، فسيولة القروض تنشأ في ثلاث حالات:[1]

1- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتي؛

2- القروض مقابل أوراق تجارية؛

3- القروض المضمونة بأوراق مالية.

**- أهم الاعتبارات والضوابط الواجب مراعاتها عند منح ائتمان بضمان بضائع**

- أن تكون البضائع المقدمة كضمان أو لطلب التمويل من السلع الرئيسية؛
- أن تتسم أسعار هذه البضائع بالاستقرار وعدم التقلبات الحادة ارتفاعا وإنخفاض؛
- سلامة مستندات الملكية لهذه البضائع و تقديمها متكاملة للبنك دون تحفظات أو حقوق للغير.

[1] سارة عبيدات، سمية سرحان، القروض ومعايير منحها في البنوك التجارية ، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستيير في العلوم الإقتصادية، المدية، 2008/ 2009، ص 70.

**- أهم الاعتبارات والضوابط الواجب مراعاتها عند منح الإئتمان بضمان الأوراق المالية**

• سلامة المركز المالي للشركة مصدرة الأوراق المالية المقدمة للبنك من العملاء للحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانها؛

• أن يكون هناك حجم مناسب من التعامل على الورقة المالية، بمعنى أن لا يكون التعامل في شكل مرات محدودة وأحجام صغيرة نسبيا؛

• إتمام الرهن الحيازي لصالح البنك على الأوراق المالية؛

• إخطار البنك للشركة المصدرة للأوراق المالية بأن هذه الأوراق قدمت للبنك وتم رهنها حيازي الصالحه.

**- أهم الاعتبارات والضوابط الواجب مراعاتها عند منح الائتمان بضمان كمبيالات**

• التحقق من ارتباط الكمبيالات بعمليات تجارية فعلية؛

• ارتباط العملية التجارية محل الكمبيالة بطبيعة نشاط العميل طالب القرض بضمان كمبيالاته؛

• تناسب تاريخ استحقاق الكمبيالات وطول دورة النشاط وطبيعته لكل من ساحب الكمبيالة والمسحوب عليه؛

• قبول المسحوب عليه الكمبيالات المقدمة.

**ثالثا: التنويع**

حيث يتم تنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء، كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل، بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والأنشطة التجارية المتباينة. ويقصد بالتنويع أيضا عدم تركيز الإقتراض على مناطق معينة إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن. فنجد أن

البنوك ذات الفروع المتعددة يسهل عليها القيام بهذا التنويع الجغرافي بعكس تلك التي ليس لديها فروع.[1]

**رابعا :طبيعة الودائع**

إن البنك مسؤول عن الثقة في نفوس مودعيه، ومسؤوليتة هذه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدبه في أي وقت اتجاه مودعيه، وبالتالي تؤثر على حكم البنك في اختيار أنواع القروض.

**خامسا: القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي**

كثيرا ما توضع قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القيود حدود قصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد على أساس نسبة مئوية من رأسمال البنك واحتياطياتها.

**سادسا: سياسة مجلس الإدارة**

حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك، وآجالها، والقيمة التسليفية والضمان الممكن قبوله، ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعة، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتهاعن مبلغ معين عليه.

[1]أحمد غنيم، صناعة القرارات الإئتمان والتمويل في اطار الإستراتجية الشاملة للبنك، طبعة1، مصر، 1997/ 1998، ص ص 78-80.

**سابعا: الدورات التجارية**

تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية، ففي فترة الانتعاش نجدها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين، فكلماازداد النشاط ازدادت تبعا له الحاجة للائتمان المصرفي لتمويل النشاط المتزايد.

**ثامنا: مصادر الوفاء بالقروض**

يهتم المقترض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقرض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق، ولا يعني أن القرض مضمونا لأن الضمان يستعمل في الوفاء إذ أن المقترض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد، وفيما يتعلق بالقرض غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي.[1]

**الفرع الثاني: إجراءات منح القروض**

لا تمنح البنوك التجارية الائتمان المصرفي بصورة فورية بمجرد طلبه بل تقوم بالبحث والتحري وجمع المعلومات اللازمة عن العميل ودراسة وتحليل طلب الائتمان من مختلف جوانبه، ثم بعد ذلك يتم اتخاذ القرار بالموافقة أو رفض الطلب، وعليه سوف نتطرق لأهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح القروض كمايلي:

**أولا :تقديم طلب الاقتراض**

تبدأ هذه المرحلة بالطلب الذي يقدمه العميل إلى البنك للموافقة على منحه القرض، ويتضمن طلب القرض عدة عناصر أهمها قيمة القرض المطلوب، الغرض من القرض.

[1] عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 108- 112.

**ثانيا:مناقشة العميل**

لمناقشة العميل أهمية كبيرة عند المقابلة، حيث يتمكن الباحث الائتماني من التعرف على بيانات تفيد في تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان، لذلك يفضل أن يكون ذو عقلية باحثة ومتطلعة، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل، أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب القرض.

**ثالثا: الاستخبارات الائتمانية**

تعاظمت أهمية الدور الذي تتولاه إدارة الاستعلامات، فتتولى جمع البيانات الخاصة بشخصية العميل، كفاءتها لإدارية والفنية، وضعه المالي، الضمانات، والظروف الاقتصادية العامة، لاسيما تلك المتصلة بالبيئة التنافسية للسوق الذي يعمل به العميل، ولاشك أن ذلك يتطلب توفر سمات معينة في موظف الاستعلامات كالخبرة، الكفاءة، الأمانة، الولاء للبنك، مستوى عالي من الاستعداد الشخصي والنفسي لأداء مثل هذا العمل.[1]

**رابعا: زيادة مركز نشاط العميل**

تعد زيادة موقع نشاط العميل أحد المراحل الهامة التي تسبق أو تتزامن مع مرحلة دراسة طلب العميل وهي بذلك تسبق عملية اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، وتتبع أهمية مثل هذه الزيادة في أنها:

1-تمكن الباحث من مشاهدة النشاط الاقتصادي للعميل على الطبيعة والتعرف من قرب وبشكل ملموس على الأصول والخصوم التي تشملها القوائم المالية بما يمكن معه التعرف على مستوى مصداقية هذه القوائم؛

[1]محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص ص 190-192.

2-تقرير مدى جودة المنتجات التي ينتجها أو يتاجر فيها العميل؛

3-التعرف على وسائل العميل في بيع وتسويق منتجاته ووسائله في الإعلان عنها وعرضه؛

4-التعرف على طبيعة وحالة الأصول الثابتة لاسيما المباني، الآلات، ومعدات العميل .بمعنى معرفة وسائل الإنتاج الفنية ودرجة تطورها؛

5-التعرف على الأساليب المحاسبية المتبعة ومدى كفايتها ومدى متابعة موظفي عمليات البيع الآجل ومن ثم كفاءتهم في تحصيل قيم المبيعات.

**خامسا: تقييم طلب العميل**

بعدما تجمع لدى جهاز الائتمان بالبنك مجموعة من بيانات ومعلومات، تبدأ مرحلة دراسة طلب العميل في الحصول على قرض وهي دراسة ذات شقين مالي واقتصادي، بمعنى دراسة العوامل المؤثرة والتي قد تساهم في تسيير أو تعسير عملية إعادة أو سداد القرض دون إهمال للبعد البيئي في هذه الدراسة.

**سادسا:اتخاذ قرار منح الائتمان**

في ضوء ما تفسره الدراسات المالية والاقتصادية والبيئة لطلب العميل، يبدأ جهاز الائتمان بالوحدة المصرفية في إعداد مذكرة عرض القرض، التي تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة لتمكن الإدارة من تكوين رأي واضح عن العميل طالب القرض ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان أوعدم منحه.[1]

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص ص 280-283.

**سابعا: تنفيذ قرار منح الائتمان**

بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع هذا القرار، وتعد عملية إبرام عقد الائتمان بين الفرع والعميل أولى مراحل التنفيذ، حيث يوقع كل من العميل والضامن على العقد بعد استيفاء ما قد يتضمنه قرار منح الائتمان من ملاحظات.

**ثامنا: متابعة نشاط العميل المدين**

إذا صدر القرار بمنح الائتمان لعميل ما وبدأ الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك والعميل، تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة ألا وهي مهمة متابعة العميل والتي تنتهي بتمام سداد قيمة القرض والتي تمر بثلاث مراحل هي: المتابعة قبل الصرف، المتابعة أثناء الصرف، المتابعة بعد الصرف والتي يتعين أن تشمل المتابعة المالية، المتابعة الاقتصادية، المتابعة البيئية.[1]

**الفرع الثالث: معايير منح القروض**

يجب التحقق من مقدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا، وبذلك يمكن حصر العوامل الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند دراسة وتحليل طلب الحصول على قر ضمن البنك في عدة عوامل.

**1- المقدرة الاقتراضية لطلب الائتمان**

لا تهتم البنوك فقط بالمقدرة على السداد لطالب القرض وإنما أيضا بأهليته وقدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القصر Minors لأهداف معينة، ولكن الخوف من عدم اعترافهم بذلك وأنهم لايسألون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أيضا من له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد، وكذلك الحال إذا كانت

[1] مصطفى رشيدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعية، مصر، 1985، ص201.

الشركة طالبة القرض هي من شركات الأشخاص، فإنه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته إذا كان القرض لشركة أموال، فلا بد من دراسة سمعة إدارة الشركة وعلى أن يوقع على العقد المدير المسؤول.

**2- السمعة**

يعني بها في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق، بحيث يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة، لأن هذه الأخيرة تفيد في معرفة رغبة طالب القرض في الوفاء المستقبلي بهذه الالتزامات.[1]

**3- المقدرة على توليد الدخل**

حيث من المنتظر دفع القرض من الأرباح المستقبلية، وبالتالي من الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد الأرباح في المستقبل والتي تكون كافية لأداء هذه الالتزامات وتدفع الالتزامات من أربعة مصادر وهي: الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض، مبيعات الأصول الثابتة، بيع المخزون السلعي، الاقتراض من الغير على أن يتم سداد القرض من حصيلةالقرض القديم.

**4- درجة ملكية الأصول**

يشترط البنك على طالب القرض أن يكون له رأسمال كضمان للقرض، ويعتبر صافي الثروة رأس المال المقدم من العملاء بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة لحجم القرض الذي يقدمه البنك. فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها الشركة، تعكس كفاءة وفعالية الإدارة بحيث تستخدم بعض هذه

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص ص 153-154.

الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك ورغم توافر هذه الضمانات فإن البنوك تفضل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات.[1]

**5- الظروف الاقتصادية**

فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل لأجل.

**6- الضمان**

الضمان ما هو إلا وسيلة لتعويض النقص أو عدم كفاية الأرباح، إذ يعتبر أقل العوامل أهمية لأنها تتوقع أن يتم سداد القرض من الأرباح وليس عن طريق بيع الأصول الضامنة.[2]

**المطلب الثاني: الضمانات البنكية، مخاطر القروض وأساليب التحكم فيها**

يتعرض المصرف عند ممارسته لوظيفة الوساطة المالية إلى مخاطر متنوعة، لذلك لابد أن يكون المصرف عند راية بها حتى يتمكن من تسييرها بشكل يسمح له بالاستمرار في نشاطه.

**الفرع الأول:الضمانات البنكية**

إن أهم عنصر يرتكز عليه البنك عند منحه القروض هو الثقة الموجودة لدى المدين حول مقدرته على سداد الدين، لكن قدرة هذا الأخير غير كافية للتقليل من المخاطر التي يتحملها البنك لذا يقوم بفرض ضمانات لصالحه من أجل تفادي الأخطار المتوقعة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 173.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 155.

**أولا:تعريف الضمانات البنكية**

يقصد بالضمانات الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في الرهون بأي نوع من أنواع التصرف وفي حالة فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصلال مرهون لاسترداد مستحقات.[1]

**ثانيا: أنواع الضمانات البنكية**

تنقسم الضمانات البنكية إلى قسمين رئيسيين هما: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

1- **الضمانات الشخصية**

الضمانات الشخصية هي تلك الضمانات التي تستند إلى مجرد الثقة في شخص معين أي إلى عناصر معنوية لشخص معين مثل السمعة المشرفة أو القدرة على التسديد، وفي الضمانات الشخصية يتعهد شخص آخر بالوفاء على الميعاد بدلا من المدين في حالة إعسار المدين، وتنقسم إلى نوعين : الكفالة،الضمانالاحتياطي.

-**الكفالة** :هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق، ومن الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل، ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل

[1] إبراهيم بوكراع، إدارة القروض البنكية وتسيير مخاطرها، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004/ 2005، ص ص 52-53.

فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة والمتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.[1]

-**الضمان الاحتياطي:** تقوم المعاملات التجارية والصفقات بين مختلف الجهات الاقتصادية عادة على تأجيل الدفع في التسوية فيما بينهم، فيقوم الدائن منهم باكتتاب كمبيالة أو سند تجاري آخر مستحق الدفع على المدين لأجل لاحق، لكنه لايكتفي بهذا فهو لايثق بهذا المدين، ولكي يعزز إمكانية الدفع يطلب ضمانا من البنك يحفظ به حقه بتوقيعه على الكمبيالة بعبارة الضمان هذا و صل للضمان الاحتياطي، ويمكن أن نميز بين نوعين هما:

- **الضمان الاحتياطي الذي يكون على شكل سند لأمر أو شيك:** توقيع الضمان الاحتياطي، تعيين المستفيدين من الضمان الاحتياطي، التحديد المتوقع لمبلغ الضمان الاحتياطي، الى جانب الورقة التجارية أو سند لأمر أوالشيك، تاريخ توقيع الضمان.
- **الضمان الاحتياطي الذي يكون على شكل عقد منفصل:** يكون في سند منفصل على العقد الممضي وفيه يتطلب وجود نفس الإجراءات سابقة الذكر في الشكل الأول من الضمان الاحتياطي، إضافة إلى إدراج المكان المعين لأجل الدخل، والعقد المنشأ يجب أن يشمل على كتابة مفصلة ومجزأة.[2]

[1]أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات و تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 58.

[2]منية خليفة، القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002/ 2003، ص ص54 -56.

## 2- الضمانات الحقيقية

الضمانات الحقيقية هي التي تقوم على تخصيص مال معين من أموال المدين لضمان الوفاء بالالتزام، وهي تحقق حماية للدائن من خطر تصرف مدينه في هذا المال، حيث الضمانات الحقيقية تتطلب وجود أشياء مادية على سبيل الرهن الذي يضمن تسديد الدين في الأجل،[1]وتنقسم هذه الضمانات إلى:

**-الرهن العقاري**

هو حق عيني يترتب على العقار وهو يمنح لصالح الدائن بحيث يعد كضمان لقاء تسديد الدين، وإن هذا الرهن لا يؤدي إلى حالة تخلي المالك عن ملكه بل يسمح للدائن الذي لم يتحصل على أمواله في فترة الاستحقاق على حجز وبيع العقارات في أية حالة يوجد عليها وله حق المتابعة، وبالتالي يتحصل على أمواله قبل الدائنين العاديين، وينقسم إلى نوعين الرهن العقاريا لا تفاقي والرهن العقاري القضائي.

**-الرهن الحيازي**

هو عقد من خلاله يقدم المدين قيم منقولة أو غير منقولة إلى الدائن من أجل ضمان دفع الدين، حيث تنتقل حيازة العقار أو المنقول موضوع الرهن إلى البنك لتسديد الدين، كما يتمتع الدائن المستفيد من هذ االرهن الحيازي ببعض الأولويات منها حق الحيازة، حق الأفضلية، حق البيع.

[1]سمير جميل حسين الفتلاوي، العقود التجارية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص497.

**-رهن المحل التجاري**

المحل التجاري منقول معنوي يشمل مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة المهنة التجارية، ولكي يتم رهن المحل التجاري لابد أن تنتقل حيازة المحل التجاري من المدين الراهن إلى الدائن المرتهن، ويمكن رهن المحل التجاري بلا نقل الحيازة نظرا لإمكانية تعيينه تعيينا ذاتيا، ويظل المحلال تجاري في حيازة المدين الراهن يشغل هو يستثمره استثمار عادي.

**-رهن المعدات والأدوات**

إن رهن المعدات والأدوات يتميز بسهولة المعدات والأدوات المطبقة في بعض المهن مثل النشاط الحرفي، الزراعي، أوالمهن الحرة كالمعدات الطبية والبائع يستفيد وذلك بالاتفاق على تسهيل الدفع، والبنك يمنح قرض للزبون أي المشتري بعدما يتم إعداد عقد البيع أو عقد القرض ويكون مسجل في 15 يوم بالغرفة التجارية للمحكمة وهذا التسجيل قانوني يكون لمدة 5 سنوات.[1]

**الفرع الثاني: مخاطر القروض البنكية**

عندما يقوم البنك بمنح القروض فإن هذا يعني أنه يضع ثقته في طالب القرض، ولكن هذه الثقة مهما كانت درجتها فإنها قابلة للانحلال وذلك لأن بعض العملاء لا يقومون بالسداد في الوقت المتفق عليه هناك من يمتنع كليا هذا ما يجعل البنك يواجه مخاطر القروض البنكية.[2]

[1] قاسيمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، جامعة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستيير في علوم التسيير، الجزائر، ص118.

[2] بو كراع إبراهيم، مرجع سابق، ص76.

**أولا: مفهوم مخاطر القروض**

يعتبر خطر القرض من أقدم المخاطر الملازمة لنشاط البنكي، وهو ما يعبر عن العجز الفعلي أو المحتمل للمقترض من سداد التزاماته جزئيا أوكليا اتجاه البنك، كما ينتج بسبب الأوضاع المالية الصعبة للزبون ظروفه دون أن ننسى عمليات الإقراض العشوائية وغياب المتابعة للزبائن من طرف المصرف، على انه عدم تأكد البنك (المقرض) من قيام المقترض (العميل) بسداد التزاماته (القروض والتزاماته).[1]

**ثانيا: أنواع مخاطر القروض**

تنقسم مخاطر القروض البنكية إلى ثلاثة أقسام هي كالآتي:

1- **مخاطر قروض الاستغلال:** وهي تنقسم كالآتي:

**- خطر عدم القدرة على الوفاء**

هو ذلك الخطر الذي لا يحترم فيه المدين اِلتزامه، إمَّا كليًا أو جزئيًا مما يؤدي بالبنك إلى تحمل نتائج خطيرة على توازنه المالي.[2]

[1] ايت وازو زاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر، 2012/ 2013، ص109.

[2] حمدان بن طارق عبد العالي، تقييم إداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999، ص 54.

**- خطر تجميد الأموال**

يواجه البنك هذا الخطر بسبب وجود تباعد زمني بين تواريخ استحقاق القرض المفتوح تسديده، وهذا ناتج عن العجز المؤقت لخزينة المدين أو لأسباب خارجة عن نطاقه، ومنه نجده مرتبطبالوضعية الخاصة بالبنك من جهة والعامِل الخارجي من جهة أخرى.[1]

2- **مخاطر قروض الاستثمار**: وتنقسم إلى:

**-خطر نقص السُيولة**

بصفة عامة وفي تعاظم خطر السيولة الناتج عن اختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية أي القيمة المتداولة بها للمتلكات التي للبنك الحق في اِمتلاكها، فلا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض التي منحها للغير لم تُسدد في مِيعاد استحقاقها، مِما يؤدي بالبنك التوجه إلى السوق النقدي من أجل إعادة خصم الأوراق التجارية، و يلجأ البنك لطلب قرض تطبق عليه فائدة أكبر من معدل الفائدة على القروض التي منحها لزبائنه.[2]

**- خطر معدل الفائدة**

وهو خطر ناجم عن الاحتفاظ السلبي بالحقوق أي عدم استخدامها وعدم استثمارها في المجال المناسب بمعدلات فائدة ثابتة مع العلم أنَّ هناك تزايد (تغير) في هذه المعدلات و لذا يكون هذا الخطر عمومًا مرتبط بقروض طويلة و متوسطة الأجل، إذن يقعالبنك في هذا الخطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عائد الاستخدامات.

[1] إيديوح جمال، تقييم و تسيير خطر القرض في البنك التجاري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2001، ص 24.

[2] الرشيد عبد المعطي، جودة احمد محفوظ، إدارة الائتمان، دار النشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 19.

- **خطر الصرف**

يعتبر هذا الخطر أكثر تعقيدًا من الأخطار الأخرى، وهذا راجع لتدخل عملات أجنبية، فقد يؤدي منح القروض بالعملة الصعبة إلى تحمُل خطر الصرف الذي ينتج عن تقلبات أسعار العُملات الأجنبية،ففي حالة ارتفاع أسعارهذه العملات فهذا يعتبر رِبحًا في الصرف، أما إذا انخفضت فيعني خسارة يتحملها البنك، كما أن خطر الصرف وخطر معدل الفائدة منضبطان، لأن عمليات الصرف لأجل مرحلتها الأولى هي عمليات شراء وبيع فوري للعملة الصعبة والتي قد تؤدي إلى ظهور خطر الصرف، أما في المرحلة الثانية فعملية وضع العملة الصعبة في سوق رؤوس الأموال قد تؤدي إلى ظهور خطر معدل الفائدة.[1]

- **الخطر السياسي**

هو الخطر الناتج عن عدم قدرة المقترضين المقيمين في بلد أخر غير بلد المقرض على أنه يوفوا بالتزاماتهم اتجاه البنوك وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي لبدٍ ما وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى وضعيات خطيرة، وتنتج هذه الخطورة في حالة ما سمح بلد ما بما يلي: تحديد أو منعخروج رؤوس الأموال، عدم الاعتراف بالالتزامات المأخوذة من قبل الحكومة السابقة (الحكومة التي كانت قبل الأخيرة)،تحديد أو منع الاستثمار،كذا يزيد من وضعية الدائن أكثر تعقيدًا اتجاه البلد الغير مستقر سياسيًا، إذا قام هذا الأخير بإلغاء ديونه اتجاه الخارج أي أنه ملزم بالتسديد اتجاه الدائنين.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 96-99.

3- **خطر عدم التسديد**

هو عجز نهائي الزبون عن الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، وفي هذه الحالة قد لا يجد البنك الأموال التي أُودِعت لديه من طرف المودعين، وبالتالي يصبح هو أيضا مديناً لهم،[1]وهذا نتيجة المعرفة السطحية للمؤسسة المقترضة أو سوء تقدير السوق ويعود هذا لأسباب كثيرة متعلقة بالمؤسسة المقترضة أو محيطها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **خطر متعلق بالحالة المالية للمؤسسة:**هذا الخطر يعتبر من أصعب الأخطار ذلك لأن تقسيمه وتحديده يكون بدقة في دراسة مِلف القرض، وهذا راجع إلى تجاوز إرادة المؤسسة و البنك من حيث قدرتهما على التحكم فيه، وقد يتجاوز حتى القرارات الاقتصادية والسياسية المالية للبلاد.
- **الخطر القانوني:** يرتبط بالوضعية القانونية للمؤسسة وكذلك بنوع النشاطات التي تُمَارِسها،سواء كان شرعيًا أو غير شرعي من الناحية القانونية.وعلاقتها بالمساهمين وبالغير.

وعلى هذا الأساس فالبنك عند قيامه بتحليل هذا الخطر يجب أن يقوم بدراسة شاملة وكاملة حول الوضعية القانونية التي تقوم عليها المؤسسة.[2]

- **الخطر البشري:** إن الخطر الصعب الذي يواجه البنك هو سلوك مديري المؤسسة أو المقترض بصفة عامة، حيث تتجسد سمعة المؤسسة على شخصية مسيريها الذين يحكم عليهم من خلال أهليتهم وكفاءتهم في التسيير ويمكن تحليل الخطر البشري من خلال إدارة الأفراد.[3]

---

[1]بوكراع إبراهيم، مرجع سابق، ص87.

[2]السيد دودي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 324.

[3]محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 360.

- **الخطر التجاري:** يمكن حصر الخطر التجاري في المراحل التالية:

- **دراسة السوق**

يعتبر هذا العنصر معيارًا لقياس سمعة المؤسسة لهذا على البنك معرفة نوع السوق التي تعمل وتتحرك فيها المؤسسة ( سوق الاحتكار، سوق احتكار القلة، سوق المنافسة).[1]

- **دراسة الزبائن**

إن لهذه الدراسة نفس الأهمية كباقي المتغيرات الأخرى والتي تواجه المؤسسة كالقدرة على الوفاء من زبائن المؤسسة في كل عملية تجارية وفي وقتها المحدد، وممارسة نشاطات اقتصادية مختلفة لزبائن المؤسسة أو ممارسة نشاط واحد فقط.

- **التنظيم التجاري للمؤسسة**

إن التنظيم التجاري يحتل مكانة هامة ويستحق الاهتمام والمتابعة الكبيرة، وذلك من خلال زيادة مبيعات المؤسسة، وعلى هذا الأساس يقوم البنك بدراسة النقاط التالية: نظام شيكات التوزيع وطرق البيع التي تتبعها المؤسسة، كيفية وضع برامج المبيعات، مدى مرونة وقدرة هذا التنظيم على التأقلم مع الأحداث في غير صالح المؤسسة، فعالية هذا التنظيم التجاري تكون عن طريق التنافس وأخذ أكبر حصة في السوق.

- **مديرية التجارة في المؤسسة**

عند قيام البنك بدراسة الزبائن والسوق يضع نظامًا تجاريًا على أساسه يمكن للبنك دراسة الخطر التجاري تركيزًا على الوظيفة التجارية "مديرية التجارة".

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 362-364.

ولهذا كثيرًا ما تقع المؤسسات في هذا الخطر و تصبح هذه الوظيفة غير أساسية في الهيكل التنظيمي لها.[1]

- **الخطر المالي**

و يكون هذا الخطر على مستوى النقطتين التاليتين:

- **على مستوى الإنتاج:** لكي تنتج المؤسسة يجب أن تضع بواسطة مجموعة من وسائل الإنتاج والتي تقسمها إلى:

✓ **وسائل خارجية:** وهي عادة الاستهلاكات الوسيطية وكل ما تحصل عليه المؤسسة من الخارج.

✓ **وسائل داخلية:** تتضمن هذه الوسائل القيمة المضافة وهي كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها و كذلك ما تضيفه من وسائل تحصل عليها من الخارج، أي خارج المؤسسة.

✓ **على مستوى الوسائل المالية**

إن وسائل الإنتاج الموجودة لدى المؤسسة تكلفها نفقات كبيرة لشرائها من مصاريف مختلفة وتجهيزاتها، و كذلك لا بد من تغطية هذه الأخيرة بالتمويل الذي يمكنه أن يكون إمّا داخليًا أو خارجيًا.[2]

**الفرع الثالث: أساليب التحكم في المخاطر القروض**

إن البنوك تبذل كل جهودها لتحديد المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض قصد التخفيف من آثارها وذلك بوضع ضوابط التي تحمي أموال البنك عن طريق:

[1] حمدان بن طارق عبد العالي، مرجع سابق، ص 92.
[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص365.

**أولا:دعم أنظمة العمل**

إن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرضي وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواءً كانت مقصودة أو غير مقصود، مرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل ومدى كفاية الرقابة الداخلي، ويتحقق ذلك بـ:

1-تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة؛

2-تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة علاقاتها في يد شخص آخر؛

3-وضع تنظيم داخلي على نحو يشمل اكتشاف الأخطاء أو التلاعب بطريقة تلقائية؛

4-الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منتظمة والعمل على تحديد الاستعلامات على المدين بصفة دورية.

**ثانيا: الحد من التوسع الائتماني**

يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح، ويعمل على الوقف من مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توفرها أو بتعويض البنك للخسائر، مع توفير اعتبارات الأمان، ووضع حدود قصوى لقروضه مع توزيع محفظة القروض بين قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.

**ثالثا: إقتسام المخاطر مع الغير**

وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض مع البنوك، ومن ثم يتقاسم معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص 163.

**رابعا : الحصول على الضمانات**

قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم الضمان مناسب لتدعم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من مقدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلا أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها.[1]

**خامسا: التأمينات على الضمانات**

تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عنها هلاكها أو فقدانها جزئيا،أو هلاكها كليا، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترصين بإجراء التأمين، وتحميل المقترض الأقساط التي يدفعا إلى شركة التامين مقابل إصدار وثيقة التامين.[2]

[1] محمد محمود عبد ربه، دراسة في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 67.
[2] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البنوك الأساسية و المستحدثات، مرجع سابق، ص165.

**خاتمة الفصل**

تلعب البنوك دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهدافها، وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي من أكثر الحلقات المالية سعة وأهمية للربط بين جانب الفائض وجانب العجز، وذلك من خلال القروض التي تمنحها والتي تعتبر أداة الاستغلال في العمليات الإنتاجية والتوزيعية، حيث تعتبر عملية منح القروض الركيزة الأساسية لتدعيم العلاقات التجارية والصناعية والإنسانية والمالية، وقد تبين أن عملية منح القروض قد تكون محفوفة بالمخاطر مما يوجب على البنك اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتفادي هذه المخاطر عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من الضمانات التي تضمن له استعادة أمواله التي يكون قد منحها سواء من أجل تمويل دورة الاستغلال المتمثلة في قروض قصيرة الأجل أو عن طريق تمويل دورة الاستثمار المتمثل في القروض متوسطة وطويلة الأجل.

ففي هذا الفصل فقد تطرقنا لمختلف المخاطر والضمانات المصرفية والذي من خلاله لاحظنا أن دور منح القروض هو دور هام في تطور اقتصاد أي بلد من خلال السياسة الفعالة إلا أن هناك بعض المخاطر التي تهدم وتعرقل الكيان الاقتصادي وهذا ما يجلب للبنك مخاوف وعراقيل المستقبل وهذا ما يجعله يسعى إلى التخطيط والتسيير ودراسة الملف بكل جوانبه مع دراسة الشخص في حد ذاته بوجود ضمانات حتى يتسنى للبنك من منح القروض وتكون راحة البال لتسديد أو إرجاع هذا الدين من قبل العميل وقد تكون هذه الضمانات حقيقية أو شخصية أو أي شيء يمكن إرجاع ديونه حتى لا يكون على البنك عبء أو زوال الثقة بينه وبين المودع وبين العميل أو المستفيد.

# الفصل الثاني

# الفصل الثاني:الإطار النظري للسياحة

**مقدمة الفصل**

تعتبر السياحة من أهم أشكال التسلية، نظرا للتغير الجذري الذي تحدثه في حياة الأفراد، كما تتميز بدور فعال في تنمية تبادل العلاقات الدولية فأصبحت إحدى الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في عالم اليوم وأن يزيد تأثيرها ومساهمتها في تطوير النشاط الاقتصادي، لأن كثيرا من اقتصاديات الدول جعلتها جزءا لا يتجزأ من الثقافة والبناء الفكري والارتقاء الحسي والوجداني للإنسان، وأيضا فإنها تعد من أحسن السبل لكي يصل الإنسان في عمله إلى التفوق والإبداع.

لأن فترات الراحة والترويج عن النفس بعيدا عن بيئة العمل ضرورة من ضروريات رفع الإنتاجية والمردودية، أوصل السياحة لتكون صناعة قائمة بحد ذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها، ومصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم، فزاد الاهتمام الكبير من قبل الحكومات والباحثين وكذلك الممارسين من رجال الأعمال، إضافة إلى كونها تمثل قطاعا اقتصاديا يعمل على ضخ العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية ويوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنها تعتبر نشاطا متميزا يهدف إلى تجديد طاقة الإنسان وتنشيطها من خلال تغيير البيئة ونمط السلوك الاعتيادي، وإشباع رغبات دينية واقتصادية واجتماعية ورياضية وثقافية وغيرها.

لذا نحاول من خلال هذا الفصل أن نقدم نظرة عن السياحة من خلال ثلاث مباحث يتضمن الأول ماهية السياحة، والثاني أساسيات السياحة والتنمية السياحية ونشير في الثالث إلى ماهية الاستثمارات السياحية.

# الفصل الثاني:الإطار النظري للسياحة

## المبحث الأول: ماهية السياحة

تعتبر السياحة في الاقتصاديات المعاصرة من بين القطاعات الاقتصادية الهامة ومحركاً رئيسياً من محركات التنمية، لأنها أصبحت علما قائما بذاته وأصبح هناك مختصين وباحثين يعملون على توظيف مفاهيمه ووضع أسسه التي يقوم عليها.

### المطلب الأول: طبيعة السياحة

أصبحت السياحة ضرورة لذا يستوجب الاهتمام بها والعمل على تطويرها بعد الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بها، ومن خلال هذا المطلب نتطرق إلى مفهوم السياحة وتاريخها التي لازمت الإنسان منذ ولادته إلى أن أصبحت علما متكاملا، ثم إلى خصائصها وأنواعها وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

#### الفرع الأول: مفهوم السياحة ونشأتها

تعددت التعريفات التي تحدد مفهوم السياحة، واختلاف كل تعريف عن الآخر يرجع إلى اختلاف الزاوية التي ينظر إليها مختلف الباحثين والمهتمين، وسنحاول إعطاء تعار يف للسياحة:

**أولا: تعريف السياحة**

عرف **جوير فرولر** الألماني عام 1905 السياحة بأنها ظاهرة من العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة، وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل[1].

[1] صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية السياحة الدولية، دار الهناء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1992، ص23.

عرف **هيرمان فوشوليرون** عام 1910 السياحة بأنها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة [1].

عرف **هونزيكر** و**كرافت** عام 1924 السياحة على أنها المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين، وأن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة، أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا[2].

عرفها **مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي** المنعقد في روما عام 1963 بأنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائم إلى مكان أخر خلال فترة زمنية مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحية الداخلية[3].

عرف **كاسبار** السياحة على أنها مجموع العلاقات والظواهر الناتجة عن سفر وعطلة الأفراد، حيث أن مكان التنقل يختلف عن مكان الإقامة الرئيسية والدائمة ويختلف كذلك عن مكان العمل الدائم.

عرف كالفيوتيس السياحة على أنها حركة مؤقتة للأشخاص سواءً بشكل جماعي أو فردي من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى من أجل الترفيه أو إشباع حاجات روحية أو لضرورة فكرية والتي ينشأ عنها أنشطة اقتصادية[4].

---

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص23.

[2] ahmed tessa, economie touristique et amenagement du torritoire,ed opu,1993, p 21.

[3] محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص61.

[4] خالد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر، الجزائر، 2007، ص24.

عرف **ميشود:** السياحة بأنها مجموع أنشطة الإنتاج والاستهلاك والتي ينتج عنها تغيير مكان الإقامة المعتاد لأغراض الترفيه أوالأعمال، والصحة أو المشاركة في ندوات مهنية أو رياضية أو دينية[1].

عرف **مؤتمر المنظمة العالمية للسياحة المنعقد سنة 1991** بـ" أوطاوا "والذي أعطى عدة توجيهات تتعلق بكيفية جمع الإحصائيات السياحية، كما يلي السياحة تتعلق بالأنشطة المبذولة من طرف الأشخاص أثناء أسفارهم ورحلاتهم في أماكن تختلف عن أماكن إقامتهم المعتادة لفترة متتالية والتي لا تتجاوز سنة لأغراض ترفيهية، أعمال أو أغراض أخرى[2].

كما عرفت أيضا على أنها الزيارة لمدة ليلة واحدة على الأقل من أجل الاستمتاع بوقت الفراغ والإجازة أو أغراض أخرى مثل الأعمال وممارسة المهنة وأية أغراض سياحية أخرى[3].

**ثانيا: نشأة السياحة**

عرفت السياحة منذ القدم غير أنها كانت بدائية سواء في مظهرها، أسبابها وحتى أهدافها كونها تنحصر في البحث عن الطعام والمأوى وهروبا من الأخطار، كما لم تكن مقيدة بحدود إقليمية أو أي حواجز، غير أنها لم تبق كذلك بل تطورت وذلك لأسباب،[4] حيث مرت بأربعة مراحل أساسية وهي.

**1- مرحلة الحضارات القديمة (منذ نشأة الإنسان إلى غاية القرن الخامس للميلاد)**

الإنسان بطبعه يحاول التطلع للأفضل، حيث يعتبر السفر(التنقل) جزء من حياته، فلم تكن هناك قوانين تنظم تصرفاته سوى الطبيعة، ولم تكن هناك وسائل نقل ولم يكن عنصر الوقت مهما بالنسبة إليه،

[1] Le tourisme face a lenvironnment, Collection le geographe, Presse universitaire de france, 1983, P 18.

[2] Pierre py, Le tourismeUn phenomena economique,Ed ladocumumentation francaise, Paris,1996, P14.

[3] محمد البنا، إقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص33.

[4] مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، 2009/ 2010، ص16.

وعندما قامت الحضارات أصبح السفر وسيلة للتجارة، الثقافة والمنفعة، حيث كان الفينيقيون يقومون بالتجارة والتنقل برا وبحرا خلال القرن 13 و18 قبل الميلاد وقد وصلت رحلاتهم إلى شواطئ شبه جزيرة ليبيريا وبلاد الغال ومالطا وكورسيكا وشمال إفريقيا وذلك خلال القرن العاشر إلى منتصف القرن 18 قبل الميلاد ومن أبرز تلك الرحلات التي قام بها اليونان إلى بلاد الإغريق، وبعض سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة إلى منطقة جبل أولمبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها عام 776 قبل الميلاد، ومع تردد السياح تم بناء فندق أثينا لاستقبال الزوار وذلك خلال القرن الرابع قبل الميلاد[1]، كما اشتهر الرومان بالتنقل والترحال لاستغلال أوقات الفراغ، حيث صنف المسافرون خلال العصر الروماني إلى أربعة فئات:

- رجال القوات المسلحة حيث تم إنشاء طرق لتسهيل تحركات الجيوش الرومانية بين الأقاليم؛

- المسؤولين الحكوميين حيث شكلت تحركات الدولة وإدارة البريد؛

- التجار وأصحاب المهن المختلفة وخاصة العامليين في قطاع التعدين، حيث اهتم الرومان استغلال الموارد المعدنية في العديد من الأقاليم الخاصة لسيطرتهم؛

- المسافرون بإرادتهم من اجل الاستمتاع، المعرفة، العلاج، الديانة والرياضة خاصة المصارعة والمهرجانات السنوية التي اشتهرت بها بعض مدن إيطاليا.[2]

## 2- مرحلة العصور الوسطى( القرن الخامس عشر ميلادي)

[1] صديقي سعاد، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005/ 2006، ص10.

[2] خالد كواش، السياحة، مفهومها، أركانها، أنواعها، مرجع سابق، ص9.

اتسمت هذه المرحلة بنشاط وتعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوربيين والعرب والتي طغى عليها الجانب الديني، حيث ازداد السفر إلى المعابد المسيحية من طرف الأوروبيين والأماكن المقدسة في فلسطين من طرف العرب بعد ظهور الإسلام وانتشاره، ومع بداية الاكتشافات الجغرافية ومن نتائجها اكتشاف الأمريكيين عام 1429 ورأس الرجاء الصالح عام 1479 وهو ما سمح بربط أوروبا وأسيا بحريا، في العصور الوسطى قام بعض المستكشفين والمغامرين برحلات طويلة أهمها الرحلة التي قام بها ابن بطوطة، والإيطالي ماركو باولو وكريستوف كولومبس.

فكانت أغراض السياحة في تلك العصور التجارة أو الحج أو للدراسة، ومع ظهور بعض الجامعات العريقة في أوروبا مثل جامعة اوكسفورد في إنجلترا، وجامعة السربون في فرنسا أصبح السفر من أجل الدراسة والتعليم ظاهرة من ظواهر القرن السادس عشر، كما اهتم العرب بجانب السياحة من خلال إنشاء المباني والتجهيزات الخاصة بنزل الزائرين وتوفير الراحة لهم (الفنادق، الحمامات)، فالسفر في هذه المرحلة لم يكن خاضع لقوانين منظمة للانتقال، كما لم يكن هناك وسائل نقل متطورة ولم يظهر أثر لكلمة السياحة لا من حيث التعريف ولا من حيث المدلول.[1]

### 3- المرحلة الحديثة (القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلاديين)

اتسمت هذه المرحلة بتطور السياحة نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات، فقد ساعد ظهور البواخر والسيارات والسكك الحديدية على جعل السفر أكثر راحة وأمنا وصاحب ذلك تطورا اجتماعيا بظهور علماء وفنانين في مختلف المجالات العلمية والدراسية والفنية، وكذا اكتشاف بعض الدول مثل استراليا 1605 ونيوزيلندا 1769 كما كان الأفراد يسافرون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة الآثار والمراكز الثقافية وكانت مقتصرة على فئة معينة تعرف بالسياح الأثرياء، كما خضعت السياحة في

[1] مسدودي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2009/2008، ص32.

هذه المرحلة لبعض القيود والقواعد والقوانين كجوازات السفر والتأشيرات، كنتيجة لظهور الدول ذات النظم السياسية، الاقتصادية، الثقافية والدينية، وكذلك تطور الطائرات وتحويل الحربية منها إلى مدنية ساعد على السفر والتنقل[1].

### 4- المرحلة المعاصرة (بداية القرن العشرين إلى وقتنا الحالي)

يرى دوجلاس بيرس أن علم السياحة قد تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع الحركة الدولية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع ذلك إلى:

- التطور والتقدم الكبير لوسائل النقل المختلفة في مجال الأمان والسرعة والراحة؛
- التطور الكبير في وسائل الإعلام والاتصال مع سهولة وسرعة نقل الأخبار لحظة حدوثها عبر قارات العالم؛
- التحسن الملحوظ في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة؛
- تزايد أوقات الفراغ والعطل السنوية المدفوعة الأجر وارتفاع المستوى الثقافي والاجتماعي والعلمي؛
- قيام وظهور العديد من المنظمات الدولية والإقليمية التي تهتم بالسياحة من تنظيم وتفعيل وتوعية وترقية؛
- انتشار فكرة المنتجعات السياحية في العديد من دول العالم حيث يعتمد العاملون فيها على عدة أساليب لجذب السياح كإقامة المعارض؛

[1] شعوبي محمد فوزي، السياحة والفندقة في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006/ 2007، ص13.

- تحسين المستوى المعيشي لارتفاع الدخل الفردي مما أدى إلى إشباع الحاجات الضرورية للفرد مع تحقيق فائض مالي ساعده على ظهور الرغبة في تلبية حاجات أخرى كالترفيه[1].

**الفرع الثاني: خصائص وأنواع السياحة**

بعد التطرق إلى تعريف السياحة ونشأتها سوف نتطرق إلى خصائصها وأنواعها على اعتبار أنها صناعة متميزة تختلف عن باقي الصناعات نظرا لتدخل العديد من المكونات التي تدخل في تركيبها.

**أولا: خصائص السياحة**

يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة فهي صناعة متميزة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص:

1- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر، وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي" الدولة المضيفة "لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى، التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها، تكاليف نقلها؛

2- إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي: الموارد السياحية (الطبيعية، التاريخية، الأثرية) لا تباع إلا من خلال السياحة، فهذه الموارد لا تدر عائدا بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي؛[2]

[1] بشيرة عالية، السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، الجزائر، 2009/ 2010، ص5.

[2] بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر، 2005/ 2006، ص49.

وهذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال من غير وجود سلع وخدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع الموارد السياحية وتتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات:

-توفر الهياكل الأساسية" القاعدية "كشبكات النقل، الخدمات المرفقة (المياه، الكهرباء ...وسائل الاتصال)، توفر الأمن والاستقرار؛

- توفر منشات الإقامة: الهياكل الفندقية وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية كا لمخيمات، القرى السياحية....إلخ؛

- توفر النقل: البري، البحري، الجوي؛

- توفر المنشآت السياحية الترويجية: كاللهو، التسلية، محلات بيع الهدايا التذكارية والسلع السياحية[1].

3- إن المنتج السياحي منتج مركب فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض، وتؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع، فالسياح يستهلكون مجموعة من السلع والخدمات منها التي تبيعها المؤسسات السياحية كالإقامة، الإطعام، النقل، الهدايا؛

4-إن السياحة الدولية منتج تصديري، يتعرض في بعض الأحوال إلى درجة من عدم الاستقرار، لأنه يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي كما يلي:

- تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية: كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف، التغيرات المناخية غير المنتظرة...

[1] الروبي نبيل، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص14.

- تتميز السياحة بالمرونة العالية لكل من السعر والدخل: وهذا يعني أن القرارات السياحية قد تتأثر كثيرا بالتغيرات الطفيفة في الأسعار والدخول.

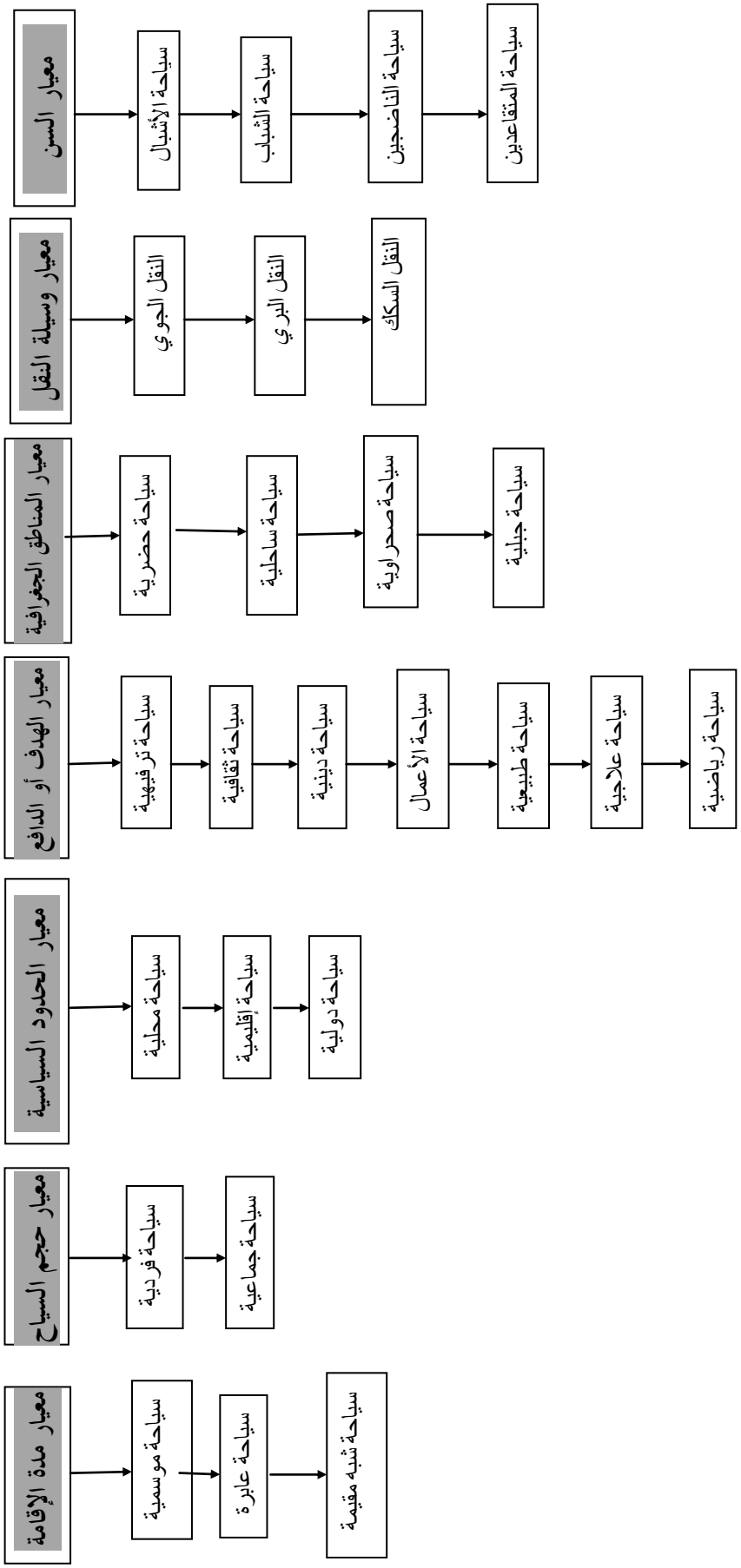
-موسمية النشاط: إن النشاط السياحي في غالبيته نشاط موسمي فهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية أهمها تركز العطل المدرسية والعطل في المنشآت الصناعية وغيرها في موسم معين[1].

**ثانيا: أنواع السياحة**

تتعدد أنواع السياحة بتعدد الدوافع الإنسانية للقيام بالنشاط السياحي وذلك من خلال عدة معايير، وعليه سنحاول تقديم هذه الأنواع حسب الشكل التالي.

[1] بودي عبد القادر، مرجع سابق، ص49.

الشكل رقم (2-1): **أنواع السياحة**




المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على لويزة قويدر، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2009/2010

من خلال الشكل رقم (2-1) تتضح لنا أنواع السياحة كالتالي:

## 1- معيار الدافع أو الهدف من الرحلة السياحية

تنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

- **السياحة الترفيهية:** هي أكثر الأنواع انتشارا لأنها مرتبطة بأوقات الإجازات مدفوعة الأجر، أي الإجازات التي يحصل عليها الموظف سنويا ضمن قانون العمل، كما نجدها أيضا تمارس من طرف عدد كبير من المواطنين، هدفها الرئيسي هو الترفيه والاستجمام والتحرر من روتين العمل اليومي؛[1]

- **السياحة الثقافية:** يعتمد هذا النوع على إقامة الندوات الثقافية والمعارض والمسابقات الثقافية، هدفها هو إشباع المعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الحضارية والتاريخية لدى السائح؛[2]

- **السياحة الدينية:** هي ذلك التدفق المنظم من السياح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية والتاريخة؛[3]

-**سياحة الأعمال:** هي سياحة اللقاءات المهنية أو الوظيفية تتناول موضوعات تجارية، اقتصادية، علمية، سياسية ويتم تنظيم مؤتمرات للمشاركة في المعارض؛[4]

- **السياحة الطبيعية:** تعد المغريات السياحية الحية من تنوع النباتات الطبيعية والحيوانات مقصدا للسائحين لتمتع بجمال الطبيعة واستعادة الهدوء وراحة النفس خاصة إذا كانت تتميز ببيئة نظيفة لا يسودها التلوث؛[5]

---

[1] محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفجر، طبعة 1، القاهرة، مصر، 2002، ص 53.

[2] لويزة قويدر، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009/ 2010، ص45.

[3] عبد الكريم دحموني، تنمية وتطوير السياحة الصحراوية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006/ 2007، ص 6.

[4] لويزة قويدر، مرجع سابق، ص 45.

[5] سعاد صديقي، مرجع سابق، ص22.

- **السياحة العلاجية:** تتمثل في تلبية الحاجة للعلاج والاستشفاء من الأمراض أو التقليل منها وآلامها أو البحث عن الراحة النفسية، حيث يعتمد هذا النوع من السياحة على الخصائص الطبيعية إذ نجد نوعين من السياحة العلاجية هما المناخية والمعدنية[1]؛

-**السياحة الرياضية:** يعد هذا النوع من الأنواع الأكثر استقطابا للسائحين من مشاركين، مشجعين، هواة، رجال الأعمال، والصحفيين، وهدفها هو محاولة إشباع رغبات السائحين في ممارسة الرياضة المفضلة لديهم أو السفر أو الإقامة من اجل المشاهدة فقط[2].

2- **معيار الحدود السياسية للدولة:**

وتنقسم إلى 3 مجموعات:

- **السياحة المحلية:** هي السياحة التي يقوم بها الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ما بين المناطق المختلفة داخل حدود بلادهم؛

- **السياحة الإقليمية:** والتي تخضع إلى اتفاقيات بين دول الإقليم ومدى تطوير السياحة فيما بينها كتأشيرات الدخول؛

- **السياحة الدولية:** هي السياحة التي يقوم بها السياح بزيارة أماكن سياحية خارج وطنهم الأم وهي مصدر مهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية لعديد من دول العالم؛[3]

3- **معيار حجم السياح**

وهي تشمل نوعين:

[1] ريان دريوش، دراسة الاستثمارات السياحية في الأردن، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1996/ 1997، ص 18.

[2] لويزة قويدر، مرجع سابق، ص18.

[3] خالد كواش، مرجع سابق، ص 84.

- **السياحة الفردية:** يقوم السائح بالحصول على الخدمات والتسهيلات السياحة مباشرة.

- **السياحة الجماعية:** تقوم بها الشركات السياحية المتخصصة بتنظيم رحلات في أنواع سياحية شاملة كل عناصر الرحلة مهما كان هدف الرحلة[1].

4- **معيار مدة الإقامة**

تنقسم إلى:

- **السياحة الموسمية:** هي السياحة المرتبطة بموسم معين وتتميز بصفتها الدورية والتكرار بتكرار الموسم في كل سنة.

- **السياحة العابرة:** هي تلك السياحة التي يقوم بها السياح فجأة دون تخطيط مسبق بشكل عابر.

- **السياحة الشبه المقيمة:** هي السياحة التي تتعلق بالأجانب المقيمين في البلاد وتكون إقامتهم شبه دائمة لغرض من الأغراض مثل التعليم حيث يحصلون على تصاريح حتى تكون إقامتهم قانونية.

5- **معيار السن**

تنقسم إلى:

- **سياحة الأشبال:** هي التي تتعلق بالأطفال من عمر7 إلى 14سنة وهي سياحة تعليمية حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم مخيمات صيفية، تعليمية أو تثقيفي؛

- **سياحة الشباب:** هي التي ترتبط بالشباب حيث يتوفر لهم ما يبحثون عنه من إثارة واختلاط وتكوين المعارف وخلق الروابط الاجتماعية؛

- **سياحة الناضجين:** هذا النوع مخصص للراحة من عناء العمل وإرهاقه، يغلب عليه طابع الاستجمام والترفيه حيث تكون الرحلات دائما إلى شواطئ البحر والأماكن الهادئة أو الجبال والريف؛

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص52.

-**سياحة المتقاعدين:** غالبا ما يشارك فيها المتقاعدين وكبار السن وتكون هذه الرحلات لفترات طويلة إلى مناطق مشهورة وهادئة تتوفر على خدمات بدرجة ممتازة.[1]

6- **معيار وسيلة النقل**

تنقسم إلى: جوي، بحري، بري، السكك الحديدية.

7- **معيار المناطق الجغرافية**

وتظهر بعدة أشكال:

- **السياحة الحضرية:** كالفنادق والمدن الترفيهية والقرى السياحية والنصب التذكارية ؛

- **السياحة الساحلية:** متعلقة بالسواحل الترفيهية والرياضية والفنادق بأنواعها ودرجاتها بالإضافة إلى المخيمات الصيفية؛

- **السياحة الصحراوية:** وما يميزها من تراث ثقافي وتاريخي ويعتمد عليها السياح طوال السنة وتشمل الواحات والفنادق والمركبات السياحية والاستراحات فيها؛

-**السياحة الجبلية:** ومنتجها الأساسي الغابات، الوديان، الهواء الطلق والكهوف[2].

**الفرع الثالث: علاقة السياحة بالعلوم الأخرى**

إن تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها جعل نجاحها يتوقف على حد كبير على الاهتمام بالعديد من المجالات التي تؤثر وتتأثر بالنشاط السياحي، حيث نجد أن العلاقة بين السياحة والعلوم الأخرى هي علاقة تبادلية يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

[1] عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطويرها، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2005/ 2006، ص ص 30-31.

[2] ريان دريوش، مرجع سابق، ص20.

**أولا: علاقة السياحة بعلم الاقتصاد**

مما لا شك فيه أن للسياحة علاقة وطيدة بالاقتصاد فمن جهة للسياحة آثار مختلفة وكبيرة على النشاط الاقتصادي مثل الرفع من مداخيل الدول من العملة الصعبة، توفير مناصب الشغل، الرفع من الاستثمارات، تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الأقاليم، ومن جهة ثانية لا يمكننا تقدير هذه الآثار وتحليلها دون اللجوء إلى علم الاقتصاد، كما أن النهوض بالقطاع السياحي يستلزم دراسة المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بها كتدفقات النقد الأجنبي ومعدل الإنفاق وعلاقته بميزان المدفوعات والميزان التجاري والعمالة والاستثمار وكيفية تعظيم العائد الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

**ثانيا: علاقة السياحة بعلم الإحصاء**

يمكن علم الإحصاء من حساب عدد السياح الوافدين إلى الدول السياحية وكذا تقدير نفقاتهم ومصاريفهم في هذه الدول ودراسة تطورات الطلب والتنبؤ بالطلب المستقبلي بالإضافة إلى إحصاء المنشآت السياحية ومختلف المرافق السياحية الموجودة مما يساعد الحكومات على وضع الخطط المناسبة لتنمية وتطوير القطاع بما يتناسب وتطورات الطلب من حيث عدد السياح وكذا أذواقهم وتطلعاتهم المستقبلية[1].

**ثالثا: علاقة السياحة بعلم التسويق**

في ظل المنافسة الدولية الشديدة في قطاع السياحة بات من الضروري الاستفادة من التسويق وذلك من أجل مواجهة هذه المنافسة الحادة عن طريق رسم الخطط والإستراتيجيات التسويقية

[1] محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، طبعة 1، إسكندرية، مصر، 2007، ص ص 29-30.

والترويجية المناسبة والتي تمكن المؤسسات السياحية المختلفة من إقناع السائح الأجنبي بجاذبية وجمال المواقع التي تروج لها وجودة الخدمات وكذلك تحديد الأسعار المناسبة[1].

**رابعا: علاقة السياحة بعلم الاجتماع**

للسياحة علاقة وثيقة بعلم الاجتماع فمن جهة فإن انتماء الفرد إلى طبقة اجتماعية معينة يؤثر على اختياره للوجهة السياحية وكذلك وسيلة النقل ومكان الإقامة ومدة الزيارة، ومن جهة ثانية فإن الكثير من السياح يتوجهون إلى بعض البلدان للتعرف على عادات وتقاليد شعوبها وطريقة عيشها والتي تكون مختلفة عن نمط عيشهم.

**خامسا: علاقة السياحة بالقانون**

يتكون النشاط السياحي من عدة مجالات وأعمال منظمة وفق قوانين وتشريعات سواءً كانت محلية أو دولية مثل إجراءات الدخول والخروج ومنح التأشيرات والإقامة والنقد والجمارك والضرائب وقوانين حماية السياح والمناطق السياحية والأثرية إلى غيرها من التشريعات التي تقنن وتنظم هذا القطاع.

**سادسا: علاقة السياحة بعلم النفس**

مما لا شك فيه أن لعلم النفس علاقة وثيقة بالسياحة وذلك من خلال استعمال مختلف الطرق المستعملة في علم النفس للتأثير على المستهلك وتفهم انفعالاته ودوافعه وميوله وجوانبه النفسية وحاجاته وتطلعاته من أجل تلبيتها وترك الأثر النفسي اللازم المحفز على إعادة الزيارة من خلال مختلف الحملات الترويجية والإشهارية التي تحقق هذا الهدف التسويقي.

[1] ماهر عبد الخالق، صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، مصر، 2003، ص 33.

**سابعا: علاقة السياحة بالعلوم السياسية**

مما لا شك فيه أن السياحة تتأثر بالسياسة والعلاقات الدولية السياسية التي تربط الدول فيما بينها، فبصفة عامة يتوجه السائح إلى البلدان التي تربطها علاقات جيدة مع دولته الأصلية مخافة تعرضه إلى مضايقات أو تصرفات عدائية، كما أن الاضطرابات السياسية والأمنية تؤثر بدرجة كبيرة على تراجع الطلب السياحي كما سنوضحه في عنصر العوامل المؤثرة على السياحة، كما أن التسهيلات والإجراءات المقدمة للسياح تكون ترجمة لهذه النظم السياسية.[1]

**المطلب الثاني: دوافع السياحة وعوامل تطورها**

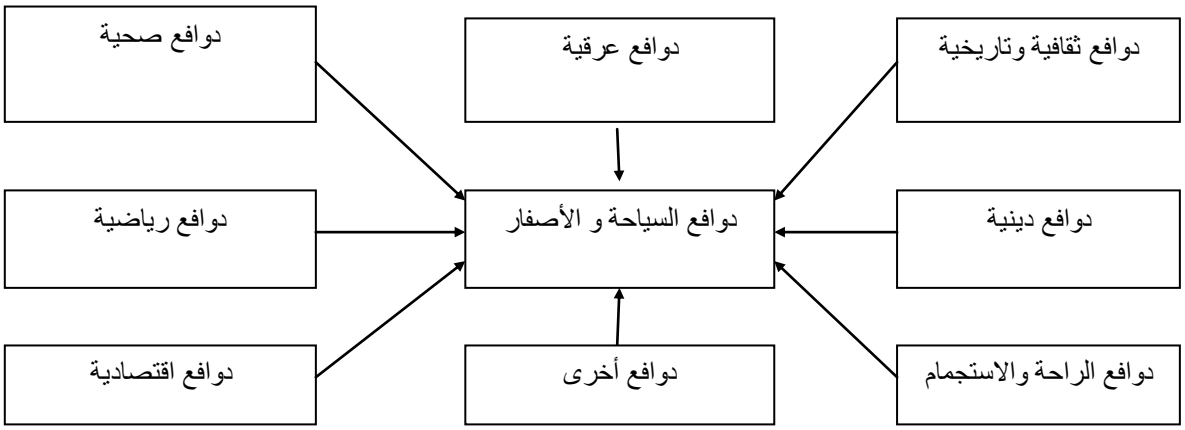
تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات المختلفة، حيث تساهم هذه الدوافع في جعل السياحة ضرورة أساسية وحاجة ملحة من احتياجات الإنسان المعاصر.

**الفرع الأول: دوافع السياحة**

يقصد بدوافع السياحة الأسباب الحقيقية التي جعلت الشخص يقوم بنشاط سياحي، والتي تختلف من شخص لآخر، وعليه سنحاول تقديم هذه الدوافع في مجموعات نوضحها من خلال الشكل التالي:

[1] لويزة قويدر، مرجع سابق، ص 38.

**الشكل رقم (2-2): دوافع السياحة والسفر**




**المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 51.**

**الفرع الثاني: عوامل تطور السياحة**

نمت وتطورت السياحة بشكلٍ كبير بعد الحرب العالمية الثانية؛ بسبب نفس العوامل التي أدت إلى تطوُّر وتغيُّر الكثير من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة في أوروبا التي كانت تسعى جاهدةً بعد الحرب العالمية الثانية إلى النهوض باقتصادياتها؛ مما أدَّى إلى تطوير السياحة تطورا كبيراً كوسيلة ترفيهية يسعى إليها الناس للتخلُّص من الضغوط النفسية التي صاحبت الحرب؛ وبذلك تعدَّدت العوامل التي أدَّت إلى نموها وتطورها، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1-وجود القوات الأمريكية في أوروبا كان بمثابة النواة الأولى للسياحة الأميركية لأوروبا؛ نتيجة لزيارة أفراد عائلات هذه القوات، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار آنذاك؛

2- ازدياد الرغبة والشعور لدى أفراد المجتمع الأوروبي بضرورة تحقيق وحدة أوروبية شاملة؛ مما أدَّى إلى خلق نوع من السياحة البيئية في هذه القارة؛

3-التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته دول أوروبا الغربية؛ مما أدَّى إلى ارتفاع مدا خيل أفرادها، وارتفاع المستوى المعيشي بسبب توجيه استغلال مختلف الموارد الاقتصادية إلى الصناعات المدنية بدلاً من الصناعات الحربية؛

4- التطور الكبير الذي طرأ على وسائل النقل بصفة عامة، والطائرة بصفة خاصة، عن طريق زيادة سرعتها، ووسائل الرفاهية والأمان بها؛ مما قلص المسافات بين مختلف الدول والقارات؛

5-استفادة العمال في الدول الصناعية من قوانين وتشريعات أدَّت إلى تخفيض ساعات العمل، والزيادة في فترات الإجازة السنوية والراحة، والاستفادة كذلك من أسبوع راحة إضافي مدفوع الأجر في بعض الدول الأوروبية؛

6- ارتفاع مداخيل أفراد الدول المتطورة؛ مما رفع لديهم الرغبة والحافز لاكتشاف مناطق ودول جديدة؛ مما أثر إيجابا على السياحة؛

7-انخفاض أسعار الرحلات الشاملة بالطائرات للفترة الممتدة بين 1960 م و1966م؛ مما أدَّى إلى تضاعف هذا النوع من الرحلات عشر مرات، وفتح المجال لاكتشاف مناطق سياحية بعيدة وفتح أسواق جديدة؛

8- ظهور الحاجة إلى التنقل والترفيه والحاجات الثقافية والصحية كحاجات أساسية؛ مما أدَّى إلى تطور السياحة؛

9- ظهور اليابان بصورةٍ مفاجئة بعد تعافي اقتصادها كسوقٍ هامة مصدِّرة للسياح؛

10- اهتمام المجتمع الدولي بالنشاط السياحي واعتباره نشاطاً إنسانيا بالغ الأهمية يتوجب تطويره وتنميته، وتجسد هذا الاهتمام في مختلف المؤتمرات التي تم عقدها لمناقشة كيفية تطوير السياحة.[1].

[1] لويزة قويدر، مرجع سابق، ص ص 34- 35.

مما سبق يتَّضح لنا جلياً أن السياحة ظهرت في بادئ الأمر كنشاط اجتماعي وإنساني، وتطورت مع تطور حاجاته ورغباته؛ لتصبح حركة ثقافية واقتصادية واجتماعية، وأصبح لها مفهوما واضحا وتأثيرا كبيرا في شتى مجالات الحياة، بالإضافة إلى أنها أصبحت تمثل مصدراً هاما من مصادر الثروة والدخل للكثير من دول العالم، لا سيما المتطورة منها مثل: الولايات المتحدة الأميريكية، وفرنسا، وإسبانيا ...وتمثل للبعض منها مصدر الدخل الوحيد كجزر البهاماس...، وأصبح الباحثون يعتبرونها علماً له أسسه وقواعده ومبادئه التي تستحق الدراسة والبحث، وما لبثت حتى أصبحت صناعة مركبة للخدمات، كما اعتبرها البعض كفرع من فروع الاقتصاد.

**المطلب الثالث: اقتصاد السياحة وصناعتها**

بعد أن كانت السياحة تعبر عن الحاجة للترفيه، أصبحت تحظى باهتمام الكثير من الباحثين والسياسيين؛ بسبب الأثر الإيجابي الكبير على اقتصاديات الدول السياحية؛ مما دفع بالبعض إلى اعتبارها كفرعٍ من فروع الاقتصاد قائما بذاته، له مبادئه وقوانينه، شأنه شأن العلوم الأخرى، كما عرفها آخرون على أنها صناعة تتوفر فيها كل المقومات لاعتبارها كذلك.

**الفرع الأول: مفهوم اقتصاد السياحة**

نشأت السياحة من حاجة الأفراد للتنقل وتغيير المكان منذ العصور القديمة كما سبقت الإشارة إليه وقد تطورت هذه الحاجة وازدادت مع القرن العشرين، وبالنظر إلى أهمية هذا النشاط الإنساني وتطور مداخليه بالنسبة لكبريات الدول السياحية.

إن اقتصاد السياحة ما هو في الحقيقة إلا تجمع لخمسة أنواع من الأنشطة الإنسانية وهي النشاط الصناعي الذي يضمن للنشاط السياحي مختلف السلع اللازمة والنشاط الحرفي الذي يوفر مختلف المنتجات الحرفية والتقليدية التي تعتبر عنصرا من عناصر الجذب السياحي، والنشاط الفلاحي

الذي يزود قطاع السياحة بمختلف المنتجات الفلاحية اللازمة للإطعام، ونشاط النقل الذي يعمل على نقل الأشخاص من أماكن إقامتهم إلى المراكز السياحية وكذلك داخل المناطق [1].

**الفرع الثاني: مفهوم صناعة السياحة**

بعد أن أصبحت السياحة من الروافد الأساسية لاقتصاديات الدول ومصدرا هاما من مصادر الثروة والنقد الأجنبي اللازم لإقامة مختلف الاستثمارات أصبح بالإمكان اعتبارها صناعة ثقيلة للخدمات مستوفية لكل مقوماتها، فككل صناعة فهي تقوم على عناصر الإنتاج الخمسة الضرورية وهي: المادة الخام، رأس المال، العمل، التنظيم، والتكنولوجيا.

**أولا: المادة الخام أو الأرض:** هي المقومات السياحية سواءً كانت طبيعية أو مصنعة الموجودة في الدول السياحية، والمتمثلة أساسا في الموقع الجغرافي والمناخ والآثار التاريخية والمنشآت القاعدية مثل الطرقات ووسائل النقل والفنادق والمنتجَعات السياحية وغيرها من المقومات الأخرى للنشاط السياحي تمثل المادة الخام لصناعة السياحة والتي تعتمد عليها الدول لتحقيق الجذب السياحي وتظهر الفرق بين دولة وأخرى.

**ثانيا: رأس المال:** يتمثَّل في الأموال الضرورية لإقامة الاستثمارات السياحية من فنادق وشق الطرقات وتوفير مستلزمات النقل والمطاعم والمقاهي، وكذا المناطق السكنية السياحية بالإضافة إلى الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الترويجي السياحي وتوفير المنتجات التقليدية التذكارية[2].

[1] Leonce DEPREZ, L'Économie touristique ou une croissance accessible et un devellopement durable , Publi book, France, 2006, p20.

[2] صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 21.

**ثالثا: العمل:** يتمثل في العنصر البشري العامل في قطاع السياحة سواءً في الفنادق ومختلف المؤسسات السياحية أو في الوكالات السياحية ومؤسسات النقل السياحي ومختلف ميادين الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بالسياحة أي بمعني أدق كل عمال قطاع السياحة .

**رابعا: عنصر التنظيم:** فإنه يرتبط بمختلف المهارات والقدرات المتعلقة بطرق تنظيم وإدارة المؤسسات السياحية والتي تعتبر محددا رئيسيا لتحقيق تنافسيتها على المستوى الدولي، وكذلك قدرتها على اجتذاب المستهلكين لاسيما الجدد منهم وتحقيق رضا هذا الأخير من أجل إعادة الزيارة عدة مرات.

**خامسا: التكنولوجيا:** تعبر عن كل التطورات الحاصلة في الميدان السياحي لاسيما في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وطرق الحجز الإلكتروني والنقل بمختلف أنواعه وتطور كل الأنشطة التي من شأنها ضمان راحة السائح[1].

## المبحث الثاني: أساسيات السياحة والتنمية السياحية

إن السياحة نشاط يتعلق بالسفر والبقاء لفترة خارج المكان المعتاد لغرض التسلية والترفيه، كما لها أركان وأسس، وهي كأي نشاط له أهمية بالغة على عدة مستويات وآثار وانعكاسات سلبية وإيجابية من عدة نواحي.

### المطلب الأول: أركان وأسس السياحة

إن ظاهرة السياحة تطورت و أصبحت اليوم نشاطا له أركان وأسس وهذا بفضل تطور عدة عوامل كالتقدم التكنولوجي الذي عرفه النقل وغيره من المجالات.

#### الفرع الأول: أركان السياحة

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:

[1] صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص22.

1- **النقل:** يمثل إمكانية الوصول إلى المكان المقصود وله أهمية كبرى في العمل السياحي لذا فإن تحقيق الكفاءة لقطاع النقل يعتبر حجر الزاوية في التنمية السياحية الناجحة،[1] ولا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور بدون وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها:

-البرية: وتشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، الباصات السياحية، القطارات، الدرجات النارية...

-البحرية: وتشمل المراكب، الزوارق، اليخوت...

-الجوية: وتشمل الطائرات النفاثة، الطائرات العادية[2]

2- **الإيواء:** لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح هو الإقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات.

**3-البرامج:** لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الرياضية...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات...الخ[3].

**الفرع الثاني: أسس السياحة**

يمكن تلخيص أسس السياحة فيما يلي:

**أولا: الطلب السياحي:** هو الكميات المختلفة من المنتج السياحي التي يكون لدى السائحين الرغبة والقدرة على شرائها أو الاستمتاع بها أو استغلالها أو اقتناؤها خلال فترة زمنية معينة[1].

[1] الطاهر نعيم، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة1، طبعة2، عمان، الأردن، 2001/ 2007، ص 15.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص44.

[3] حميدة بوعمشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/ 2012، ص 22.

كما يعرف البعض الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين إلى البلد، كما يتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي:

1-**عوامل الدفع:** وتشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية والبحث عن الجديد.

2-**عوامل الجذب:** وتشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية وهنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

و يتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص وهي:

- **الحساسية:** تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلية للسياحة.
- **المرونة:** يقصد بها قابلية الطلب السياحي للتغير تبعا للظروف والمؤثرات السائدة، فالظروف والعوامل الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلية للسياحة التي ترتبط بتغير الخدمات السياحية تأثر هي أيضا في مرونة الطلب السياحي.
- **الموسمية:** يقصد بموسمية الطلب السياحي هو اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية مرتبطة بالمناخ والعوامل التنظيمية والأعياد أو مواسم معينة، حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام وينخفض في باقي أشهر السنة.
- **المنافسة:** عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في الكثير من الحالات وخاصة الدول التي تمتلك آثارا قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال[2].

---

[1] يسرى دعبس، اقتصاديات السياحة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، طبعة1، إسكندرية، مصر، ص 30.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص ص30- 32.

**ثانيا: العرض السياحي:** يتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية على سواحها الفعليين والمتوقعين، ويتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية، التاريخية والصناعية، وكذلك الخدمات والسلع التي قد تؤثر على الأفراد بزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر، ومن مكوناته ما يلي:

1-**المناخ:** وما يتصف به من اعتدال وجفاف وهواء؛

2-**التضاريس:** وما تحتويه من جبال وسهول وبحيرات وشواطئ بحرية وتكوينات جغرافية من شلالات وكهوف؛

3-**المراكز الصحية الطبيعية:** من عيون معدنية وحمامات ذات الخصائص الشفائية؛

4-**النباتات و الحيوانات المختلفة:** وتشمل المزروعات والطيور بمختلف أنواعها والحيات البرية والبحرية.

ويتصف العرض السياحي بجملة من الخصائص العامة التي تحدد ملامحه الرئيسية أهمها:

- استخدامه في أماكن تواجده: يتميز العرض السياحي بأن السائحين ينتقلون إلى الدول والمناطق التي يوجد بها منتج سياحي مناسب لهم.

- عدم المرونة يقصد به عدم القابلية للتغير طبقا لأذواق ورغبات واتجاهات بعكس ما هو للسلع المادية؛

- السلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك: ونعني بها أن هذا النوع من السلع يتميز بخاصية تميزه عن باقي السلع الأخرى أي أنها لا تنتقل إلى المستهلك وإنما هو من ينتقل إليها.

**ثالثا: الإيرادات السياحية:** هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي، وكوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد، شركات وطنية، مؤسسات عمومية وخاصة في مجال السياحة، الفنادق، الطيران، الملاحة، وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل منها: قوة المنتج السياحي للدولة، مستوى الخدمات السياحية وأسعارها في الدولة، طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة .

**رابعا: الإنفاق السياحي:** يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته ويشمل إنفاق الزائر على نفسه بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية حيث إن هذا الإنفاق يعد عائد سياحي للدول المضيفة ويدون في جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات[1].

**المطلب الثاني: آثار وأهمية السياحة**

تتجه في عصرنا الحاضر معظم بلدان العالم إلى تطوير السياحة وترقيتها نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمزايا الأخرى التي تحققها على المستوى الوطني، إذ أنها تتميز بنظافة بيئتها ووفرة الحصيلة من العملة الصعبة وسرعة دوران النشاط إضافة إلى خصوصية أخرى والمتمثلة في تنقل وحضور السائح بنفسه إلى سوق البلد المضيف من أجل المنتج السياحي أي أنها لا تحتاج إلى شحن من أجل تسويقها.

[1] بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والأفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي2010.

## الفرع الأول: آثار السياحة

كغيرها من الأنشطة الاقتصادية تأثر السياحة على المجتمع عموما بالإيجاب والسلب وعلى الدول والمجتمعات أن تعمل جاهدة قصد تغليب الإيجابيات على السلبيات من خلال تثمين وتشجيع الجانب الإيجابي والإسراع في تذليل الصعوبات التي تجعل السياحة مؤشرا سلبيا في حياتنا.

### أولا: الآثار الإيجابية للسياحة

من الآثار الإيجابية للسياحة التي تعود على المجتمع بفائدة كبيرة نذكر:

1-المساهمة في الإيرادات الوطنية وأحيانا تكون السياحة موردا أساسيا في دولة ما من خلال زيادة الدخل القومي؛

2-تساهم السياحة في توفير مناصب شغل للعاطلين؛

3-تساعد السياحة على خلق وتوسيع الروابط الاجتماعية من خلال عمليتي الأخذ والعطاء الناتجة عن الاتصال مع الآخرين أثناء القيام بالعملية السياحية؛

4-تشجيع السياحة على تحديد الهوية والتكامل الوطني؛

5-تعمل السياحة على إحياء التراث الحضاري وتنشيط التبادل الثقافي؛

6-تمكن من تسريع عملية التعلم والمساعدة على النمو والتطور بالنسبة للفنون والحرف والمهن المرتبطة بالسياحة.[1]

### ثانيا: الآثار السلبية

[1] صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و اقتراح سبل تطويرها، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2006/ 2007، ص 44.

إذا كانت للسياحة آثارا إيجابية كثيرة ومتعددة كما أوضحنا سابقا، فهي لا تخلو من الآثار السلبية لاسيما إذا لم تراع السلطات العمومية قواعد التنمية المستدامة، ومن بين الآثار السلبية للسياحة:

1-بروز بعض المظاهر السيئة كالخيانة والغش، الاحتيال، العنف؛

2-التأثير السلبي على البيئة من خلال التدفق الهائل للسياح؛

3-ظهور الطبقية في المجتمع من خلال وجود خدمات سياحية رفيعة وأخرى رديئة؛

4-فقدان الهوية الوطنية نتيجة التداخل بين الشعوب مما يولد صراع الحضارات وانصهار الحضارة الضعيفة في القوية؛

5-ظهور عادات استهلاكية لدى الدول النامية المستقبلة للسياح لا تتناسب مع إمكانياتها المادية لمواطنيها؛

6-تساهم في التضخم حيث أن التدفق الكبير من السائحين يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة عدم تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات السياحية[1].

**الفرع الثاني: أهمية السياحة**

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر، نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

**أولا: الأهمية الاقتصادية**

تتمثل في ما يلي:

[1] عبد الكريم دحموني، مرجع سابق، ص16.

1-**توفير مناصب عمل:** إن للسياحة القدرة على توفير فرص عمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.

2-**تدفق رؤوس أموال أجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في مايلي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد؛
- القروض الناتجة عن تحويل العملة؛
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب، على السلع الإنتاجية والخدمات للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

3-**تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس أموال أجنبية مستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

**ثانيا: الأهمية الاجتماعية:** تعتبر السياحة مطلبا اجتماعيا ونفسيا هاما، لأنها تفيد السائح وتدعوه للعمل بكفاءة من جديد، كما أنها تساهم في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

**ثالثا: الأهمية الثقافية:** تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ يتميز بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر أداة للتبادل المعرفي، كما

تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات بينهم. [1]

**المطلب الثالث: السوق، الخدمة والتنمية السياحية**

يمثل السوق بصفة عامة أحد العناصر الأساسية في عملية التسويق، إذ نجده يحتل مكانا هاما في الصناعة السياحية فالشيء الأساسي فيه هو التعرف على السياح المحتملين الذين لديهم مواقفا إيجابية نحو السفر والاستمتاع بأوقات الفراغ والشعور بالسعادة وهذا عن طريق تقديم الخدمات السياحية لهم بجودة لان النشاط السياحي يعتبر نشاطا خدميا يعتمد بكثافة على العنصر البشري.

**الفرع الأول: مفهوم السوق السياحي**

يمكن تعريف السوق بمعناه المجرد على أنه ذلك المكان الذي يتم فيه التقاء المشترين والبائعين من أجل تبادل السلع والخدمات وما يرتبط بذلك من عوامل مؤثرة في قرارات الشراء والبيع، حيث نجد أن مفهوم السوق السياحي لا يخرج عن هذا المفهوم العام فهو مكان التقاء لعرض وطلب السائحين ويمكن أن يكون اللقاء في دولة السائح، أي الدولة المصدرة للسائحين التي تمثل الطلب السياحي، وقد يكون في الدولة المستقبلة للسياح.

كما يعرف رجال التسويق السوق السياحي على أنه مجموعة من المشتريين المرتقبين الذين لديهم حاجات ورغبات غير مشبعة ولديهم القدرة والرغبة على الشراء، والذين يمكن خدمتهم وإشباع حاجاتهم من قبل المؤسسات السياحية، وتعتمد السوق السياحية على عدة معطيات أساسية نوجزها كالتالي:

[1] رشيد فراح، يوسف بودلة، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر2012.

1- يمثل السوق السياحي مكانا لتصريف السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع من السياحة؛

2- يعتبر السوق السياحي جزء من السوق بشكله العام وله نفس القوانين لاسيما العرض والطلب؛

3- ظهر السوق السياحي متأخرا نوعا ما بالنسبة للأسواق الأخرى وتطورت مع تطوير السياحة؛

4- أهم ميزة تميز السوق السياحي هي عدم تحرك الخدمة السياحة على عكس سوق السلع[1].

**الفرع الثاني: مفهوم الخدمة السياحية**

تقوم السياحة بدورها في تصريف المنتجات السياحية وتلبية الحاجات ورغبات السياح المحليين والأجانب وعادة يفهم من كلمة الخدمات السياحية بأنها مجموعة من الأعمال والنشاطات التي توفر للسائح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك الخدمات والبضائع السياحية خلال وقت سفرهم أو إقامتهم في المرافق السياحية بعيدا عن مكان سكنهم الأصلي[2].

ويعرف كاسبير الخدمة السياحية على أنها مجموعة من الوسائل المادية الضرورية لتأمين أو تسهيل اشتراك الناس في السياحة وتحقيق أهدافها وخلق استعمال الخدمات للسياح[3].

وللخدمات السياحية خصائص منها ما تشترك فيه مع الخدمات بصفة عامة ومنها ما تتميز به وحدها كمنتج سياحي نوجزها فيما يلي:

1- استحالة نقل أو تخزين المنتج السياحي فبالنسبة للنقل يتم نقل السائح من مكان إقامته إلى حيث المنتج وليس العكس كما هو بالنسبة للمنتجات المادية وبعض الخدمات الأخرى، كما أن معظم

[1] عبد الحفيظ مسكين، مرجع سابق، ص40.

[2] مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، دار المجدلاوي للنشر، طبعة1، عمان، الأردن، 1999، ص39.

[3] سراب إلياس وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، دا ر المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة1، عمان، الأردن، 2002، ص 28.

مكونات المنتج السياحي لا يمكن تخزينه مما يجبر على مقدم الخدمات السياحية بذل قصارى جهده لجلب أكبر عدد من السياح؛

2- الخدمات السياحية يشترط فيها حضور السائح فلا يمكن نقل المنتج السياحي ولا يرسل، الأمر الذي يتطلب وسائل نقل لازمة لانتقال السياح نحو منطقة السياحة؛

3- تزامن الإنتاج السياحي مع استهلاكه؛

4- إمكانية الإحلال، أي استبدال بعض المنتوجات السياحية ببعضها فخدمة النقل بالطائرة يمكن استبدالها بالسيارة؛

5- عدم مرونة الطلب السياحي في المدى القصير، إذ يمكن تغيير نشاط المؤسسات السياحية إلى أنشطة أخرى في وقت سريع؛

6- أهم خاصية للخدمة السياحية هي الموسمية، إذ أن هناك موسم الذروة حيث يزداد الطلب السياحي مما يجعل العرض السياحي لا يلبي حاجات السياح والعكس في موسم الكساد؛

7- تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة تحتوي على العديد من الخدمات بعضها كبيرة ومستقلة بحد ذاتها مثل صناعة الفنادق.[1]

**الفرع الثالث: مفهوم التنمية السياحية**

إن عملية التنمية السياحية تعتبر جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية، فإذا اتخذ المجتمع السياحة قطاعا من قطاعات النمو إلى جانب القطاعات السلعية الأخرى وهي الصناعة والزراعة، أصبح من الضروري تخطيط القطاع السياحي ضمن الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] عبد الحفيظ مسكين، مرجع سابق، ص ص 38-39.

## الفصل الثاني:الإطار النظري للسياحة

### أولا: تعريف التنمية السياحية

إن مفهوم التنمية السياحية أصبح يرتبط في نظر الدول المتقدمة والدول النامية بنمو الحياة وسلوك الأفراد والجماعات، لأن التنمية السياحية هي إحداث التغيير الاجتماعي، ومن التعاريف نذكر:

- التنمية السياحية هي قضية فنية وموضوع علمي دقيق، وهو بؤرة الاهتمام في صناعة السياحة على مستوى كافة دول العالم السياحية.

- التنمية السياحية هي خلق وتطوير المنتج السياحي أو هي العمل المنظم المستمر لإنعاش صناعة السياحة[1].

– التنمية السياحية هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في المواد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها البعض حيث تقوم على محاولة عملية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولوية من إطار طبيعي وإطار حضري والمرافق الأساسية العامة والسياحة، حيث تنتقل حيازة هذا العقار أو المنقول موضوع الرهن إلى البنك لتسديد الدين[2].

### ثانيا: محددات التنمية السياحية

لإنجاح أي سياسة سياحية يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات والاهتمام ببعض الجوانب وخاصة في الدول النامية:

[1] محيي محمد مسعد، مرجع سابق، ص37.

[2] أحمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتب، طبعة 1، القاهرة، مصر، 2002، ص44.

1- وضع الأسعار في متناول السياح بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية التي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، لابد من توفير تسهيلات في الإقامة والإطعام والشرب وخدمات النقل السياحي والأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى؛

2- الموقع: يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة الدولية، فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية فإذا كان الموقع جيدا فالسائح لا يهمه كم يدفع بل المهم هو الوصول إلى هذا المكان؛

3- الأماكن الأثرية والتاريخية: لها تأثير كبير وموضعي على التطور السياحي وتعد جاذبية قوية للسياح حيث تقسم المواقع الأثرية إلى نوعين هما المواقع الأثرية التاريخية والمواقع الأثرية الخاصة؛

4- طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحي: نظرا للنشاط السياحي الذي يتطلب مواردا لإنشاء المرافق السياحية الأساسية والمنشآت السياحية من فنادق ومراكز[1].

## المبحث الثالث: ماهية الاستثمارات السياحية

يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة كما أن تطوره يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة.

### المطلب الأول: طبيعة الاستثمار السياحي

مما لا شك فيه أن المشروعات السياحية تعد من أكثر المشروعات الإنتاجية جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين [2].

[1] عبد القادر هدير، مرجع سابق، ص24.

[2] البنا محمد، مرجع سابق، ص583.

**الفرع الأول: مفهوم الاستثمار السياحي**

يمكن تعريف الاستثمار السياحي على أنه ذلك المشروع الذي يخدم السائح في المقام الأول وقد يكون (فندق، قرية سياحية....) ويكون هدفه النهائي خدمة التنمية السياحية وتشغيل القوى البشرية والمادية والارتقاء بالمستوى السياحي والاقتصادي للأفراد والدولة في نفس الوقت[1].

يتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية كبيرة[2].

كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية هي تقديم خدمات للسائحين وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد.

والاستثمار السياحي نوعان:

1-الاستثمار السياحي المحلي: هو عبارة عن استثمار يكون داخل الدولة في عدة مجالات، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والتقليل من التبعية إلى الخارج، وهذا الاستثمار يقسم إلى نوعين:

- استثمار محلي مباشر: هو الاستثمار الذي يشمل توظيف قدر من المال في نشاط من الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية، زراعية، عقارية، سياحية، بترولية وغيرها، وعلى هذا الأساس يجب

[1] دعبس يسرى، مرجع سابق، ص65.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 3.

ترتيب المشروعات انطلاقا من الربحية والقيمة المضافة والإنتاجية، وتقدير التكاليف وجدولة رأس المال وقياس المخاطر.

- استثمار محلي غير مباشر: هو توظيف فوائض الأموال في شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) في مؤسسات محلية.

2-الاستثمار السياحي الأجنبي: هو ذلك الاستثمار الذي يتم خارج الدولة بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق فرصة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو محدود أو لأجال طويلة[1]

**الفرع الثاني: خصائص الاستثمار السياحي**

حيث يمتاز الاستثمار في النشاط السياحي بالأمور الآتية:

1- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول (الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والأثاث)؛

2- ارتفاع المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي لان اغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن وبالعملة الصعبة؛

3- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية أو الرأسمالية؛

4- فترة استرداد رأسمال المشروع تكون طويلة؛

5- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل؛

6- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها فلابد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات الأخرى[1].

[1] نبيل فيصل موسى، أثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضاري للمجتمع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص 201.

## المطلب الثاني: محددات نمو الاستثمار السياحي، أهدافه و العوامل المؤثرة فيه

بعد تطرقنا في المطلب الأول إلى تعريف الاستثمار السياحي وخصائصه سوف نتناول في هذا المطلب محددات نمو الاستثمار السياحي، أهدافه و العوامل المؤثرة فيه.

### الفرع الأول: محددات نمو الاستثمار السياحي

هناك قيودا تحدد الاستثمار السياحي المراد قيامه وشروط يتقيد بها نمو هذا الاستثمار مستقبلا من حيث طبيعته ومصدر تمويله وتأثيره المكاني، كما للتسهيلات والضمانات الموضوعة أثر هذا الاستثمار السياحي قد تدفع بنموه أو تأخره، ومن هذه المحددات:

#### أولا: طبيعة ومصدر الاستثمارات وموقع البلد الجغرافي

إن قرب البلد من الأسواق التي تلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية (الأسواق المصدرة للسياح) له دور كبير على حجم التدفق السياحي لاعتبار توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائط المواصلات خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية، كل ذلك إضافة إلى تمتع السوق السياحي بمقومات السياحة يعد سببا واضحا لنمو الاستثمارات السياحية، إلا أن تلك الأنشطة السياحية تتطلب موارد ليست قليلة لإنشاء المرافق الأساسية التي تخدم السياحة كمرافق البنية التحتية والخدمات العامة.

ويلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في التدفق السياحي إلى المواقع السياحية ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عاملا أساسيا في صناعة سياحة ناجحة، فإذا كانت نفقات النقل من وإلى المنطقة السياحية تمثل أهمية نسبية كبيرة في نفقات الرحلة السياحية ومن

---

[1] الحميري موفق عدنان عبد الجبار، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة،، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2010، ص119.

هنا فالموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة لاعتبارات التوفير في الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل الموصلات.[1]

**ثانيا: التسهيلات والحوافز المقدمة**

هناك العديد من الحوافز المقدمة على شكل تسهيلات سياحية سواء كانت من أجل زيادة الحركة السياحة أو من أجل تحفيز قيام المزيد من المشروعات والأنشطة السياحية نقسمها إلى نوعين هما:

1- **التسهيلات السياحية:** إن توفر شبكة طرق جديدة ووسائل اتصال وخدمات فعالة وتوفير الأمن وتسهيلات الإقامة، كل ذلك كفيل باستيعاب المزيد من السياح وقيام المزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية وهنا تلعب المنافسة دورا كبيرا خاصة على المستوى الإقليمي من حيث التكلفة والسعر.

2- **حوافز وإعفاءات مقدمة:** يجب أن تستهدف سياسات وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول النامية تحفيز القطاع الخاص واجتذاب المزيد من الاستثمارات للتهيئة الاستثمارية الملائمة وأوجه تلك الحوافز عديدة أهمها:

- **الإعانات:** وهي نوعان: إعانات نقدية وهي مبالغ نقدية تشكل جزء من تكاليف استثمار المشروع تقدمها الحكومة كمساعدة للمستثمرين للقيام بمشروع سياحي في مناطق تهدف الحكومة إلى تنميتها، والنوع الآخر يظهر في إعانات عينية مثل تقديم الأراضي دون مقابل أو بأسعار منخفضة أو حق الانتفاع بها لمدة معينة وبشروط مقبولة.

[1] بليل فدوى، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012/2011، ص ص20-21.

- **القروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة:** ولها أهمية خاصة في الدول النامية لأن الاستثمارات السياحية تتطلب تكاليف ليست بالقليلة وتمنح تلك القروض من خلال مؤسسات حكومية متخصصة في إقراض مثال ذلك المؤسسة العامة للسكان، التطوير الحضري، بنك التنمية، المدن والقرى.

- **الإعفاءات الجمركية والضريبية:** تقوم العديد من الدول النامية بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من التجهيزات التي تحتاجها المرافق السياحية عامة والفندقية خاصة مثل الأردن، ونجد إعفاءات ضريبية كاملة كالضرائب العقارية والدخل لمدة خمس سنوات وأحيانا جزئية تتراوح ما بين 10-15 سنة مثل مصر، الجزائر، تركيا...

- **تقديم المساعدات الفنية والحكومية:** خاصة لمستثمرين القطاع الخاص في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتجهيز وتأهيل المتدربين في المجال السياحي في كليات ومدارس خاصة بالفندقة والمترجمين.

- **تقديم مزايا متنوعة للاستثمارات الأجنبية:** كالأمان والسيولة والعائد وسهولة تحويل الأرباح أو جزء منها وتوفير المناخ المناسب والاستقرار الاقتصادي والسياسي[1].

**الفرع الثاني: أهداف الاستثمار السياحي**

إن الاستثمار في قطاع السياحة يهدف إلى تحقيق الأمور التالية:

**أولا:** المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل لأن أهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كجاذبيات وكسلع تجذب السياح؛

[1] بليل فدوى، مرجع سابق، ص22.

**ثانيا:** تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار تؤمن تخطيطها وإدارتها وتجنبها المشاكل البيئية أو الاجتماعية؛

**ثالثا:** الارتقاء بمعايير ومستويات الجودة في البيئة وهي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح؛

**رابعا:** التحديث الدوري للأنشطة والفعاليات السياحية والترويجية لتبقى مستمرة في مواكبة حاجات ومتطلبات السائح وتحقيق أهدافها التسويقية؛

**خامسا:** الهدف العام للسياسات الحكومية في السياحة هو مضاعفة مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني؛

**سادسا:** ومن الأهداف الخاصة:

1- مضاعفة المساهمة في ميزان المدفوعات والتنمية الإقليمية بشكل متوازن؛

2- توفير فرص العمل وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد؛

3- مضاعفة الفرص للإيرادات المالية الدولية[1].

**الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي**

إذا اعتبرنا السياحة كصناعة منظمة شأنها في ذلك شأن العديد من الصناعات التي تتواجد في وسط من العوامل المؤثرة والمتأثرة بها، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

**أولا: العوامل الاقتصادية**

ركزت معظم الدراسات الاقتصادية في الفترات السابقة على المنافع الاقتصادية المتأتية من النشاطات الأخرى.

[1] الحميري موفق عدنان عبد الجبار، مرجع سابق، ص122.

1- **تطور البنى التحتية:** يرى أنصار تطوير السياحة أنها تستثمر البنى التحتية القائمة وهذا يعتبر صحيحا عندما يكون فائض في البنى التحتية، حيث يأتي المستثمر في السياحة ليستثمر في هذا الفائض بتكاليف أقل شرط أن لا يتجاوز الطاقة المحددة؛

2- **الضرائب والتضخم:** إن التغيرات في أسعار العقارات والأراضي هي من أولى مؤشرات تأثيرات استثمار السياحي على الاقتصاد الوطني، فبينما يخدم ارتفاع الأسعار أصحاب الأراضي والعقارات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الضرائب على الممتلكات، إلا أن الضرائب المتأتية من القطاع السياحي غالبا ما تساهم في تخفيض العبء الضريبي على المواطنين الدافعين للضريبة لكنها تساهم في الوقت نفسه في ارتفاع معدلات التضخم، ففي الدول التي تترفع فيها معدلات البطالة يؤدي ارتفاع الاستثمار السياحي إلى زيادة اليد العاملة لتكون التأثيرات التضخمية في هذه الحالة على الأجور[1]؛

**ثانيا: العوامل البشرية**

السياح أنواع وأشكال وأعمار مختلفة، ولديهم أسباب مختلفة للسفر، فنوع السائح الذي يتواجد في منطقة ما، المنطقة التي جاء منها والفترة الزمنية التي ينوي قضاءها كسائح، كل هذه العوامل وغيرها تحدد نوع التأثير الحاصل على اقتصاد البلد، فالسياح الذين يؤتون من بلدان تتمتع بعملة قوية يميلون للإنفاق بشكل أكبر على السلع والخدمات مقارنة مع السياح القادمين من بلدان لا تتمتع بعملة قوية أو قدرات شرائية عالية وهذا النوع من السياح له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني[2].

[1] حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، طبعة1، الأردن، 2001، ص ص73-74.

[2] حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، طبعة2، عمان، الاردن، 2006، ص116.

**ثالثا: العوامل البيئية**

تعتبر الموارد الطبيعية من مناطق الجذب السياحي الأساسية ومنها الأرض، المياه، المزروعات وغيرها، غالبا ما تجذب هذه الموارد اهتمام وفضول السائحين على اختلاف أنواعهم وهذا ما يدفع المستثمرين على القيام بمشروعات سياحية، إلا أن فترة تدفق السياح قد يلحق أذى بالبيئة بشكل عام ومن أمثلة ذلك ما يحدث في "جزر الكاريبي" حيث تعاني هذه المناطق من سياحة كبيرة الحجم خاصة ما يسمى سياحة الرمل والشمس[1].

**المطلب الثالث: آثار الاستثمار السياحي و طرق تمويل البنوك للقطاع السياحي**

إن القطاع السياحي كأي قطاع اقتصادي آخر يعتمد على الموارد الطبيعية في إنتاج الخدمات السياحية ومنه فالإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع والخدمات، فمن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى آثار الاستثمار السياحي ثم إلى طرق تمويل البنوك للقطاع السياحي.

**الفرع الأول: أثار الاستثمار السياحي**

يمكننا ذكر بعض الآثار للاستثمار السياحي والتي لها أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية والسياسية والبيئية دون إغفال بعض آثارها السلبية وهي:

**أولا: الآثار الاجتماعية**

[1] محمد الصيرفي، السياحة والبيئة، دار الفكر الجامعي، طبعة1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص281.

يقضي الازدهار المستمر للسياحة على العديد من المشاكل كالبطالة والركود والاقتصاد ويعيد توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة فيوجد هناك آثار إيجابية تتمثل فيما يلي:

1- الوعي السياحي: هو أحد فروع الوعي الاجتماعي لأن النشاط السياحي يتمثل في الإحاطة بكل الواقع المحيط بالإنسان والمجتمع والطبيعة؛

2- تطوير السياحة يسهل الاتصال والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى تنمية اجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا؛

3- السياحة أصبحت مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمع السياحي نظرا لما يحققونه من مكاسب وأرباح عن طريقها؛

4- السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية الخبرات والمهارات المختلفة من السياح القادمين لها؛

5- كما ينشأ التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسياح نتيجة احتكاك السائحين أنفسهم مع أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة أو المحلات أو أثناء التجول السياحي.[1]

وأما الآثار السلبية فيمكن حصرها فيما يلي:

1- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي: بعض الدول تعاني من انخفاض مستوى المعيشة ونقص الإمكانات المتاحة مما يؤدي نسبة من أبناء هذه الدول إلى تحقيق مكاسب مادية سريعة وان كانت بطرق غير مشروعة تحت مسميات مختلفة كالتسلية والترفيه، المتعة والراحة.

[1] نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة2، عمان، الأردن، 2007، ص93.

2- التصادم الثقافي نتيجة التعارض والاختلاف في الأفكار أو الأساليب الغالبة في المجتمعات وأحيانا سلوكيات بعض السائحين وتصرفاتهم.

**ثانيا: الآثار السياسية**

لم تقتصر السياحة على دورها الاجتماعي فقط، ولكن امتد هذا الدور إلى النواحي السياسية فالمجتمع الدولي مليء بدول مختلفة الاتجاهات السياسية والعقائد الدينية والتيارات المتصارعة التي تجعل من الصعب تحقيق التقارب فيما بينها ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية السياحة وتأثيرها السياسي الكبير في تحقيق التفاهم والتجارب من خلال زيادة درجة الثقة والتأييد الجماهيري للقيادة السياسية مما تمكن من تحقيق تنمية اقتصادية وسياحية وبالتالي زيادة تدفق الموارد المالية للدولة مما يزيد قدرتها على الإنفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة.[1]

**ثالثا: الآثار البيئية**

إن الاندفاع الكبير لتطوير المواقع السياحية يؤثر سلبا على البيئة من خلال ما يلي:

1-**تخريب البيئة:** لعل أكثر الآثار السلبية للاستثمار السياحي على البيئة وضوحا هي تلك المتعلقة بفقدان أو تخريب البيئة الطبيعية، حيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط مثالا حيا عن تأثير انتشار الفنادق بكثافة على الشواطئ، إذ ينزع عنها منظرها الطبيعي بسبب تدهور المواقع التاريخية القريبة والثروات الطبيعية؛

2- **التلوث:** أثر سلبي آخر للاستثمار السياحي هو التلوث، فالنقل هو المصدر الأساسي لتلوث الهواء، واستخدام المبيدات والأسمدة في المنتجعات الطبيعية هو السبب الأساسي لتلوث المياه بالإضافة إلى مخلفات السياح يمكن أن تتسبب في مشاكل في نظم ترحيل النفايات والقمامة؛

[1] بليل فدوى، مرجع سابق، ص ص40 -41.

3-**تعدد الأنشطة السياحية:** مثل استخدام القوارب، الغوص، المشي والتزلج، فالكثافة العددية يمكن أن تؤدي إلى تعرية الممرات وتفتيت الأبنية التاريخية ،و تخرب الشواطئ.

هذه الآثار السلبية لا تظهر جليا ولا مباشرة بل مع الزمن بحيث تصبح أحيانا مشكلة مستعصية الحل تخرج الموقع من سوق السياحة.

ومن جهة أخرى نجد أن للقطاع السياحي آثار إيجابية هامة إذا كانت تدار وفق نظم وتخطيط سليم مثل:

1- تحديد قيم وأهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية، فالسياحة يمكن أن تقدم الحوافز والمال اللازم لترميم وتجديد البنية التاريخية والمنشآت التقليدية، كما توفر الدعم للحدائق الوطنية والمناطق المحمية وإدارة الحدائق الاصطناعية؛

2- السياحة يمكن أن تصبح قوة لبناء بنية تحتية أفضل تصبح بدورها عاملا لتحسين البيئة؛

3- بناء منشآت ومحطات معالجة المياه المالحة في قبرص حلت مشكلة الضغط السياحي ونتائجه وزادت من عوائد السياحة بانخفاض تلوث المياه وإعادة استخدامها في الزراعة.[1]

ويختلف حجم تأثير النشاط السياحي على البيئة حسب عدة عوامل هي:

1-**كمية وحجم السياحة:** عدد السياح الفعليين والمدى المتاح للتنمية السياحية وكثافة أو مركزية استخدام الخدمات السياحية بالنسبة لسعة الموقع وتنظيم المواعيد له؛

2- **إعداد طرق لقياس حجم التأثيرات:** وضع الإجراءات اللازمة لمعالجتها فمثلا الإزعاج الرئيسي في محميات المالك الحزين في نيو جيرسي بأمريكا يحصل عندما يصل الزوار ويسير بعضهم داخل

[1] رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، طبعة1، عمان، الأردن، 2008، ص ص33-34.

المحمية، بينما تطبيق نظام النظر والاستمتاع من بعيد لا يؤثر عليها نمط الاستعمال أو النشاط السياحي الذي يتم في المقصد السياحي؛

3- **نمط البيئة نفسه:** تختلف البيئة في مستويات حساسيتها وهشاشتها،كجزر كارول المرجانية التي تعد أكثر هشاشة من الجزر القارية الأخرى لأنها تتآكل بسرعة ومعرضة للعوامل البيئية؛

4- **الإدارة والتخطيط السياحي:** التأثيرات البيئية للنشاطات السياحية ترتبط بأنماط التخطيط وإدارة المرافق السياحية، فالعديد من التأثيرات السلبية تحدث في المناطق التي تضعف فيها أساليب الإدارة، محدودية الإشراف وقلة الخبرة[1].

**الفرع الثاني: طرق تمويل البنوك للقطاع السياحي**

يحتاج كل مشروع سياحي إلى أموال من اجل إنشائه أو تطويره، حيث يحصل عليه من عدة مصادر منها اللجوء إلى الاقتراض من البنوك و التي تأخذ عدة طرق منها:

**أولا: التأجير التمويلي**

هو نشاط تمويل لشراء معدات و أصول رأسمالية بغرض التأجير و فيه يقوم المؤجر( البنك) بتمويل شراء أصول محددة الأوصاف من مورد معين و ذلك بناء على طلب المشروع و تؤجر إليه بعقد طويل الأجل و غير قابل للإلغاء بحيث تغطى الدفعات الايجارية خلال فترة التعاقد الأموال المدفوعة في الأصل و الفوائد و هامش الربح يقترب إلى ما يسمى بالتغطية الكاملة لقيمة الأصول و لا يتحمل المؤجر أية تكاليف للصيانة و الإصلاح أو غيرها بل يتحمل المستأجر كافة المصروفات.

**ثانيا:التمويل بالمشاركة**

هناك نوع آخر من طرق التمويل التي تقدمها البنوك لقطاع السياحة و هي ما يسمى بالتمويل بالمشاركة، وهو من الأساليب التمويل الحديثة التي ظهرت في أواخر السبعينات، حيث يوفر هذا النوع

[1] رعد مجيد العاني، مرجع سابق، ص ص35-36.

للمشروعات السياحية الأموال اللازمة بسداد الفوائد أو الأقساط بل يقوم على تحميل كل من البنك الممول و المشروع السياحي طالب التمويل الربح أو الخسارة حال وقوعها.

**ثالثا: القروض التعاقدية الطويلة الأجل**

تتحصل المشاريع السياحية على هذه القروض من البنوك و شركات التامين و غالبا ما تستحق بعد فترة زمنية طويلة تتراوح ما بين 7 سنوات و 20 سنة كحد أقصى، حيث توجه أساسا إلى تكوين الرأسمال العامل بالإضافة إلى تمويل الاستثمار ومن خصائص هذا النوع من القروض ما يلي:

1- يتم الاتفاق على شروط القرض: معدل الفائدة، تاريخ الاستحقاق، مدة القرض، طريقة التسديد؛

2- تكلفة هذا النوع من القروض: التي تمثل بنسبة من قيمة القرض؛

3- تسديد القروض و تكون مرة واحدة في تاريخ الاستحقاق أو يتم على أقساط متساوية بتواريخ محددة؛

4- تطلب البنوك ضمانات مهمة على القروض وذلك لرهن عقارات مملوكة للمؤسسة المقترضة؛

5- يعتبر هذا النوع من القروض من المصادر النادرة ومن الصعب الحصول عليها لأنها تعتمد على مدى توفر المدخرات طويلة الأجل في المؤسسات القائمة بالوساطة المالية.[1]

[1] جميلة شراد، دور البنوك في تطوير القطاع السياحي، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2014/ 2015، ص ص 39-40.

**خاتمة الفصل**

نستخلص من خلال تطرقنا لأهم المفاهيم وتطورات النشاط السياحي في هذا الفصل إلى أن ظاهرة السياحة أصبحت من أهم النشاطات الاقتصادية بالغة الاهتمام، هذا الأخير جعلها تتطور تطورا سريعا ومستمرا تبعا لتطور الحياة وأساليبها ونظمها والتطور العلمي والتكنولوجي مما أدى إلى اتساع نطاقها وتعدد جوانبها وازدياد أهميتها، فقد أدركت معظم الدول أهمية السفر والسياحة لأنها تشكل أحد الموارد الاقتصادية المهمة التي تعين الدولة في اقتصادياتها فقامت بجعلها محل العديد من الدراسات والأبحاث وأصبح هناك متخصصون في دراسة هذا القطاع بمفرده يعملون على توضيح وتبيان مفهومه وسبل تطويره وتحسين وتقديم الخدمات السياحية وخلق الأسواق السياحية، وبالتالي نجد أن الاستثمار السياحي يمثل أكبر نسبة من الدور الذي يؤديه القطاع السياحي في التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال تنظيم زيارة الأجانب وتقديم كافة الإمكانيات لخدمتهم وانتقالهم ومتعتهم للاستفادة المادية من وراء زيارتهم حتى تستطيع السياحة أن تشكل قطاعا اقتصاديا– يساهم في التنمية الشاملة وفي تمويل الاقتصاد الوطني وخلق مناصب وإيجاد توازن جهوي بين المناطق وتشجيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به.

# الفصل الثالث

# خاتمة عامة

## مقدمة الفصل

يتطلب قيام أي مشروع سياحي إلى توفر قدرات مالية كافية بدرجة أولى التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة منها المصادر الذاتية، وفي ظل عدم كفايتها أو عدم توفرها عند المستثمرون السياحيون، فنجد أن الدولة الجزائرية قامت بإنشاء عدة أجهزة داعمة حيث تقوم بتقديم الإعانات لهم لإنشائها كالوكالة الوطنية للتنمية السياحية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بحيث كل واحدة منهم تقدم إعفاءات وتسهيلات ضمن شروط معينة، ومن هنا نجد أن الجزء المتبقي من تكلفة المشروع يكون عن طريق اللجوء إلى الاقتراض البنكي.

ومن أجل معرفة مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع السياحية اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على المعطيات المقدمة لنا من طرف البنك الخارجي الجزائري حول بعض المشاريع التي قام بتمويلها، فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول خصصناه للجانب النظري حول البنك الخارجي الجزائري فتناولنا تعريفه و أهدافه، هيكله التنظيمي مع ذكر وظائفه و أخيرا أنواع القروض التي يمنحها مع تحديد مراحلها.

أما المبحث الثاني قمنا بتقييم تجربة البنك و مساهمته في تمويل بعض المشاريع السياحية خلال الفترة 2000-2011.

# خاتمة عامة

## المبحث الأول: مدخل للتعريف ببنك الخارجي الجزائري

لتعميق بحثنا أكثر، اخترنا أحد البنوك المتطورة وهو البنك الخارجي الجزائري، وهذا من خلال الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري و الهيكل التنظيمي له

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة البنك الخارجي الجزائري ثم إلى الهيكل التنظيمي له مع تحديد الوظائف لكل مديرية.

#### أولا: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري بالمرسوم رقم 67-204 في الأول من أكتوبر 1967، برأس مال قدره 20 مليون جزائري، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:

القرض الليوني crédit lyonnais؛

المؤسسة العامة société général؛

قرض الشمال crédit de nord؛

البنك الصناعي الجزائري المتوسط banque industrielle de l'algérie et de méditerrané؛

نبك بركلي Barclays bank؛

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 1اكتوبر 1967.

## خاتمة عامة

وقد ورث البنك الخارجي مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك إضافة إلى نزعته الولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية، كما يتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيسه بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

وفي هذا البنك قسمان: واحد للائتمان (ودائع واقراض)، والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك، نفطال) والكيميائية و البيتروكيميائية والتعدين والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدها بالقرض، وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود وإنشاء أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف، ومصانع الاسمنت في الشلف والحجار، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب.

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة تحديدا في 11 شارع العقيد عميروش– الجزائر "فإن له 8 مديريات جهوية و90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول، أما حاليا فإن البنك الخارجي الجزائري شركة ذات أسهم برأس مال قدره 25.500.000.000.00 دج، خمسة وعشرون مليار وخمسمائة مليون دينار جزائري.

**ثانيا: الهيكل التنظيمي العام لبنك الخارجي الجزائري**

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

## خاتمة عامة

1- **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام؛

2- **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية:** وتعمل على تنظيم و متابعة و مراقبة مختلف العمليات مع الخارج( عمليات الإستراد والتصدير)؛

3- **المديرية الفرعية للمالية:** ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك و مراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك؛

4- **المديرية الفرعية للتنظيم:** ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك؛

5- **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال:** و تعمل علة مراقبة و متابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن؛

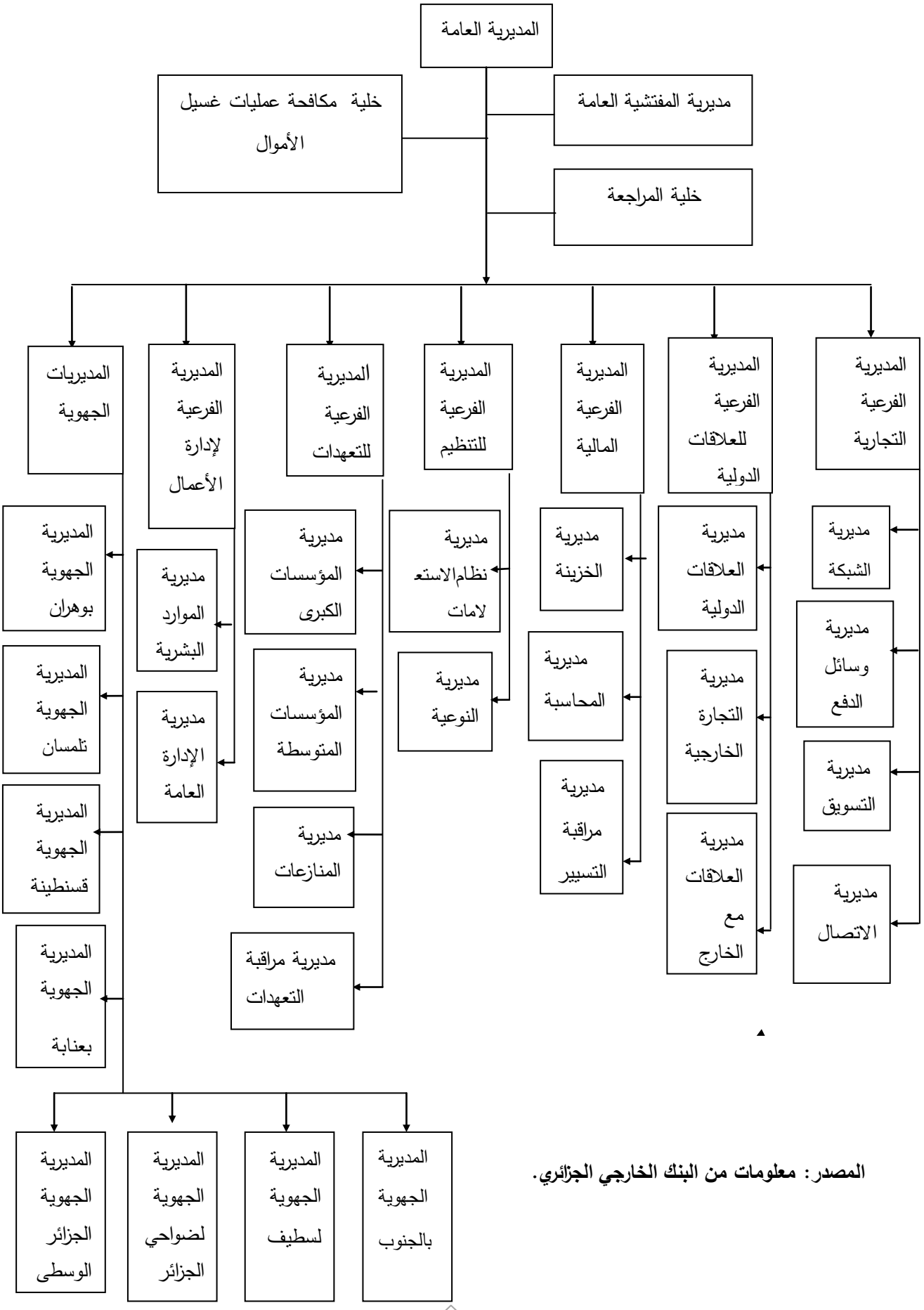
6- **المديريات الجهوية:** وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة؛

7- **المفتشية العامة:** ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا؛

8- **الكتابة العامة:** وهي السكرتارية الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة.

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم ( 3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري**




**المصدر: معلومات من البنك الخارجي الجزائري.**

**المطلب الثاني: أهداف بنك الخارجي الجزائري ووظائفه**

يتسم البنك الخارجي الجزائري بعدة وظائف، وذلك لتسهيل وتنفيذ الخطة المرسومة للوصول للأهداف المرجوة.

**أولا: أهداف البنك الخارجي الجزائري**

للبنك الخارجي الجزائري أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي:

1- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية؛

2- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم؛

3- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية؛

4- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج.

**ثانيا: وظائف بنك الخارجي الجزائري**

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع رأس المال القصير والمتوسط والطويل الأجل ومنح القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم؛ بنك الجزائر الخارجي بإمكانه القيام بما يلي:

- تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى؛

- ترخيص جميع أشكال الإقراض، قروض أو تسبيقات مع أو بدون ضمان، وبالمقدار ذاته بالإضافة إلى المشاركة والوساطة؛

- تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية؛

– بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى؛

– تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي و يمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج؛

– يتخذ تحت أي شكل من الأشكال، فائدة ومشاركة مع أي شركة أو مؤسسة جزائرية أو أجنبية، لها نفس الهدف المشترك أو من نفس الطبيعة لتطوير عملياتها الذاتية؛

– معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة أو الآجلة المبرمة، المستعارة المقرضة، رهن الحيازة، ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية؛

– يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية و الخارجية التي تلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول؛

– يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية متصلة بنشاط الشركة، اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها؛

– يقدّم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

**المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من قبل بنك الخارجي الجزائري ومراحل منحها**

تختلف مراحل منح القروض في البنك الخارجي الجزائري حسب نوع القرض الذي سيقدم، حيث يعتمد البنك في ذلك على عدة تقسيمات للقروض كما يقوم بمجموعة من الخطوات قبل تقديم البنك للقرض.

## خاتمة عامة

**أولا: أنواع القروض الممنوحة من قبل البنك**

يمنح البنك الجزائر الخارجي نوعين من القروض وهي كالتالي:

**1- القروض بالسيولة**

هي تلك القروض التي يكون شكلها نقدي و تنقسم حسب الزمن إلى الأنواع التالية:

- **قروض بالسيولة قصيرة الأجل:** هو ذلك النوع من القروض الذي يمنحه البنك لتمويل العمليات الاستغلالية، وتكون أسعار الفائدة عليها ما بين 7 %و 8.5 %وتتمثل في:

- **تسهيلات الصندوق:** هو ذلك النوع الذي يمنحه البنك بشرط أن يكون الزبون متعاملا دوريا أو شهريا ومعروف عنه أنه يلتزم بسداد التزاماته مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق، وتكون مدة القرض أقل من سنة؛
- **القرض الموسمي:** هو ذلك النوع من القروض الذي يمنح بغرض تمويل نشاطات موسمية، حيث تتراوح مدته من شهر إلى 6 أشهر؛
- **التسبيق على البضائع:** هو ذلك النوع الذي يمنحه البنك قصد تمويل المخزون الخاص بالمنشات المقترضة، والضمان في هذه الحالة هو السلع إذا لم يستطع الزبون سداد دينه، ومدة القرض تتراوح من شهر إلى سنة؛
- **السحب على المكشوف:** مدته من شهر إلى 18 شهر وذلك تبعا لدورة إنتاج المنشأة.

- **قروض بالسيولة متوسطة الأجل:** هو ذلك النوع من القروض التي يمنحها البنك بغرض تمويل مشاريع استثمارية وتكون مدتها من سنتين إلى سبعة سنوات، سعر الفائدة عليها محصور مابين 5.5% و 7%.

**2- القروض بالإمضاء**

يتمثل هذا النوع من القروض في الضمان الذي يمنحه البنك إلى المنشات بغرض حصولها على ثقته فقط و ليس عل الأموال، بحيث في حالة عجز المنشأة عن تسديد التزاماتها للبنك هو الذي يتحمل ذلك، وتنقسم هذه القروض حسب الزمن إلى نوعين:

- **قروض بالإمضاء قصيرة الأجل:** هي تلك القروض الممنوحة من طرف البنك و الموجهة إلى تمويل العمليات الاستغلالية وتتراوح أسعار الفائدة عليها ما بين 1% و 2% و تتمثل فيما يلي:

- **الضمان الاحتياطي البنكي:** هو عبارة عن تعهد من البنك لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية وتكون مدته أقل من سنة؛
- **الكفالة البنكية:** هي عبارة عن تعهد يتم بموجبه قيام البنك بالتزاماته لتسديد الديون المستحقة على المنشأة و تستفيد من هذه الكفالة عند تعاملها مع الجمارك و الضرائب؛
- **الاعتماد المستندي:** هو عبارة عن تعهد خطي صادر عن البنك المصدر للاعتماد إلى البائع بناء على طلب و تعليمات طالب فتح الاعتماد يتعهد به بنك المصدر بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة مقابل استلام البنك لمستندات محددة كالفواتير و وثائق الشحن الذي يتم في إطار التجارة الخارجية إذا كانت مدة صلاحية الاعتماد المستندي أقل من سنة؛
- **التحصيل المستندي:** هو أمر يصدر من البائع إلى البنك المتعامل معه مقابل تسليمه مستندات مباعة إليها إما نقدا أو قبول كمبيالة و تكون مضمونة.

- **قروض بالإمضاء متوسطة الأجل:** هي ذلك النوع التي يمنحها البنك و تتراوح مدتها ما بين سنتين إلى 7 سنوات بأسعار فائدة تتراوح ما بين 2% و 3% و تتمثل فيما يلي:

– **الضمان الاحتياطي البنكي:** هو عبارة عن تعهد من البنك لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية وتكون مدته أكثر من سنتين؛

– **الكفالة البنكية:** هي عبارة عن تعهد يتم بموجبه قيام البنك بالتزاماته لتسديد الديون المستحقة على المنشأة و تستفيد من هذه الكفالة عند تعاملها مع الجمارك والضرائب إذا كانت المدة أكثر من سنتين؛

– **الاعتماد المستندي القابل للتمويل:** يكون ممول من طرف بنك المصدر ومضمون من طرف بنك المستورد و مدته ما بين سنتين إلى 7 سنوات؛

– **قرض المشتري:** يتمثل في قرض يمنحه البنك المصدر للمستثمر المحلي( المستورد) بشرط أن يقوم البنك الجزائر الخارجي بكفالة المستثمر المحلي.

**ثانيا: مراحل منح القروض من قبل بنك الخارجي الجزائري**

تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض من قبل البنك الخارجي الجزائري فيما يلي:

**1 – إعداد وتقديم ملف طلب القرض**

إن تقديم ملف القرض يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك و تقديم نفسه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يتم الطلب من الزبون تكوين ملف طلب القرض وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض.

ويتكون ملف القرض من الوثائق التالية:

- **الوثائق الإدارية القانونية:** والتي تتمثل في:

- طلب خطي من طرف الزبون يوضح فيه مبلغ القرض و نوع المشروع الذي سيستثمر فيه؛

- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري للمؤسسة؛
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي بالنسبة للمؤسسة؛
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛
- نسخة مصادق عليها من عقود الملكية أو عقود الإيجار؛
- شهادة الميلاد و شهادة الإقامة؛
- وثيقة التامين عن كل الأخطار؛
- إذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك.

- **الوثائق المحاسبية:** وتتمثل في:

- الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج والجداول الملحقة الأخرى لثلاث دورات سابقة بالنسبة لطلب قرض الاستغلال؛
- الميزانيات المحاسبية التقديرية وجداول حسابات النتائج لخمس سنوات مقبلة.

- **الوثائق الجبائية:** تتمثل في:

- إحضار وثيقة عدم وجود أي التزاماتجاه مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي لفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

- **الوثائق المالية و التقنية:** وهي:

- دراسة تقنو – اقتصادية للمشروع و تكون مفصلة؛
- دراسة تقنو– اقتصادية التي أعدت من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- مخطط التمويل؛
- برنامج إنجاز المشروع؛
- الفواتير التقديرية أو العقود التجارية للمشتريات.

**2- الدراسة الأولية للقرض**

بعد تقديم ملف القرض من طرف العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني و المحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها، كالتأكد من عنوان الزبون أوالمؤسسة، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون.

وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم دراسة ملف القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا، ويتطلب هذا التحليل استعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجداول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض.

**3- دراسة الضمانات**

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها البنك الخارجي الجزائري في:

- **الضمانات الشخصية:** هي تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديده قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدي البنك، حيث يتخذ عدة أشكال:

- **الكفالة:** يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع البنك الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق؛

- **الضمان الاحتياطي:** هو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقوم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

- **الضمانات العينية:** ترتكز على موضوع الشيء المقدم كضمان وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات على سبيل الرهن و ليس تحويل للملكية، ونميز بين نوعين منها:

- **الرهن الحيازي:** ينقسم بدوره إلى:

✓ **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات:** حيث يسري على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبولها كرهن، و يمكن للبنك بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض؛

✓ **رهن البضائع:** يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من أجل حصوله على القرض وذلك بمراعات مجموعة من الشروط وهي:

*أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة؛

*أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنا؛

*أن يحتفظ البنك في مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقترض بشرط عدم استخدامها.

✓ **رهن الأوراق المالية:** تعتبر من أحسن الرهونات وذلك بسبب سرعة و سهولة إجراءات تحويلها لسيولة؛

✓ **الرهن الحيازي للمحل التجاري:** تقبل البنك أيضا رهن شهرة محل المؤسسة التجارية، ويشتمل عقد هذا النوع من الرهن ويشكل دقيق وصريح العناصر التي ستكون محلا للرهن.

- **الرهن العقاري:** هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد ويجب أن يكون صالح للتعامل به وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند

وصول تاريخ الاستحقاق إذا لم يتم تسديد القرض فإن البنك يقوم بنزع ملكية العقار من المدين بعد تنبيهه بضرورة الوفاء بالدين، ثم بيعه وفقا للأشكال القانونية المعمول بها.

**4- تحديد المخاطر**

بناءً على التحاليل السابقة لمحل القرض وبالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون، يقوم المكلف بالدراسات من تحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك، وفي الأخير يقوم المكلف بالدراسات من تقديم تقريره يلخص فيه ما يلي:

- **مدخل للتعريف بالعميل أو المؤسسة:** يحتوي على كل المعلومات الخاصة؛
- **الهيكل المالي:** يتم فيه تحليل جدول التحليل المالي؛
- **النشاط:** يبين نتيجة النشاط و مقارنتها برقم الأعمال وإبراز المنافسة الموجودة وغيرها من الملاحظات التي يراها المكلف بالدراسات ضرورية؛
- **موضوع القرض:** يتم فيه تبيان سبب طلب القرض والغية من استعماله؛
- **الأخطار:** يسجل المكلف بالدراسات كل ما يمكن أن يؤثر على تسديد القرض؛
- **النتيجة:** يعطي المكلف بالدراسات رأيه حول الزبون ومدى إمكانية تقديم القرض له ويجب أن يبرر سبب حكمه بالاستدلال بالنتائج التي تحصل عليها.

**5- قرار البنك بشأن طلب القرض**

تتدخل المديرية العامة للبنك في قرار منح القروض في حالة واحدة وهي أن قيمة القرض المطلوبة بالنسبة لقروض الاستثمار التي تتجاوز 14 مليون دج، وبالنسبة لقروض الاستغلال التي تتجاوز قيمة القرض 8 ملايين دج، بحيث تقوم المديرية الجهوية بإبداء رأيها في ملف القرض ثم تقوم بإرساله للمديرية العامة أين ستقوم هذه الأخيرة بدراسته وتحليله للمرة الأخيرة وتراعي في ذلك جميع

القرارات السابقة ويصدر القرار النهائي من طرف المدير العام البنك الخارجي الجزائري إما بالرفض أو القبول، ففي حالة رفض تقديم القرض يقوم البنك بإرجاع الملف للزبون وإعلامه برأيه.

أما في حالة قبول القرض فيقوم البنك باستدعاء الزبون وإعلامه شفويا بالقرار والضمانات الواجب إحضارها حتى يتمكن من الحصول على القرض.

**6- إعداد اتفاقية القرض وصرف قيمته**

بعد موافقة البنك الخارجي الجزائري على منح القرض يتم الاتفاق مع الزبون على كل المعلومات المتعلقة بالقرض كنسبة الفائدة، جدول استهلاك القرض إذا تعلق الأمر بقروض الاستثمار، التزامات كل من البنك والزبون.

كما يتخذ البنك كل الإجراءات القانونية المتعلقة بالضمانات المقدمة والتي تتناسب قيمتها مع قيمة القرض وذلك من أجل ضمان استرجاع قيمة القرض وفوائده ثم يتم تسجيل اتفاقية القرض بعد توفر كل الشروط .

يقوم البنك بوضع القرض تحت تصرف الزبون عن طريق إصدار شيك للمقترض أو في حسابه المفتوح لدى البنك ، أو يفتح له حساب إذا لم يكن لديه.

وفي حالة قرض الاستثمار يتم تحديد مواعيد الاستحقاق جدول الاهتلاكات مع إنتاج سلسلة من أوراق الدفع الموافقة لهذه الآجال، وعموما تحدد الدفعات في البنك على أساس السداسيات مع العلم أنه تعطى للمقترض مدة من الدفع تقدر عموما لسنتين أوليتين من بدء نشاطه.

**7- متابعة عملية التأخر عن الدفع**

عند وصول تاريخ استحقاق الدفعة الأولى من القرض و لم تقم المدين بتسديدها فإن البنك يتخذ الإجراءات التالية:

- يرسل البنك إلى المقترض تذكير من أجل تنبيهه بوصول وقت التسديد، ومنحه 15 يوم لتسديد قيمة الدفعة والفائدة، وفي حالة عدم حضوره يبعث له إنذار وينتظره لمدة 15 يوم ويبين فيه أن البنك سوف يتخذ إجراءات قانونية ضده، وإذا لم يحضر يبعث له إنذار أخير و يمنحه مدة 15 يوم أخرى كمهلة أخيرة وهناك حالتين:

- إذا حضر المقترض يطلب له البنك تقديم سبب التأخر عن الدفع، فإذا كان هذا الأخير مقنع فإن البنك يمنحه فرصة لتسديد ما عليه، أما إذا كان سبب غير مقنع وثبت أنه يتهرب من دفع ديونه فإن البنك يطلب منه لتسديد كامل القرض أو يتعرض إلى متابعة قضائية؛
- إذا لم يحضر المقترض أو ثبت عدم قدرته على التسديد تماما فإن البنك يعين محامي من اجل اتخاذ الإجراءات القانونية ووضع الضمانات المقدمة حيز التنفيذ.

**المبحث الثاني: تقييم تجربة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المشاريع السياحية**

من خلال هذا المبحث قمنا بدراسة مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل بعض المشاريع السياحية خلال الفترة 2000-2011 وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بذلك و المتحصل عليها من طرفه.

**المطلب الأول: تطور حجم بعض الملفات المودعة و المقبولة، المرفوضة للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2000-2011**

منذ نشأة البنك الخارجي الجزائري تمثلت مهمته الأساسية في تمويل عمليات التجارة الخارجية، لكن مع بداية الثمانيات التي تزامنت مع نهاية مرحلة التخصص البنكي الذي كان مفروضا على كل البنوك التجارية بدأ هذا البنك بتمويل بعض المشاريع التي تنتمي لقطاعات مختلفة منها المشاريع السياحية وهي موضوع دراستنا.

# خاتمة عامة

تم الاعتماد في تحليلنا على عينة من الملفات المتوفرة في البنك الخارجي الجزائري وليس كلها.

**الجدول رقم (3-1): تطور عدد الملفات المودعة و المقبولة، المرفوضة للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2000-2011**

**الوحدة:ملف**

| السنوات / عدد الملفات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الملفات المودعة | 1 | 1 | 2 | 3 | 1 | 1 | 4 | 6 | 7 | 6 | 6 | 10 |
| عدد الملفات المقبولة | – | – | 2 | 3 | – | 1 | 1 | 1 | 2 | 4 | 5 | 10 |
| عددالملفات المرفوضة | 1 | 1 | – | – | 1 | – | 3 | 5 | 5 | 2 | 1 | – |
| % الملفات المقبولة إلى الملفات المودعة لكل 5سنوات | 57.14 | | | | | | 56.41 | | | | | |
| % الملفات المرفوضة إلى الملفات المودعة لكل 5سنوات | 42.85 | | | | | | 43.58 | | | | | |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

## خاتمة عامة

من خلال هذا الجدول الذي يمثل حجم الملفات المودعة و المقبولة، المرفوضة من قبل البنك الخارجي الجزائري ونسبتهما خلال الفترة الممتدة من 2000-2011 حيث قمنا بتسجيل الملاحظات التالية:

- **بالنسبة للملفات المودعة:**خلال الفترة 2000-2005 تم تسجيل حجم ضئيل من الملفات المودعة وقدرت ب9 ملفات، وهذا الأخير تبين أن المستثمرون لا يقبلون على هذا النوع من المشاريع وذلك بسبب الصعوبات التي تواجههم للاستثمار في هذا المجال، خصوصا تلك المتعلقة بالحصول على العقار الملائم لإقامته وعدم وجود تحفيزات كافية للاتجاه نحو الاستثمار فيه، وهذا ما يعكس عدم اهتمام السلطات به.

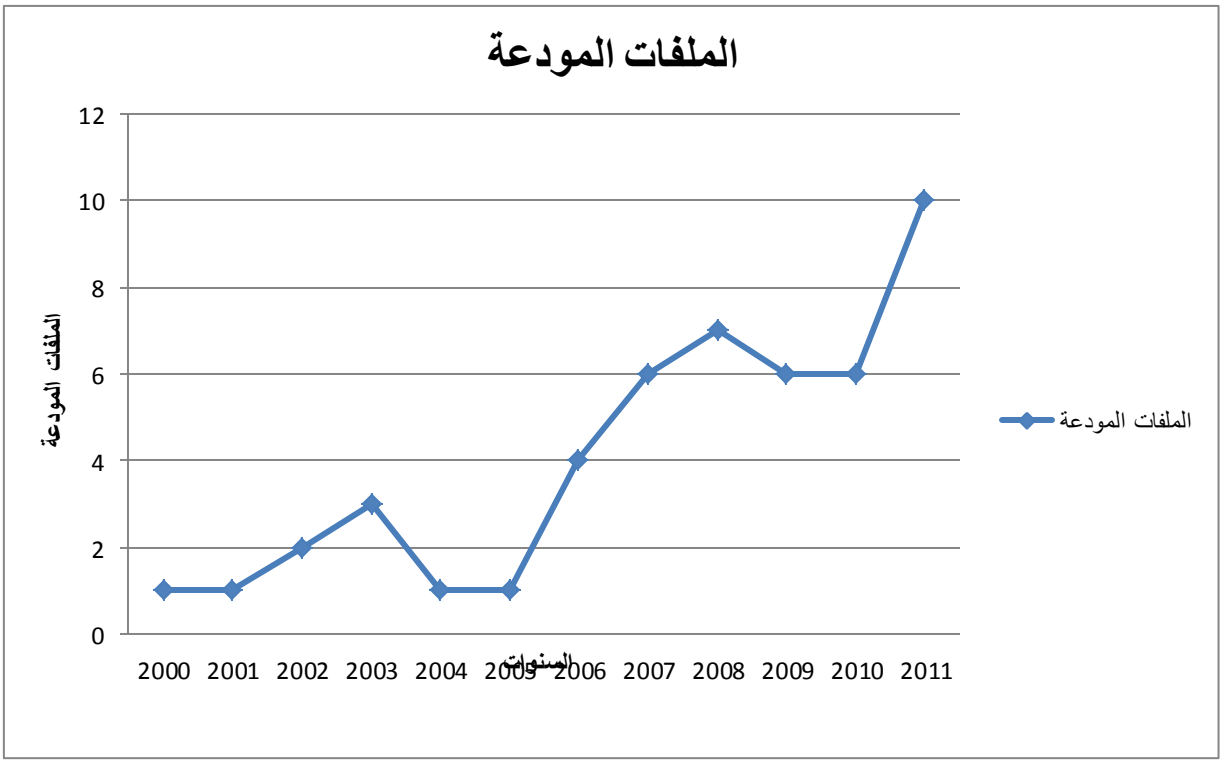
ونلاحظ أن عددها قد ارتفع في الفترة 2006-2011 بعد أن كادت أن تكون معدومة وذلك لأسباب التي ذكرناها أعلاه، حيث عرفت هذه الفترة تزايد مستمر مقارنة بالفترة السابقة إذ نجد أن في سنة 2006 بلغ عدد الملفات المودعة 4 ملفات وتواصلت في التزايد إلى سنة 2011 التي شهدت أعلى ارتفاعا لها يعود إلى تحسن الأوضاع الأمنية من خلال التكفل بالتغطية الأمنية للشواطئ والطرق المؤدية لها بفضل تواجد رجال الدرك في كل الولايات الأمر الذي أدى زرع الثقة في نفوس السياح و زيادة توافدهم بعد ما كان منعدما بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع من طرف السلطات وتشجيعها على الاستثمار بصفة عامة خاصة بعد إنشائها للأجهزة الداعمة التي تم دخولها أيضا في المجال السياحي، فاغلب الملفات المودعة تمت في إحدى الأجهزة وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى وجود جهة أخرى المتمثلة في الصندوق الوطني للتامين على البطالة، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية التي سمحت لهم باستغلال منطقة التوسع السياحي على المستوى الوطني.

## خاتمة عامة

وإذا قارنا حجم الملفات المودعة خلال هذه الفترة بالفترة السابقة نجدها قد ارتفعت محققة زيادة قدرها حوالي 30 ملفا و هذا ما يدل على رغبة المستثمرين من المزايا الممنوحة من طرف الأجهزة الداعمة و كذا زيادة الاهتمام بالاستثمار في هذا المجال.

وبالإضافة إلى الجدول السابق اعتمدنا في تحليلنا أيضا على المنحى التالي من أجل التوضيح أكثر:

**الشكل رقم (3-2): منحنى بياني يوضح حجم الملفات المودعة من قبل البنك خلال الفترة 2000-2011**




**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

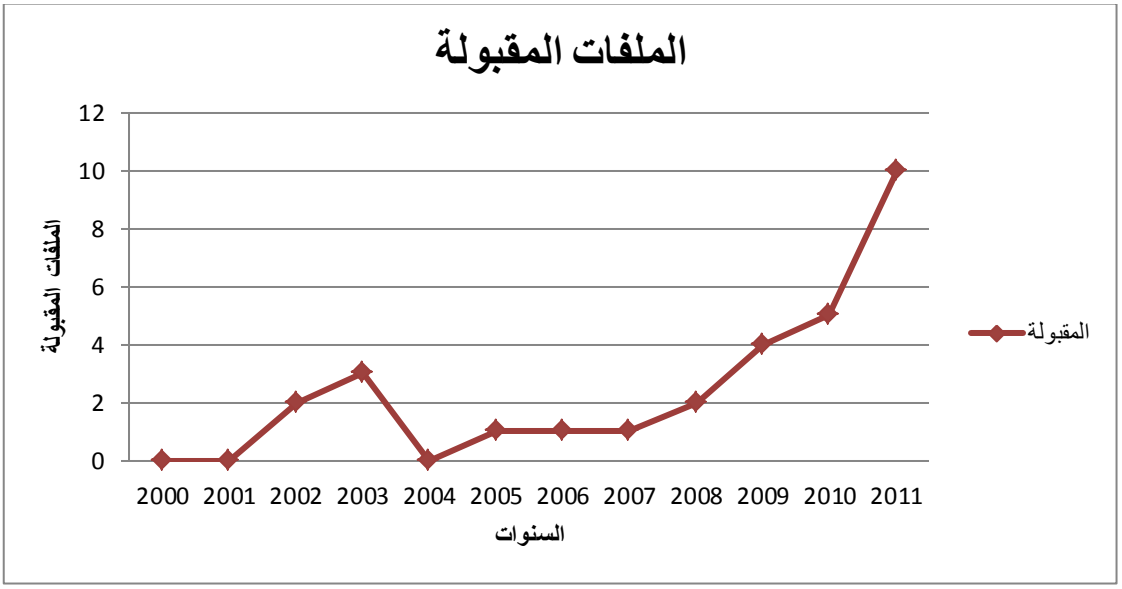
## خاتمة عامة

- **بالنسبة للملفات المقبولة:** بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وخلال الفترة 2000-2005 يظهر لنا من بين 9 ملفات التي تم إيداعها لدى البنك فإنه قد تم قبول 6 ملفات فقط، لكنه بالنظر إلى نسبة الملفات المقبولة إلى المودعة التي تمثل 57.14% نجدها مقبولة ، وهي تدل على أن البنك لا يمتنع من تمويل هذا النوع من المشاريع و إنما يمول منها تلك التي يمكنها من تحقيق إضافة له بصفة خاصة وللاقتصاد بصفة عامة.

أما خلال الفترة 2006-2011 نلاحظ أن عدد الملفات المقبولة من طرف البنك الخارجي الجزائري شهدت عدم استقرار في عددها أي سجلت ارتفاعا مقارنة بالملفات المودعة و يعود ذلك إلى أن الملفات المقدمة للبنك متوفرة على كل الشروط و الوثائق المطلوبة من طرفه.

وبالإضافة إلى الجدول السابق اعتمدنا في تحليلنا أيضا على المنحى التالي من أجل التوضيح أكثر:

**الشكل رقم(3-3): منحنى بياني يوضح حجم الملفات المقبولة من قبل البنك خلال الفترة 2000-2011**




**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

- **بالنسبة للملفات المرفوضة:** يظهر لنا من خلال الجدول وفي الفترة 200-2005 انه تم رفض 3 ملفات المتعلقة بالمشاريع السياحية أي ما يمثل نسبة 42.85% من الملفات المودعة و هي مرتفعة، ويعود سبب رفضها إلى نقص الطلب على القطاع السياحي خلال هذه الفترة بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر ككل و التي حالت دون توافد السياح، هذا ما جعل المستثمرون أيضا يبتعدون عن هذا المجال خصوصا على الشواطئ، مما أدت إلى التأثير السلبي على المشاريع السياحية الموجودة.

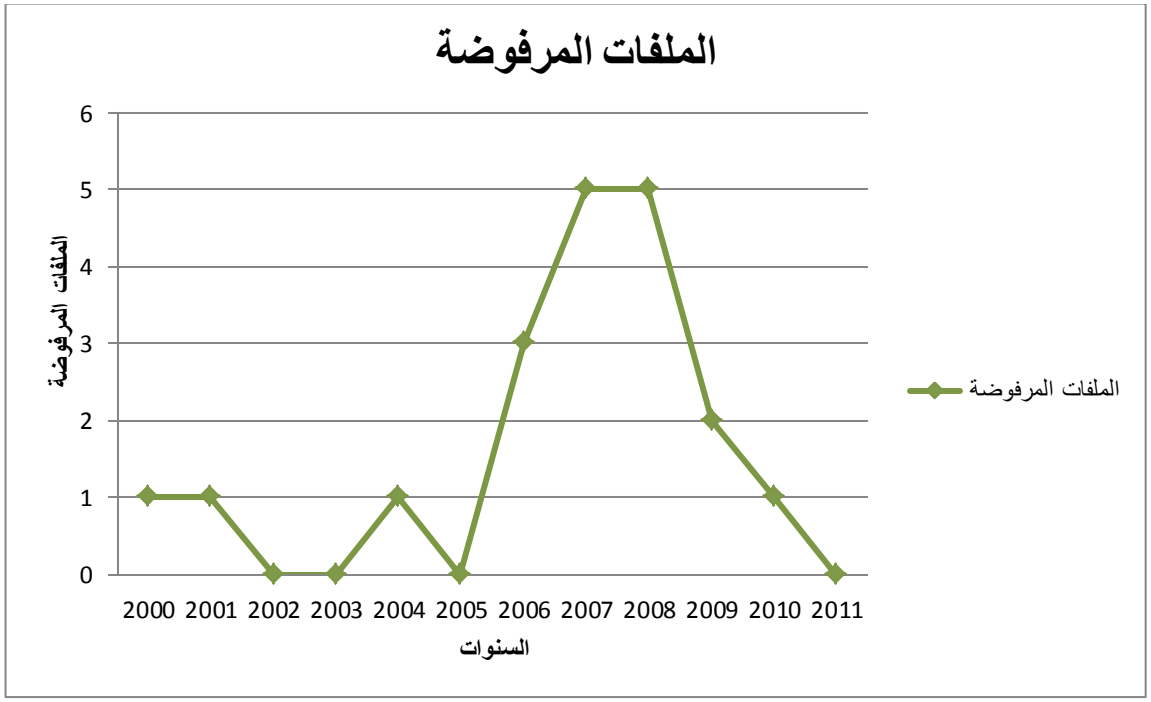
ونلاحظ أن عدد الملفات المرفوضة خلال الفترة 2006-2011 قد عرفت ارتفاعا في بداية الفترة ويعود ذلك إلى تخوف البنك من تمويل هذا النوع من المشاريع مع وجود خطر عدم الدفع بالإضافة إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقا و المتمثلة في عدم حصول المستثمرين على التصريحات من طرف الأجهزة المختصة، لكن منذ سنة 2009 بدأ عدد الملفات المرفوضة بالنسبة للملفات

## خاتمة عامة

المودعة تعرف انخفاضا ليصل سنة 2011 إلى انعدام الملفات المرفوضة وهذا يدل على أن البنك لم يعد يرفض تمويل المشاريع السياحية.

وبالإضافة إلى الجدول السابق اعتمدنا في تحليلنا أيضا على المنحى التالي من أجل التوضيح أكثر:

**الشكل رقم(3-4): منحنى بياني يوضح حجم الملفات المرفوضة من قبل البنك خلال الفترة 2000-2011**




**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

## خاتمة عامة

وفي الأخير يمكننا القول بان هناك تحسن في عدد الملفات سواء المودعة أو المقبولة والمرفوضة من طرف البنك، وفي المقابل فقد انخفض عدد الملفات المرفوضة.

**المطلب الثاني:أنواع المشاريع السياحية الممولة وغير الممولة من طرف البنك خلال الفترة2000-2011**

سوف نتطرق إلى عرض أنواع المشاريع السياحية التي تمت الموافقة على تمويلها وكذا المشاريع مرفوضة التمويل من طرف بنك الخارجي الجزائري عن طريق الجدول التالي:

تم الاعتماد في تحليلنا على عينة من الملفات المتوفرة في البنك الخارجي الجزائري وليس كلها.

**الجدول رقم (3-2): أنواع المشاريع السياحية المقبولة ومرفوضة التمويل للفترة 2000-2005.**

**الوحدة: مشروع**

| الفترة / نوع المشاريع | 2002-2000 | | 2005-2003 | |
|---|---|---|---|---|
| | ممولة | غير ممولة | ممولة | غير ممولة |
| مطاعم على الشواطئ | 1 | 0 | 2 | 0 |
| فنادق على الشواطئ | 0 | 0 | 1 | 3 |
| فنادق وسط المدينة | 1 | 0 | 1 | 0 |
| المجموع | 2 | 0 | 4 | 3 |

**المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

## خاتمة عامة

من خلال هذا الجدول الذي يبين نوع المشاريع السياحية الممولة وغير الممولة من طرف البنك الخارجي الجزائري قمنا بتقسيم الفترة 2000-2005إلى مرحلتين وهما:

**المرحلة الأولى 2000-2002**

خلال هذه المرحلة التي شهدت انخفاضا كبيرا في عدد المشاريع السياحية والتي تكاد تكون معدومة، كما أن المشاريع الموجودة ونظرا للمشاكل المؤثرة على نشاطها فقد لجأت للبنوك قصد إيجاد منفذ للخروج من مشاكلها التمويلية.

كما يلاحظ أيضا من الجدول أن البنك و بالرغم من تلك الأوضاع الصعبة إلا أنه قبل بتمويل مشروعين لأن المشروع الأول كان وسط المدينة أي هناك نوع من الأمن عكس الشواطئ والمشروع الثاني كان على الشاطئ لكنه كان يحقق دخلا إضافيا.

**المرحلة الثانية2003-2005**

خلال هذه المرحلة يتبين لنا أن نوع المشاريع التي يقبل عليها المستثمرين هي الفنادق والمطاعم، بالنسبة للفندق فقد قدرت عدد غرفه ب95 غرفة بالإضافة إلى توفر مرافق للتسلية، أما الفندق الذي أقيم في وسط المدينة فقد كانت عدد غرفه 20 غرفة، هذا بالنسبة للملفات الممولة أما بالنسبة للغير الممولة فعددها 3 فنادق، ويعود سبب رفضه لهذه الملفات إلى أن السياح خلال هذه الفترة يميلون إلى المخيمات عوض الفنادق بسبب توفر الأمن وبالتالي كان الطلب عليها قليل لذلك رفض البنك تمويل تلك المشاريع، كما أن زيادتها قد يؤثر على مردودية المشاريع فيما بينها وهذا ينعكس سلبا على حصيلة القروض الممنوحة.

## خاتمة عامة

ومن خلال بعض المعطيات المتحصل عليها من طرف البنك المتعلقة بتمويل المشاريع السياحية من زاوية تطور حجم الملفات خلال الفترة 2000-2005 قد شهدت تغيرات كبيرة من خلال مرحلتين أساسيتين والتي عرفت وتيرة ضعيفة لعدد الملفات المودعة، كما أن قبول البنك لتمويل هذه الملفات كان نوعا ما مقبولا مقارنة مع حجم الطلب السياحي الذي كان ضعيفا، وقد انحصرت تمويلات البنك كلها على الفنادق و المطاعم فقط وهذه عكس ما سنراه في الفترة الثانية من 2006-2011.

## الجدول رقم (3-3): أنواع المشاريع السياحية المقبولة ومرفوضة التمويل للفترة 2006-2011

**الوحدة: مشروع**

| الفترة نوع المشروع | 2006 | | 2007 | | 2008 | | 2009 | | 2010 | | 2011 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ممولة | غ ممولة | ممولة | غ ممولة | ممولة | غ ممولة | ممولة | غ ممولة | ممولة | غ ممولة | ممولة | غ ممولة |
| المخيمات | 0 | 0 | 1 | 2 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الفنادق | 0 | 2 | 0 | 3 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 |
| مطاعم الوجبات السريعة | 2 | 1 | 2 | 2 | 2 | 0 | 2 | 1 | 1 | 0 | 4 | 0 |
| مطاعم متنقلة على الشواطئ | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 2 | 0 | 0 | 0 |
| قاعات الشاي وتقديم الحلويات | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 |
| مراكز كراء ألعابالتسلية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 2 | 3 | 3 | 7 | 2 | 4 | 5 | 2 | 4 | 0 | 7 | 0 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

## خاتمة عامة

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك أنواع جديدة من المشاريع السياحية التي لم تكن ممولة من طرف البنك خلال الفترة السابقة، وتتمثل في المطاعم المتنقلة والمخيمات وقاعات الشاي وتقديم الحلويات بالإضافة إلى مراكز كراء ألعاب التسلية، كما يلاحظ أن المشاريع الممولة من طرف البنك تنحصر بصفة كبيرة في المطاعم التي تقدم وجبات سريعة ب 17 مطعم، ثم تأتي بعدها الفنادق ب8 فنادق، ثم المخيمات ب 6 مخيمات، ثم المطاعم المتنقلة ب 4 مطاعم وأخيرا نجد مطاعم الشاي ومراكز كراء ألعاب التسلية بنفس عدد المشاريع وهو 2.

وبالتالي قد عرف البنك استقطاب كبير لملفات تمويل المشاريع السياحية والتي تم الموافقة على عدد كبير منها مقارنة بعدد رفضها، ويعود سبب هذا الرفض إلى أن المستثمرين في الفنادق يواجهون مشكل العقار لأن مدة الإيجار للأراضي التي منحتها الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ANDT تقدر ب 30 سنة و هي غير كافية من وجهة نظر البنك.

أما بالنسبة للملفات المرفوضة المتعلقة بالمطاعم فسبب رفضها يعود إلى أن إقامتها غير مناسبة، لأنها بعيدة عن الشواطئ فالمستثمرون لم يجدوا أماكن أفضل داخل التوسع السياحي.

أما بالنسبة للمخيمات ومراكز كراء ألعاب التسلية فاحتلت المرتبة الأخيرة، ويعود ذلك أن الملفات المقدمة تكون ناقصة من تصريحات ANDT.

**المطلب الثالث: حصيلة تمويل المشاريع السياحية من طرف البنك الخارجي الجزائري**

لقيام أي مستثمر بمشروع لابد له من تمويله برأسمال كافي، حيث يدفع جزء من هذا المبلغ من حسابه الخاص و الجزء المتبقي يتحصل عليه من خلال اللجوء إلى الاقتراض المصرفي.

فمن اجل معرفة معرفة النسبة التي يساهم بها البنك الخارجي الجزائري في تمويل بعض المشاريع السياحية يكون ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول(3-4): حجم تمويل البنك الخارجي الجزائري لبعض المشاريع السياحية للفترة 2000-2005**

**الوحدة: ألف دج.**

| الفترة / البيان | 2000 – 2002 | | 2003 – 2005 | |
|---|---|---|---|---|
| | الفنادق | المطاعم | الفنادق | المطاعم |
| مبلغ القرض الممنوح من قبل البنك الخارجي الجزائري | 36000 | 19000 | 6400 | 2000 |
| مبلغ التكلفة الإجمالية | 95000 | 24000 | - | - |
| نسبة التمويل% | 37.89 | 79.16 | - | - |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

## خاتمة عامة

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن نسبة مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل بعض المشاريع السياحية خلال الفترة 2000-2005، حيث قمنا بتقسيمها إلى مرحلتين هما:

**المرحلة الأولى2000- 2002**

قام البنك بتمويل نسبة 73.89 % من المشاريع السياحية المتمثلة في الفنادق من مبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع وهي نسبة منخفضة بتمويل المطاعم على الشواطئ بنسبة 79.16% من التكلفة الإجمالية للمشروع مما يؤكد أن البنك يسعى إلى منح حد أقصى للتمويل في ظل القانون المسموح به أي 80% من تكلفة المشروع.

**المرحلة الثانية 2003- 2005**

تحصلت المشاريع السياحية على تمويل من قبل البنك بغرض الاستمرار في نشاطها، حيث منحت لها قروض قصيرة الأجل لمدة سنة واحدة بالنسبة للفنادق و المطاعم مع تجديدها، فالفنادق حصلت على تمويل لمدة 8 سنوات متتالية و بلغت القرض الممنوح 6400000 دج، أما المطاعم فقد تم تجديد المدة ب 5 سنوات متتالية بقرض يقدر ب2000000 دج، والملاحظ هنا أن البنك ورغم المخاطر عدم الدفع التي كانت تميز هذا النوع من المشاريع الناتجة عن تدهور القطاع السياحي بسبب ما خلفته الأوضاع الأمنية التي أدت إلى نقص توافد السياح، رغم ذلك فان البنك يبذل كل جهوده من اجل تشجيع هذه المشاريع على مواصلة نشاطها عن طريق التمويل من جهة، ومن جهة أخرى عدم منح القرض الذي لا يضمن استرداد مبلغه.

فاتفاقية القرض المبرمة بين البنك و المستثمر تفرض تطبيق الشروط المحددة فيها و المتمثلة في الوفاء بأقساط القرض المحدد ضمن جدول تسديد القرض بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليه، مع

الاستفادة من فترة إعفاء من الدفع التي قد تكون من سنة إلى سنتين وذلك حسب نوع المشروع، في المقابل يتم دفع قيمة الفوائد خلال مدة القرض و حتى خلال فترة الإعفاء وذلك حسب سعر الفائدة في البنك بحيث يكون مختلف من فترة لأخرى تبعا للنشاط الممارس.

للدلالة أكثر حول تأثير ذلك على البنك و ما هو حجم المشاكل التي تواجهه والتي يمكن تجسيدها من وجهة نظر البنك و ذلك من خلال معرفة حجم المبالغ المسددة من قبل المستثمرين خلال مرحلتين، قمنا بوضع الجدول التالي:

**الجدول (3-5): حجم القروض المسددة للفترة 2000-2005**

**الوحدة: ألف دج**

| الفترة / البيان | 2000-2002 | 2003-2005 |
|---|---|---|
| المبالغ المستحقة | 55000 | 8400 |
| المبالغ المسددة | 55000 | 8275 |
| نسبة المبالغ المسددة إلى المبالغ المستحقة % | 100 | 98.51 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

من خلال الجدول نلاحظ أن المرحلة الأولى كانت نسبة الوفاء بالالتزامات البنك 100% و لم يواجه أي مشاكل في استحقاقها و هذا ما يدل على أن فترة الإعفاء التي منحها البنك كامتياز لأصحاب المشاريع السياحية سمحت لهم بتسديد القروض في وقتها المحدد و عدم الوقوع في مشاكل

عدم الدفع، أما في المرحلة الثانية فقد شهد البنك مشكل عدم تسديد الالتزامات التي قدرت ب 125000 دج من رغم تخفيض معد الفائدة إلا أنه المستثمر لم يسدد ما عليه، لكن البنك كان يتطلب عليه اتخاذ إجراءات كفيلة لاسترداد أمواله التي تم ذكرها في المبحث الأول، فقام بملاحقته قضائيا عن طريق تعيين محامي، فقد دامت القضية عدة سنوات بسبب طول الإجراءات القانونية، وقد استطاع المحامي في الأخير الحصول على تصريح من المحكمة حول الحجز على المطعم، لكن المستثمر حضر بعد ذلك إلى البنك و قد تم الاتفاق معه على وضع جدول جديد لتسديد الدفعات مع تطبيق عقوبة رفع سعر الفائدة وزيادة 0.5% إلى المعدل المتفق عليه من قبل، بالإضافة إلى دفع فائدة بمعدل 8.5% للسنوات التي لم يدفع فيها المبلغ القرض.

عموما يمكن القول بأن الإجراءات المتخذة من قبل البنك باللجوء إلى القضاء لا تمكنه من استفاء حقوقه كاملة لأنها تدوم لعدة سنوات و في المقابل هذه الإجراءات تتطلب من البنك تكاليف من أجل الحصول على تغطية حقوقه، لذلك لا بد على البنك من المتابعة الدورية لوضعية المشروع عن طريق الزيارات الميدانية.

**الجدول رقم (3-6): تطور نسبة تمويل المشاريع السياحية من قبل البنك الخارجي الجزائري للفترة 2006- 2011**

**الوحدة: ألف دج**

| السنوات البيان | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مبلغ القرض الممنوح من طرف البنك الخارجي الجزائري | 6500 | 9400 | 5500 | 37400 | 135967 | 52200 |
| مبلغ التكلفة الإجمالية | 9286 | 13427 | 7858 | 53429 | 262030 | 74571 |
| نسبة التمويل % | 70 | 70 | 70 | 70 | 51.89 | 70 |
| نسبة التغير % | - | 0 | 0 | 0 | -18.11 | 18.11 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة مساهمة البنك الخارجي الجزائري للمشاريع السياحية خلال الفترة 2006-2011:

في السنوات الأولى2006-2009كانت نسبة التمويل من طرف البنك ثابتة و التي قدرت ب70 %من مبلغ التكلفة الإجمالية لكل مشروع سياحي، لكن في سنة 2010 انخفضت هذه النسبة ب 18.11% من مبلغ التكلفة الإجمالية بسبب المشروع الممول من طرف البنك بنسبة 40%و الذي لم يتم في إطار الوكالات الداعمة، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة البنك سنة 2011 قد ارتفعت لتصل إلى

70% أي بزيادة قدرها 18.11%، مما يدل على أن البنك يمنح التمويل بقدر يقارب الحد الأقصى المحدد وذلك بسبب كسبه لخبرة عالية في التعامل مع هذه المشاريع و قلة الأخطار التي كانت تحوم عليها و تحول دون تمويله لها لسنوات سابقة.

كما أن هذه المشاريع كانت تتم في إطار الأجهزة الداعمة حيث جزء من سعر الفائدة كانت تتحمله خزينة الدولة والمقدر ب2 %بالنسبة للمشاريع التي كانت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 3% إذا كانت تتم في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وهنا يمكننا طرح التساؤل التالي هل البنك لا يواجه مشاكل استرداد أمواله في ظل تحمل الخزينة لجزء من سعر الفائدة؟

نستطيع الإجابة على هذا التساؤل بعد ما تعرفنا على حجم القروض المسددة خلال هذه الفترة أن البنك لم يواجه مشاكل عدم تحصيل القروض إلا من طرف عميل واحد فقط الذي كان يتمثل مشروعه في مطعم متنقل على الشاطئ حيث أنه قام بتسديد السداسي الأول من ستة 2009و لقد لجأ البنك إلى اتخاذ الإجراءات التي تم ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل لكن العميل لم يستجيب لها و بالتالي قام البنك بتعيين محامي من أجل المتابعة القضائية قصد الحصول على تصريح من المحكمة قصد التصرف في الضمانات المقدمة من طرف المستثمر للبنك، و تعتبر هذه المرحلة الوحيدة حتى سنة2011التي واجهها عند تمويله لهذا النوع من المشاريع.

أما بالنسبة للمشاريع الأخرى فهناك من قام بتسديد ما عليه من التزامات كاملة و أخرى لم تصل تواريخ استحقاقاته وهذا ما يدل على أن المشاريع تسيير بشكل جيد وتحقق مدا خيل جيدة مكنتها من تسديد القروض التي حصلت عليها من البنك، كما أن مدة الإعفاء التي تحصلت عليها قد ساعدتها على ذلك، بالإضافة إلى الإعفاءات الجبائية والشبه الجبائية التي منحتها لها الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار المقدرة ب 5سنوات للمشاريع المرتبطة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و3سنوات للمشاريع التي تمت في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وأخيرا يمكننا القول بأن هذه الهيئات التي قامت الدولة بإنشائها ساعدت المستثمرين و شجعتهم على الدخول في مجال الاستثمار في هذا القطاع و كذا قطاعات أخرى، وكذلك البنك الذي يقوم بتمويلها.

**المطلب الرابع: المقارنة بين حجم المشاريع الممولة من طرف البنكفي قطاع السياحة والقطاعات الأخرى**

سنحاول في هذا المطلب إبراز نصيب قطاع السياحة من تمويلات البنك من خلال مقارنتها بحجم التمويل الممنوح من طرفه إلى القطاعات الأخرى، ويتم ذلك بعد معرفة ما تمثله المشاريع السياحية بالنسبة لعدد من بعض المشاريع للقطاعات الأخرى.

ويكون ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم(3-7): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف البنك حسب القطاعات للفترة 2006-2011**

**الوحدة: مشروع**

| السنوات / القطاع | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | المجموع | النسبة | المرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البناء | 6 | 6 | 48 | 22 | - | 30 | 112 | 70 | 1 |
| السياحة | 2 | 3 | 2 | 5 | 4 | 6 | 22 | 13.75 | 2 |
| الصناعة | 2 | 2 | 1 | 1 | 2 | 1 | 9 | 5.62 | 4 |
| خدمات | 4 | 2 | 1 | - | 7 | 3 | 17 | 10.62 | 3 |
| المجموع | 14 | 13 | 52 | 28 | 13 | 40 | 160 | 100 | - |

**المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

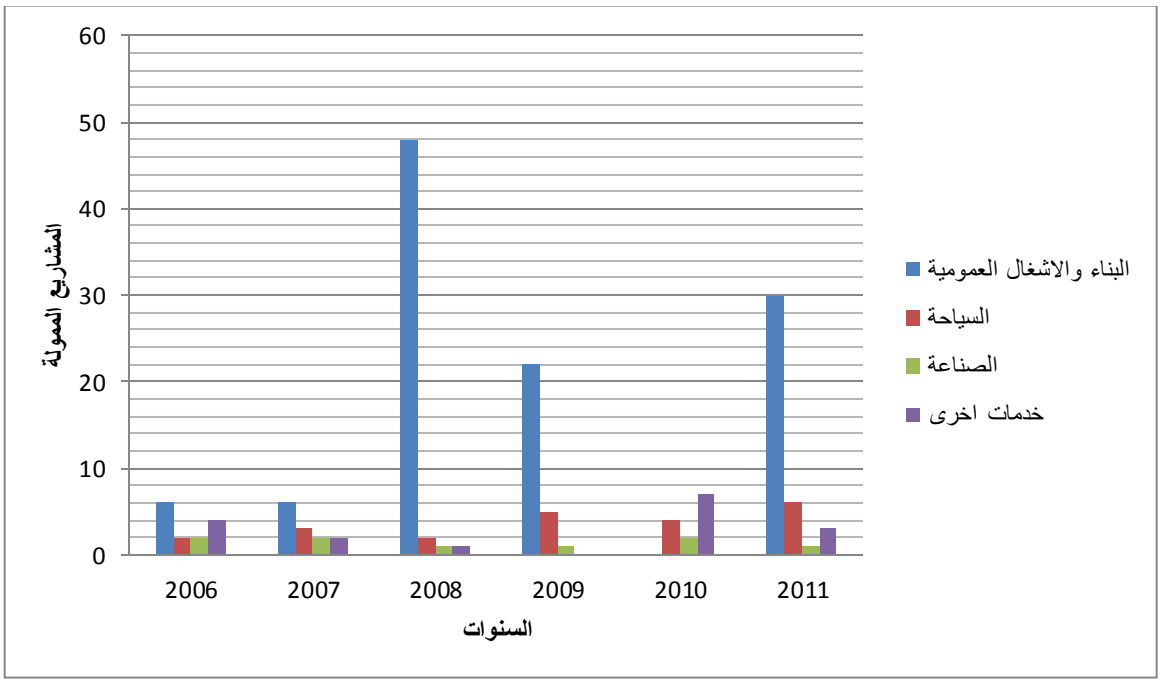
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر عدد من المشاريع هي تلك المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية مما يبرز رغبة البنك في تمويل مثل هذه الأنشطة لما تعكسه من آثار ايجابية على التنمية ونظرا لما تحققه من مردودية أيضا، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 70% من عدد المشاريع الإجمالية، ثم يأتي قطاع السياحة بنسبة 13.75 %لتحتل بعد ذلك المؤسسات التي تقدم خدمات أخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 10.62%، أما المرتبة الأخيرة فكانت نصيب قطاع الصناعة ب 5.62%.

أما بالنسبة لباقي القطاعات التي لم يتم ذكرها كقطاع النقل، الزراعة وقطاع التجارة، فإن البنك لم يقم بتمويلها بسبب أن هناك مشاريع كبيرة في قطاع النقل وهذا ما يؤدي إلى تشبعه، أما قطاع

الزراعة فطناك بنوك أخرى تقوم بتمويله فهو يخرج عن نطلق تخصص البنك، وأخيرا قطاع التجارة فإن قانون البنك الأساسي يمنعه من تمويله.

ومن أجل توضيح أكثر لتطور عدد المشاريع التي قام بتمويلها البنك في قطاع السياحة ومقارنته بالقطاعات الأخرى خلال الفترة 2006-2011 سنتعرض إلى الشكل التالي:

**الشكل رقم(3-5): تطور حجم المشاريع الممولة من طرف البنك الخارجي الجزائري حسب القطاعات للفترة 2006-2011**




**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أن البنك قام بتمويل المشاريع المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية بصفة كبيرة حتى سنة 2010 أين لا يوجد مشاريع في هذا القطاع، ويعود سبب ذلك إلى القيود التي وضعتها الدولة عند إقامة مثل هذه المشاريع، ولكن عاودت الارتفاع سنة 2011 لتحتل المرتبة الأولى قبل القطاعات الأخرى.

## خاتمة عامة

أما بالنسبة لقطاع السياحة فإنه من سنة 2006 حتى 2011 وهو يعرف عدم الاستقرار في المشاريع، حيث شهد أعلى ارتفاع له سنة 2011 ويحتل المرتبة الثانية خلال أغلب السنوات.

أما المؤسسات التي تقدم الخدمات ما عدا الخدمات المتعلقة بالسياحة فقد شهدت مشاريعها أعلى ارتفاع لها سنة 2010، وتحتل المرتبة الأولى خلال هذه السنة بالرغم أنه لم يكن هناك أي مشروع في السنة السابقة لها.

وأخيرا قطاع الصناعة فهو أيضا عرف عدم استقرار في عدد المشاريع، كما أنها تعتبر منخفضة حيث احتلت المرتبة الأخيرة في أغلب السنوات.

وللتعريف أكثر على دور البنك الخارجي الجزائري في تمويل المشاريع السياحية سنحاول التركيز على حجم القروض الممنوحة لقطاع السياحة ومقارنتها مع باقي القطاعات حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم(3-8): تطور حجم التمويل الممنوح من طرف البنك الخارجي الجزائري حسب القطاعاتللفترة 2006-2011**

**الوحدة ألف دج**

| السنوات / القطاع | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | المجموع | النسبة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البناء | 7000 | 14000 | 58000 | 118000 | – | 270000 | 467000 | 39.36 | 1 |
| السياحة | 6500 | 9400 | 5500 | 37400 | 135967 | 52200 | 246967 | 20.82 | 3 |
| الصناعة | 140000 | 60000 | 22000 | 77000 | 33000 | 116000 | 448000 | 37.76 | 2 |
| خدمات | 4800 | 1300 | 900 | – | 13000 | 4500 | 24500 | 2.06 | 4 |
| المجموع | 158300 | 84700 | 86400 | 232400 | 181967 | 442700 | 1186467 | 100 | – |

**المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

من خلال الجدول يلاحظ أن النسبة الأعلى من حجم التمويل الممنوح من قبل البنك هي الموجهة لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث قدرت ب 39.36% ، لتحتل بذلك المرتبة الأولى.

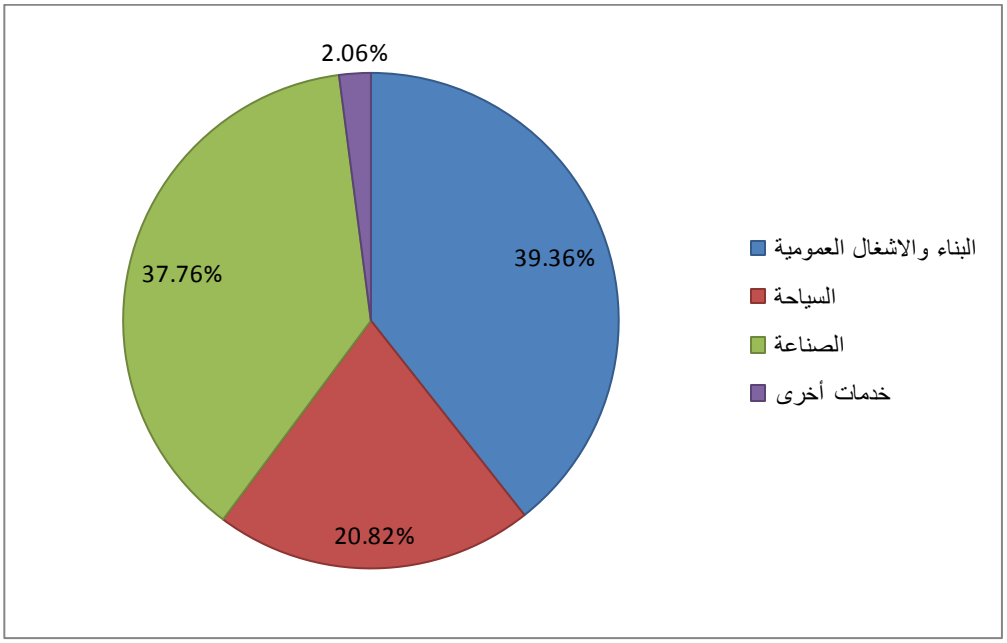
ويحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية بنسبة 37.76%، رغم أنه تم الملاحظة من الجدول السابق أن عدد المشاريع لهذا القطاع الممولة من البنك منخفضة، ويعود ذلك إلى أن الأموال التي يتطلبها إنشاء مثل هذه المشاريع.

أما بالنسبة لقطاع السياحة فقد حجم التمويل الممنوح من طرف البنك تمثل 20.82% لتحتل بذلك المرتبة الثالثة، وهذا ما يدل على رغبة البنك في تمويل مثل هذه الأنشطة الثلاثة في القطاعات الحيوية والتي لازالت تحتاج إلى الاستثمار.

أما المرتبة الأخيرة كانت من نصيب المؤسسات التي تقدم خدمات أخرى من غير الخدمات السياحية بنسبة 2.06% وهي نسبة ضئيلة جدا.

ويمكن تلخيص ذلك وبيان نصيب كل قطاع من تمويلات البنك عن طريق الشكل التالي:

**الشكل رقم(3-6): نصيب قطاع السياحة من تمويلات البنك مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2006-2011**




**المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.**

من خلال الدائرة النسبية التي تبين حجم التمويل الممنوح من قبل البنك الخارجي الجزائري لكل قطاع على حدي، وتوضح أيضا نصيب قطاع السياحة من هذا التمويل، والذي يسمح بإنجاز مجموعة من المشاريع التي تساهم في توفير مناصب عمل و تطور الاقتصاد.

# خاتمة عامة

## خاتمة الفصل

بعد عرضنا لهذا الفصل يمكننا القول بأن البنك الخارجي الجزائري من الرغم من أنه لم تكن لديه خبرة في تمويل المشاريع السياحية بالإضافة إلى سوء الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر قبل سنة 2000 إلا انه قام بتمويلها خاصة منها الفنادق والمطاعم التي كانت تتم في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ سنة 2000 والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الأمر الذي دفع بالبنك إلى زيادة تمويلها له، حيث وصلت إلى قبولها كاملة إذ بلغت التكلفة الإجمالية للقرض تقارب الحد الأقصى، ومنه اتسع نشاط البنك من خلال قيامه بتمويل مشاريع سياحية جديدة كقاعات تقديم الشاي والمطاعم المتنقلة على الشواطئ بالإضافة إلى المخيمات.

لكن هذا لايعني أن البنك لم يواجه أي مخاطر عند اتساع نشاطه التمويلي للمشاريع السياحية، بل تعرض إلى عدم تحصيل نسبة ضئيلة من القروض الممنوحة بسبب ظروف شخصية متعلقة بالمستثمر السياحي، الأمر الذي دفعه إلى تطبيق الإجراءات القانونية ضده من أجل استرجاع حقوقه.

# خاتمة عامة

# خاتمة عامة

في ختامنا لهذه الدراسة التي أظهرت لنا أن السياحة تعتبر إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في المرحلة الحالية التي تعيشها الجزائر، وبالرغم من ما تزخر به دولتنا من ثروات سياحية هائلة التي يمكن أن تجعلها مؤهلة أكثر من غيرها، إلا أن قطاع السياحة بقي منسيا ومهملا مما جعله اليوم يفتقر إلى العناصر الأساسية التي تمكنه من مسايرة حركة السياحة الدولية، خاصة وأنها ثروة لا تزول عكس المحروقات، فهي أثرى منه في عدة مجالات.

والشيء الأكيد هو أن تأخر السياحة في بلادنا هو تحصيل حاصل للتأخر التي تتميز به كل القطاعات الاقتصادية الأخرى للدولة، فقد وجدت السياحة نفسها أمام مجموعة من القيود العميقة التي ساهمت في تأخر الاستثمار السياحي.

فبعد تسليط ضوء دراستنا على دور القروض البنكية في تمويل السياحة، تأكدنا من فكرة أن النشاط السياحي كونه قطاع اقتصادي يتطلب تنميته وبقاءه مادام أنه يساهم بدور فعال في زيادة المداخيل المحلية خاصة في ظل العجز الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني حاليا، وبالرغم من ذلك فإن المشاريع السياحية لم تصل إلى المكانة المطلوبة، لذلك سوف نحاول معرفة ذلك من خلال مساهمة البنك الخارجي الجزائري الذي قام بتمويل المشاريع السياحية خلال الفترة 2000-2011، يمكننا عرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

# خاتمة عامة

## النتائج

لقد تناولنا في دراستنا دور القروض البنكية في تمويل المشاريع السياحية، وذلك باللإعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري، فتمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

1- مهما إختلف نوع المشروع السياحي إلا أنه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية، فالاستثمار السياحي من الاستثمارات الثقيلة التي تحقق عوائد في الآجال المتوسطة والطويلة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2- تعتبر السياحة قطاعاً اقتصادياً يجب الإهتمام به لأنه محور أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا لا يكون إلا بوجود جهود مشتركة بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق خطة تنموية شاملة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

3- رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند قيامه بتمويل المشاريع السياحية التي تتميز بالموسمية، إلا أنه قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت في الشروط ، لكن هذا لم يمنع من حدوث المخاطر بسبب نقص المتابعة الميدانية من طرف البنك **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

4-لم يواجه البنك حالات كثيرة لعدم دفع المستحقات وهذا ما يدل على إستفادة المستثمرين من الإمتيازات البنكية المتمثلة في أسعار الفائدة المدعمة وكذا المزايا الجبائية والشبه الجبائية من طرف الهيئات الداعمة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

## الاقتراحات

إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وذلك حسب المعلومات التي تم الحصول عليها، ومنه لا يمكننا اعتبارها أنها قد أحاطت بكل جوانب الموضوع

## خاتمة عامة

وبكل أبعاده نظرا لإتساعه كونه يدرس جانبين هما : القروض البنكية والسياحة، فمن هذا المنطلق نود اقتراح بعض النقاط التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية:

1- إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية كما هو معمول به في كثير من الدول المتطورة سياحياً.

2- الأخذ بعين الاعتبار منافسة البلدان المجاورة وذلك عن طريق وضع الدولة لمقاييس متناسبة مع خصوصية القطاع.

3- إنشاء مكاتب تعمل على ترقية وتسويق المنتج السياحي الوطني في الأسواق الخارجية بالاعتماد على طرق حديثة ومتجددة.

4- وضع مخطط يصف بشكل عام كل المشاريع السياحية بجميع أنواعها وأحجامها وهذا بالتنسيق مع المستثمرين والخبراء في هذا المجال قصد دمج المشاريع السياحية ضمن العملية التنموية.

5- تنمية الكفاءات البشرية من أجل النهوض بقطاع السياحة وتحسين تقديم الخدمات السياحية.

# المراجع

# المراجع

## أولا: باللغة العربية

### I- الكتب


1- إبراهيم مختار، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، المكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1993.

2- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات و تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

3- أحمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتب، طبعة1، القاهرة، 2001.

4- أحمد غنيم، صناعة القرارات الإئتمان والتمويل في اطار الإستراتجية الشاملة للبنك، طبعة1، مصر، 1997/ 1998.

5- إسماعيل أحمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002.

6- جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 1999.

7- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 1987.

8- حمدان بن طارق عبد العالي، تقييم إداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999.

9- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2002.

# المراجع

10-حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، طبعة1، الأردن، 2001.

11-حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، طبعة2، جامعة الزيتونة الأردنية، 2006.

12-حميدات محمود، النظريات في المؤسسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

13-خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، طبعة 1، الإردن، 2008.

14-خالد كواش، السياحة: مفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007.

15- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصرفي، مصر، 2000.

16-الرشيد عبد المعطي، جودة احمد محفوظ، إدارة الائتمان، دار النشر والتوزيع، عمان، 1999.

17- رضا رشيد المعطي، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن،1999.

18- رضوان وليد العمار، النقود والمصارف، القاهرة، كلية الاقتصاد، بدون سنة.

19- رعد مجيد العاني، الاستثمار و التسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، طبعة1، الأردن، 2008.

20- سراب إلياس و آخرون، تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، طبعة1، عمان، الأردن، 2002.

21-سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 1996.

# المراجع

22-سمير جميل حسين الفتلاوي، العقود التجارية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

23-السيد دودي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.

24- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000.

25- صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية السياحة الدولية، دار الهناء للطباعة و النشر، مصر، 1992.

26- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة02، الجزائر، 2003.

27- عبد الرحيم أحمد الطاهر، تسويق الخدمات السياحية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

28- عبد الغفار حنفي، البورصات والمؤسسات المالية، مصر، الدار الجامعية، 2002.

29- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

30- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

31- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.

32- عبد اله جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

33- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصاريف، الجامعة المفتوحة، 1994.

34- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

35- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

# المراجع


36- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة: الأساسيات و المبادئ، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003.

37- محسن احمد الخضيري، الإئتمان المصرفي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1987.

38- محمد البنا، اقتصاديات السياحة و الفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

39- محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، طبعة1، الإسكندرية، مصر، 2007.

40- محمد الصيرفي، السياحة و البيئة، دار الفكر الجامعي، طبعة1، الإسكندرية، مصر، 2007.

41- محمد عبد الفتاح البصير، إدارة البنوك، دار المناهج للتوزيع، طبعة 1، الأردن، 2006.

42- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، طبعة 2، الإسكندرية، 2000.

43- محمد محمود عبد ربه، دراسة في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

44- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

45- محمد منير الحجاب، الإعلام السياحي، دار الفجر، طبعة1، القاهرة، مصر، 2002.

46- محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

47- مروان السكر، مختارات من الإقتصاد الوطني، دار المجدلاوي للنشر، طبعة1، عمان، 1999.

48- مصطفى رشيدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعية، مصر، 1985.

49- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992.

# المراجع

50- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، طبعة1، عمان، الأردن، 2010.

51- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، العراق، مديرية دار الكتب لطباعة والنشر،1995.

52- نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

53- نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة 1، عمان، الأردن،2005.

54- نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة2، الأردن، 2007.

55- يسرى دعبس، إقتصاديات السياحة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، طبعة1، الإسكندرية، 2007.

**II- الأطروحات**

1- ايت وازو زاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر، 2012/ 2013.

2- إيديوح جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في البنك التجاري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2001.

3- عبد القادر بودي، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، الجزائر، 2006/2005.

4- لويزة قويدر، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010/2009.

5- محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007/2006.

**III- الرسائل**

1- إبراهيم بوكراع، إدارة القروض البنكية وتسيير مخاطرها، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004/ 2005.

2- أمنية خليفة، القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002/ 2003.

3- بشيرة عالية، السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي، جامعة الجزائر2، كليةالعلوم الاجتماعية والانسانية، رسالة ماجستير في علة الاجتماع الثقافي، الجزائر،2010/2009.

4- بن الصم أحمد، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2002.

5- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2011.

6- دليلة مسدودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، الجزائر، 2009/2008.

7- ريان دريوش، دراسة الاستثمارات السياحية في الاردن، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997/1996.

# المراجع

8- سارة عبيدات، سمية سرحان، القروض ومعايير منحها في البنوك التجارية ، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستيير في العلوم الإقتصادية، المدية، 2008/ 2009.

9- سعاد صديقي،دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية،جامعة قسنطينة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2006/2005.

10- صادي خديجة، محاولة تقنية للشبكات العصيبة الاصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القرض، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998– 1999.

11- صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في علوم التسير، الجزائر، 2007/2006.

12- عادل هبال، إشكالية القروض المتعثرة، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/ 2012.

13- عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر و افاق تطويرها، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستيير في علوم التسيير، 2006/2005.

14- عبد الكريم دحموني، تنمية وتطوير السياحة الصحراوية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007/2006.

15- فدوى بليل، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2011.

16- قاسيمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، جامعة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستيير في علوم التسيير، الجزائر، 2009/2008.

17- مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، 2010/2009.

18- نكوري أسماء، عصرنة النظام المصرفي الجزائري والاستفادة من خبرات البنوك الأجنبية كآلية لزيادة القدرة التنافسية دراسة حالة بنك بي ان بي باريبا الجزائر، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماستر في العلوم التجارية، الجزائر، 2013/2012.

19- نوال بدر الدين، القروض البنكية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2004/2003.

**IV- المجلات**

1- رشيد فراح، يوسف بودلة، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر2012.

2- عبد الغفار الدغيم، ماهر الأمين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد كليات الإقراض المصرفي، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2003.

3- نبيل فيصل موسى، اثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضري للمجتمع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013.

# المراجع

## V- الملتقيات

1- بوفليح نبيل، توقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال ايفريقيا حالة الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الأفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي، 2010.

2- حسين يحيوش، تسيير مخاطر القروض حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العالمي الدولي السابع إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى، قسنطينة، الجزائر، 17-2007/4/19.

## ثانيا: باللغة الأجنبية

1- A.Boudinot- J farbot, Technique et Pratique Bancaire, 4eme édition, Sirey.
2- ahmed tessa, economie touristique et amenagement du torritoire.ed opu 1993.
3- Fatiha Talahite, la réforme bancaire et financière en algérie, les cahiers du cread n°52.
4- Jean montier, banque et marchés financiers economicas, France, 1998.
5- Le tourisme face a lenvironnment. Collection le geographe. Presse universitaire de france. 1983.
6- Leonce DEPREZ, L' Économie touristique ou une croissance accessible et un devellopement durable , Publi book, France, 2006.
7- Michelle de Mourgues, la monnaie systeme financier et théorie monétaire, 3ème édition, economica , Paris, 1993.
8- Pierre Pissect, economie monétaire et bancaire, éditionrevue banque, Paris, 1985.
9- Pierre py. Le tourisme. Un phenomena economique. Ed. ladocumumentation francaise. Paris.1996

# الملاحق